

القسم الثاني : الدراسة المنهجية لمسائل الاختيار .

القصل الأول : مصادره في اختياراته.

أ_ المؤلفات.

ب_ العلماء.

إن المتأمل في مسلك ابن عنقاء في اختياراته النحوية يدرك أنه لم يكن متشبّثاً بجمال التقليد _ كما هو شأن كثير من العلماء المتأخرين _ ، بل كانت له اجتهادات، وآراء تفرّد بها كما سيأتي ، وكان مع ذلك على صلة كبيرة بالعلماء السابقين ، فقد صدر لكثير من النحويين في اختياراته ، وأحال إلى مؤلفاتهم في مصنفاته، فكانت المؤلفات والعلماء مصدرين مهمّين له في اختيارته .

لقد عاش ابن عنقاء حقبةً زمنيةً متأخرة نضج فيها علم النحو تمام النضج ، واستوى حتى أخذ حقه من الاستواء ، مما مكّنه من أن يقف على موروث نحوي ضخم استطاع من خلاله أن يستقي منه اختيارته ، ويُقدّم بعض اجتهاداته ، مُعملاً ذهنه ، وصاقلاً فكره بما يمتلكه من موسوعة نحويه وإعرابية فذه _ تجلّت لنا بوضوح من خلال كتبه ولا سيما الإعرابية منها _ في هذا الميدان الواسع حتى غدا مجال الأخذ عن غيره أوسع وأرحب ، ونتائج الإبداع أظهر وأعمق .

ويمكن فيما يلي أن أصفّ مصادره في اختياراته إلى صنفين : المؤلفات ، والعلماء .

أ - المؤلفات :

أحال ابن عنقاء إلى عددٍ من مصنفات العلماء في اختياراته ومن أهمها :

1 _ الكشف للزمخشري :

فحينما أورد ابن عنقاء الأوجه الإعرابية لقوله تعالى : ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾^(١) رجّح أن تكون استئنافية كما قال الزمخشري ونقل رأيه من كشافه ليبين العلة في كونها استئنافية وذلك في قوله : " وإنما قال الزمخشري : (والأجود أن

^(١) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

يكون استئنافاً^(١) لأنه مع البديل يكون الأول في حكم الطرح من جهة المعنى ، ومع البيان والتفسير _ وإن لم يذكرها _ يتحد معنى الجملتين ، فيرجعان إلى شيء واحد بخلافه مع الاستئناف فهو أكثر فائدة ، ولأنه أيضاً الأصل في الجمل ، إذ الأصل فيها ألا يكون لها محل وأن تستقل بنفسها " (٢) .

وربما يورد الكشف ليوافق بينه وبين رأي آخر ، فحينما جوّز في جملة : ﴿ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ (٣) عدداً من الأوجه الإعرابية قال بعد أن أعربها خبراً : " واعلم أن هذا أحسن _ إن لم يتعين _ من قول الكشف (٤) وغيره : إن جملة : ﴿ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ . . . إلخ ﴾ صفة لطائفة ؛ لأنك أيها العارف المنصف إذا أنعمت النظر ... وجدت المعنى على الخبر أحسن جداً منه على النعت " (٥) .

2_ ارتشاف الضرب لأبي حيان :

وقد يورده ليكون حجةً له في الردّ على غيره ، فمن ذلك أن ابن هشام ذكر أن الحال لا تكون جملة طلبية بالإجماع ، فنقده ابن عنقاء في حكايته الإجماع عن النحويين بقوله : " ... دعوى الإجماع متعقبة ؛ فقد مرّ عن الارتشاف (٦) : أن الفراء يميز كون جملة الحال طلباً بلا تأويل " (٧) .

(١) الكشف 201 .

(٢) كشف الهم 60 ، والمسألة : 98 .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُعَاسًا يَعْنَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ

أَنْفُسُهُمْ ﴾ سورة آل عمران ، الآية : 154 .

(٤) 201 .

(٥) كشف الهم 36 ، 37 ، والمسألة : 15 .

(٦) 363 / 2 .

(٧) التشنيف 29 / أ ، والمسألة : 45 .

وربما ينقل نصاً عن الارتشاف دون أن ينص على اسمه أو اسم مؤلفه ، لكن يذكر ما يشير إلى النقل ككلمة (انتهى) ونحوها ، ومن أمثلة ذلك أنه حينما تحدّث عن المنصوبات ذكر منها : " المنصوب بمعنى الوصف ، قال بعضهم : " إذا قلت : (زيدٌ ضاربٌ عمراً) فـ (عمراً) منصوب بمعنى (سيضرب أو يضرب الآن أو غداً) لا بـ (ضارب) ؛ لأن الاسم لا يعمل في الاسم بخلاف المعنى . انتهى . " ^(١) فهذا النص منقول بتصريف عن الارتشاف ^(٢) .

3 _ مغني اللبيب لابن هشام :

ومن ذلك قوله " الواو حرف عطف لمطلق الجمع كما في المغني ^(٣) " ^(٤)

4 _ التصريح للأزهري :

وقد أفاد منه ابن عنقاء في مواضع، فعندما اختار أن الفاعل لا يُحذف وأنه إذا لم يُذكر فهو ضمير مستتر أشار بعد ذلك إلى الأشياء التي يعود إليها الضمير ، وأورد منها ما دلّت عليه الحال المشاهدة قائلاً : " وقال الأزهري : ومنه قول سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج :

فإن كان لا يُرضيك حتى تردّه إلى قطري لا إخالك راضياً ^(٥)

أي : إن كان ما تشاهده منّي . انتهى . " ^(٦) فهذا النص منقول بتصريف عن

^(١) غرر الدرر 499/1 ، والمسألة: 58.

^(٢) 181/3 .

^(٣) 18/2 .

^(٤) الجواب السامي 46 .

^(٥) سبق تخريجه في المسألة: 34.

^(٦) الجواب السامي 181 ، والمسألة: 34 .

التصريح^(١) .

وقد ينقل نصّاً عن التصريح بنصّه كقوله : " النصب بلم لغة مطردة ، وبه جزم كثير من المحققين كالأزهري فقال : (وقد تتقارض " أن " المصدرية و " لم " فيجزم بأن وينصب بلم) ^(٢) انتهى " ^(٣) .

ب _ العلماء :

كان ابن عنقاء على قدر عالٍ من سعة الاطلاع وغزارة العلم ، والتمكّن من قواعد هذا الفن وأصوله ، حيث استوعب جلّ ما سطرته أقلام سابقيه ومعاصريه ، وإن المطلع على مؤلفاته يُدرك ذلك جليّاً ، فقد تضمنت كتبه كثيراً من أقوال العلماء وآرائهم ، لتكون مصدراً مهماً له في اختياراته وإن كان كثيراً لا يصرّح بأصحاب تلك الآراء التي أخذ بها فقد ترك جملةً منها غُفلاً عن أسماء ذويها ؛ لأنه كان يكتب مما تختزنه ذاكرته _ كما سألين سبب ذلك لاحقاً _ وكان من أوائل أولئك الذين أفاد منهم من أئمة العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي فقد أخذ منه أن ياء المنقوص تثبت في النداء ، وفي ذلك يقول : " واختُلف في المنقوص كـ (قاضٍ) فالخليل يحذف تنوينه للبناء ، فتعود الياء ؛ بزوال الساكنين ، فتقول : (يا قاضي) بإثبات الياء ساكنة ، وتُقدّر الضمة وهو الصحيح " ^(٤) كما أفاد ابن عنقاء من سيبويه وصدر له في مسائل منها أن العامل في البدل مقدّر من لفظ عامل الأول يقول في ذلك : " وأما البدل فقال الجمهور : عامله مقدّر بلفظ عامل الأول وهو الأصحّ ، ويدلّ له تصريح سيبويه بأن البدل من جملة

^(١) 251 / 2 .

^(٢) بنصّه من التصريح 4 / 367 .

^(٣) التشنيف 29 / ب ، والمسألة : 90 .

^(٤) غرر الدرر 3 / 1095 ، والمسألة : 81 .

ثانية " ^(١) وكان ابن عنقاء يجعل رأي سيويه حجة له ينتهي إليها ، فعندما جَوَزَ أن تكون جملة **﴿يَغْشَى﴾** ^(٢) حالاً من النكرة **﴿أَمْنَةً﴾** قال : " يجوز كونها حالاً (أي من **﴿أَمْنَةً﴾**) ؛ لأن سيويه يقيس مجيء الحال من النكرة الخالية من المسوِّغ لوروده كثيراً نظماً ونثراً " ^(٣) .

و لم يقتصر ابن عنقاء على المتقدمين فحسب بل أفاد من المحققين من علماء العربية أيضاً كابن مالك وابن هشام والفاكهي الذي كان يعدّه شيخاً لشيخه ، فحينما تحدث عن الخلاف في الظرف إذا وقع خبراً قال : " والأصح ... أن الظرف متعلّق بكونٍ عام وفاقاً للجمهور أي : لا مانع كائن لعطائك ، وأن ذلك المحذوف وحده هو الخبر حقيقةً ، ونسبة الأمر إلى الظرف مجاز وفاقاً لابن مالك وأكثر المتأخرين كابن هشام والأسيوطي والأزهري وشيخ شيوخنا الفاكهي " ^(٤) .

وإذا كان ابن عنقاء أفاد من النحويين فقد أفاد من اللغويين أيضاً كالأصمعي ، فقد رجّح أن تكون (وَحَدَه) في قولهم : (جاء وحده) مصدراً لفعل من لفظه ، وحكى قول الأصمعي : (وَحَدَ يَحِدُ) كـ (وَعَدَ يَعِدُ) " ^(٥) .

وعندما اختار جواز إضمار واو العطف مع إبقاء المتعاطفين استدللّ بما حكاه أبو زيد : (أكلت لحماً تمرّاً سمكاً) ^(٦) .

^(١) الجواب السامي 49 ، 50 ، والمسألة : 74 .

^(٢) من قوله تعالى : **﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ ﴾** سورة آل عمران ، الآية 154: .

^(٣) كشف المهم 26 ، والمسألة : 34.

^(٤) الجواب السامي 107 ، والمسألة : 31 .

^(٥) غرر الدرر 2/ 937 ، والمسألة : 42.

^(٦) التشنيف 8/ ب ، والمسألة : 72.

ولمّا كان النحو وثيق الصلة بعلوم القرآن أفاد ابن عنقاء يفيد من علماء القراءات ،
فحينما جوّز بناء الظرف إذا أُضيف إلى جملة فعلية مصدرّة بفعل معرب قال : " ...
فقد قرأ نافع في ﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ ^(١) والعشرة إلا ابن كثير وأبا
عمرو ويعقوب في ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ^(٢) بفتح ﴿يَوْمَ﴾ فيهما على
البناء " ^(٣).

^(١) سبق تخريجها في المسألة : 54 .

^(٢) سبق تخريجها في المسألة : 54.

^(٣) غرر الدرر 206 / 1 ، 207 ، والمسألة : 54.

المبحث الثاني : منهجه في الاختيارات .

المبحث الأول : أساليبه في اختياراته .

المبحث الثاني : طريقته في الاستشهاد.

المبحث الثالث : طريقته في الأخذ عن غيره .

المبحث الرابع : اعتماده على العلة .

* البحث الأول : أساليبه في اختياراته

سلك ابن عتقاء في معظم اختياراته المنهج الصريح ، واستخدم عباراتٍ . مثل : " الأصح " ^(١) و " الصحيح " ^(٢) و " الصواب " ^(٣) و " الأرجح " ^(٤) و " الأقرب " ^(٥) و " المختار " ^(٦) و " التحقيق " ^(٧) و " التحرير " ^(٨) و " ويقوّيه " ^(٩) و " والحق " ^(١٠) ، ^(١١) ، وتتخذ الاختيارات عند ابن عتقاء أساليب متعددة ، منها :

1_ أن يذكر في المسألة أقولاً ويختار أحدها ^(١١) :

ومن ذلك قوله في إعراب قوله ﷺ : " أَهْلُ الشَّاءِ وَالْمَجْد " ^(١٢) : " أهل : منادى واجب النصب بالإضافة لما بعده ، وناصبه عند الفارسي ... وآخرين : هو الحرف

^(١) ينظر مثلاً المسألة : 6 ، 13 ، 59 ، 70 .

^(٢) ينظر مثلاً المسألة : 14 ، 76 ، 81 .

^(٣) ينظر مثلاً المسألة : 64 ، 85 .

^(٤) ينظر مثلاً المسألة : 41 .

^(٥) ينظر مثلاً المسألة : 83 ، 98 .

^(٦) ينظر مثلاً المسألة : 94 .

^(٧) ينظر مثلاً المسألة : 96 .

^(٨) ينظر مثلاً المسألة : 96 .

^(٩) ينظر مثلاً المسألة : 11 .

^(١٠) ينظر مثلاً المسألة : 68 .

^(١١) ينظر مثلاً المسألة : 11 ، 39 ، 74 .

^(١٢) سبق تخرجه في (التمهيد : آثاره) .

بنيابته عن الفعل المحذوف ، وعند الآخرين : هو الحرف نفسه استقلالاً .

وعند جماعة كعبد القاهر الجرجاني : الأدوات أنفسها على أنها أسماء فعل لـ (أدعو)
متحملةً لضمير مستكن فيها لا حرف .

وعند الجمهور : فعل مضمّر ، تقديره (أدعو أو أنادي) ... فحُذِفَ الفعل وعُوِّضَ
عنه حرف النداء للتخفيف وللدلالة على الإنشاء ابتداءً ، فقليل : (يا أهل الثناء) ، وهو
الصحيح ثم حُذِفَت الأداة أيضاً تخفيفاً واختصاراً ، فقليل : (أهل الثناء) " (١) .

فقد ذكر ابن عنقاء أقوالاً في ناصب المنادى، واختار منها الأخير بأن يكون فعلاً
مضمراً حُذِفَ وعُوِّضَ عنه بحرف النداء ، ثم حُذِفَ حرف النداء لقصد التخفيف
والاختصار .

2_ أن يذكر في المسألة أقوالاً ثم يختار رأياً غيرها (٢) :

ومن ذلك قوله عن المختار في المنادى المبني إذا نُؤِنَ للضرورة :

" إذا اضْطُرَّ إلى تنوين المضموم علماً أو غيره جاز رفعه وجاز نصبه ، واختار الخليل
وسيويوه : الضمّ مطلقاً ؛ لأنه الأكثر في كلامهم وأبو عمرو ... النصب مطلقاً ؛ لأنه
أصل إعرابه ، والأعلم وابن مالك : ضمّ العلم ؛ لأنه لا ينصب مفرداً أصلاً في الاختيار،
وُنُصِبَت النكرة ؛ لأنها قد تنصب مقصودة (٣) " فقد ذكر ابن عنقاء في المنادى المبني
للضرورة ثلاثة أقوال :

أ _ الضم مطلقاً .

(١) الجواب السامي 25 ، 26 ، والمسألة : 76 .

(٢) ينظر مثلاً المسألة : 71 .

(٣) غرر الدرر 3 / 1096 ، 1097 ، والمسألة : 80 .

ب _ النصب مطلقاً .

ج _ ضم العلم ونصب النكرة .

ثم اختار بعد ذلك رأياً آخر غير ما ذكر : وذلك في قوله : " والذي أراه نصب العلم ؛
لأمن النصب ، وضمُّ النكرة ؛ لئلا تلبس بغير المقصودة " ^(١) .

3 _ أن يقتصر على الرأي المختار ^(٢) :

ومن ذلك قوله عن (لن) في دلالتها على الدعاء : " الأصح أنها قد تأتي للدعاء " ^(٣)
فإفادة (لن) الدعاء أمرٌ مختلف فيه اقتصر فيه ابن عنقاء على الرأي الذي يختاره وهو
أنها تفيد الدعاء ولم يأتِ في ذلك بأقوال .

4 _ أن يُجمل الأقوال في عددٍ معينٍ ويذكر رأيه المختار منها :

وهذا قليل ومنه قوله عن مفعولي (ظن) : " واعلم أن (ظن) هذه مما يتعدى إلى
مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ... ولك حذفهما اقتصاراً بالقاف _ أي _ لغير دليل ،
على الأصح من أربعة مذاهب ، ومنعه ابن مالك كسيبويه ، والأخفش ، والجرمي
مطلقاً ، والأعلم في العلم دون الظن ، وأبو العلاء بن إدريس في غير ما سُمع منه " ^(٤) .

5 _ أن يعترض الرأي المخالف ^(٥) :

ومن ذلك قوله في وقوع الجملة الطلبية خبراً : " ومنع ابن الأنباري وقوع الطلب

^(١) غرر الدرر 3 / 1097 ، والمسألة : 80 .

^(٢) ينظر مثلاً المسألة : 59 .

^(٣) غرر الدرر 1 / 423 ، 424 ، والمسألة : 88 .

^(٤) كشف المهم 33 ، 34 .

^(٥) ينظر مثلاً المسألة : 9 ، 73 .

خبراً ... وابنُ السراج ما لم يؤوّل على حذف القول ... وهو غلطٌ منهم نشأ من التباس خبر المبتدأ بالخبر مقابل الإنشاء " (١) .

فابن عنقاء يرى وقوع الجملة الطلبية خبراً ، وعدّ ما ذهب إليه ابن الأنباري وغيره من قبيل الغلط والخلط ؛ فقد التبس عليه خبر المبتدأ بالخبر الذي يقابل الإنشاء .
وتتراوح أساليب ابن عنقاء بين الاقتصار والاستطراد من جهة ، والإيجاز والإطناب من جهة أخرى :

الاقتصار والاستطراد :

والحكم بالاقتصار والاستطراد عند ابن عنقاء لا يمكن أن يكون صادقاً حتى يتضح مفهوم الاقتصار والاستطراد ، فالإقتصار الذي نقصده هو أن يقتصر في الحديث على المسألة النحوية التي يعالجها فقط دون أن ينجرّ به الحديث إلى كلام آخر ، ومن ذلك حديثه عن (سوى) حينما قال : " وأما سوى بلغاتها فقال الجمهور : هي ظرف مكان أبداً كـ (غير) معنى وتصرفاً ، وابن هشام كالرمانى وأبي البقاء وابن عصفور وأكثر الكوفيين : ظرف كثيراً ، واسم قليلاً ، وهو الأرجح " (٢) .

فكما ترى اقتصر حديث ابن عنقاء على (سوى) دون التعرض لمسألة أخرى .
أما الاستطراد فهو التطرق لقضايا ليست داخلية في مسألة الاختيار ولكنها متعلقة بها ، وقد ظهر الاستطراد بجلاء في كتبه الإعرابية التطبيقية ولا سيما (الجواب السامي) و (كشف الهم) ، فهذان المصنفان مثلاً لو التزم ابن عنقاء بظاهر عنوانيهما ما كانت نتيجة كل واحد منهما إلا ورقات معدودة ، فـ (كشف الهم) عبارة عن إعراب

(١) نزهة الأثبات 8 / ب ، والمسألة : 12 .

(٢) غرر الدرر 1027/3 ، والمسألة : نوع (سوى) .

آيتين ^(١) قصيرتين ، و (الجواب السامي) مضمّنٌ إعراب حديث ^(٢) قصير أيضاً غير أن ابن عنقاء كان ينتهز الفرصة فيما يطرأ عليه من مسائل أثناء إعراباته ، فيقيّد ما يدور في خلجه ، ويكتنزه في ذهنه ، ظهر ذلك مثلاً حينما أعرب (من) في قوله تعالى :

﴿ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(٣) : " مِنْ " زائدة لتأكيد العموم إذ النكرة في سياق الاستفهام كالنفي وشبهه تعمُّ " ^(٤) . فلم يتوقف كلام ابن عنقاء على (من) الجارة واختياره أنها زائدة ، بل انجرّ به الحديث إلى مفهوم الزيادة وأنها تعني مجرد التقوية والتأكيد يقول في ذلك : " وليس المراد بالزائد عرفاً المهمل الذي لا معنى له ، بل ما لا يخلّ حذفه بأصل المعنى بل أُتي به لمجرد التقوية والتأكيد ، وإن أُخلّ بخصوص المعنى المقصود الذي هو التأكيد ، وربما أطلقوا الزائد على ما لا يجوز حذفه أصلاً كـ (لا) النافية في (جاء بلا زائد) ونحو : (غضب من لا شيء) بالتثنية ، فإنهم يسمونها زائدة من حيث اعتراضها بين العامل ومعموله فقط ، وإلا فبينها وبين الزيادة مَهَامَةٌ فيُح لا تسلك " ^(٥) . ثم امتد به الحديث بعد ذلك إلى تفسير كلام ابن هشام الأنصاري — رحمه الله — حينما قال : " ينبغي للمعرب ألا يقول في شيء من كتاب تعالى زائد تعظيماً له ؛ لأنه يسبق للذهن أن الزائد ما لا معنى له وكلامه سبحانه منزّه عنه " ^(٦) فقال ابن عنقاء : " مراده (أي : ابن هشام) الاستحباب ، وإلا فلا محذور بعد تقرّر الاصطلاح وفهم المراد " ^(٧) ولم يكتف ابن عنقاء بهذا الحدّ، بل طال به الكلام إلى أن نقد ابن

^(١) ينظر (التمهيد : آثاره)

^(٢) ينظر السابق .

^(٣) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

^(٤) كشف المهم 47 ، والمسألة : 49 .

^(٥) السابق .

^(٦) الإعراب عن قواعد الإعراب 108 .

^(٧) كشف المهم 47 .

هشام حينما عاب على الإمام فخر الدين الرازي وقوعه في هذا الوهم ، وهو تفسير الزائد بأنه لا معنى له فقال مدافعاً في ذلك عن الرازي : (كلامٌ) أي : كلام ابن هشام) يدلّ على عدم اطلاعه على كلام الرازي أو عدم تأمّله ، وكذا من ردّ عليه كالعلامة الكافيجي ، وإلا فالذي لاح لي من متفرقات كلامه في تفسيره بعد التأمل الشديد ، والتروّي الأكيد أن له اصطلاحاً مستقلاً ، هو أنه لا يطلق اسم الزائد إلا على ما كان حشواً لا فائدة منه ، ومأثري به ولو لفائدة التأكيد لا يسميه زائداً ... إلخ " (١).

وكتابه (الجواب السامي) حافلٌ بالاستطرادات أيضاً ، ولقد نبّه ابن عنقاء على ما أودعه في هذا الكتاب من فوائد استطرادية غريبة على أبناء الزمان بقوله : " وكذا أودعتها نبذاً من الفوائد الاستطردادية علماً مني بأنها غريبةٌ عند أبناء الزمان ، فأحببت إتحافهم بها ؛ استمطاراً لأمزان صالح دعواتهم ، ورجاء الفوز بثواب الملك المنان ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، والله سبحانه يحفظنا من النفس والشيطان والهوى آمين آمين " (٢) .

ومن أمثلة ما جاء في هذا الكتاب من استطرادات أنّه حينما تحدّث عن أسباب بناء اسم (لا) النافية للجنس ذكر منها تضمّنه معنى (أل) التي لاستغراق الجنس ثم أفاض في الحديث عن معنى (أل) هذه قائلاً : "وهي التي يصلح حلول لفظ (كل) محلها حقيقةً نحو : **﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾** (٣) : **﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾** (٤) أي : كل إنسان ، أما التي يحل لفظ (كل) محلها مجازاً فهي لاستغراق خصائص الجنس ، أي : صفاته ، نحو : (أنت الرجل) أي : كل رجل ، بمعنى أنه اجتمع فيك ما تفرّق في غيرك من صفات الرجولة لبلوغك الكمال فيها ، ولا اعتداد برجولية غيرك ؛ لنقصانها "

(١) كشف المهم 48 .

(٢) الجواب السامي 216

(٣) سورة النساء ، الآية : 28.

(٤) سورة العصر ، الآية : 2 .

(١) ثم استرسل في الحديث إلى أن قال : "واعلم أن (أل) في أسماء الله _ تعالى _ لا للعموم ، ولا للعهد، بل للكمال ، فإذا قلت : (الرحمن) : أي الكامل في معنى الرحمة ، و(الكامل) أي : الكامل في معنى العلم ، وكذا تنمة الأسماء ... فاستفده ، واعتمده ، فقد زلت هنا أفهام كثيرة مع كونها خطيرة ، ولا ينافيه قول شراح الأسماء الحسنی : (القادر) : هو الذي إن شاء فعل ، وإن شاء لم يفعل ، و(العلي) : هو الذي لا رتبة فوق رتبته ، و(الغفار) : هو الذي أظهر الجميل ، وستر القبيح ، فإن ذلك تفسير معنى لا صناعة ، والإلزام أن من قال : الرجل هو الذي يكون إنساناً ذاكراً ، والإنسان هو الذي يكون حيواناً ناطقاً ، فقد قال بموصولية (أل) في (الرجل) و(الإنسان) ، وهذا مما لا يظنه إلا غبيٌّ جاهلٌ" (٢)

ولو تأملت عنوان كتابه " تشنيف السمع بشرح شروط التثنية والجمع " لتبادر إلى ذهنك أن هذا الكتاب اقتصر فيه مؤلفه على المثني والجمع وما لهما من شروط وحدود ، وما يتبعهما من توضيح وشروح ، غير أن ابن عنقاء لم يفعل ذلك ، بل سال مداده حتى وجدنا كتابه مضمناً مسائل اختيارية لا علاقة لها بهذين البابين ، (كالضمير في "أنت") (٣) ، و(ضمير الفصل : اسم أو حرف؟) (٤) و(وقوع الحال جملة طلبية) (٥) و(تأنيث نحو (سكران) بالتاء) (٦) و(نصب (أجمعين) حالاً) (٧) و(واو الثمانية) (٨)

(١) الجواب السامي 101 ، والمسألة : 26 .

(٢) الجواب السامي 105 .

(٣) المسألة : 8 .

(٤) المسألة : 16 .

(٥) المسألة : 45 .

(٦) المسألة : 86 .

(٧) المسألة : 65 .

(٨) المسألة : 68 .

وغيرها ^(١) من المسائل التي لا تمتُّ بصلّةٍ إلى عنوان كتابه إلا من جهة أنّها مسائل نحوية، فضلاً عما أودعه من فوائد استطراديةٍ أخرى نبّه عليها في مقدمته، مبيناً غرابته ولطافته واستطراده فيه بقوله : " فهذا توقيع شريف وإملاء غريب لطيف لا ثاني له في بابهِ ولا نظير له في حسن انتخابه ... ضمنته فوائد نفيسة استطردها فيه مما يعظم وقعه بالكلية عند عارفه " ^(٢)

إن ذلك كله يؤكّد لنا أن ابن عنقاء كان حريصاً على إثبات ما تحفظه ذاكرته من أفكار يكتنّزها، فكانت ثمرة ذلك أن جاءت كتبه مفعمةً بالاستطرادات جمع فيها مسائل وفوائد جمّة طال حديثه عنها ، معملاً ذهنه ومعارفه فيما سطر من مادة علمية قيّمة ، حتى غدت آثاره درراً نفيسة مفيدة تنبئ ببراعة وثقافةٍ وسعة اطلاع ، ممّا جعله أهلاً لأن يُلقَّب بـ " سيويهِ اليمن " ^(٣) .

__ الإيجاز والإطناب :

القول بالإيجاز والإطناب عند ابن عنقاء _ رحمه الله _ يختلف بالنظر إلى ورود المسألة في أي مصنّف من مصنّفاته ، فمسائل الاختيار التي وردت في كتابيه (إغراب المنحة) و (نزهة الأثبات) موجزةٌ في الغالب .

أما كتبه الأخرى (غرر الدرر _ وكشف الهم _ والجواب السامي _ والتشنيف) فقد اختلفت المسائل فيها بين الإيجاز والإطناب مع أغلبية الإطناب.

ومن مظاهر الإيجاز عند ابن عنقاء قصرُ حديثه في بعض المسائل ، من ذلك قوله عن

^(١) ينظر مثلاً المسألة : 5 ، 6 ، 9 ، 10 ، 30 ، 40 .

^(٢) التشنيف 1/ ب ، 2/ أ .

^(٣) مقدمة كشف الهم 21 .

(ما) التعجبية : " (ما) التعجبية على الأصح أنها نكرة تامة فيها معنى التعجب " (١) .
وقوله حينما أعرب قوله تعالى : ﴿ أَلْأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ (٢) مبتدأ مَقْرَأً في ذلك بأن المبتدأ
يكون جملة : " الصحيح أن (سواء) خبر المبتدأ ﴿ أَلْأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ (٣) " وإلى قوله عن
التمييز وأنه لا يتقدم على عامله : " ويفارق (أي : التمييز) الحال في أنه لا يكون جملةً
وشبهها من ظرف أو مجرور ، ولا يتوقف عليه معنى الكلام بحال ، ولا يتقدم على
عامله مطلقاً وهو الصحيح " (٤) .

أما مظاهر الإطناب عنده فكان من أهمها مايلي :

1_ استيفاء الأقوال في المسألة الواحدة (٥) :

فمصنّفات ابن عنقاء ممثّل حقيقي للمرحلة الأخيرة من مراحل النحو العربي ، فقد
أصبح همُّ النحاة في هذه الحقبة منصّباً على جمع آراء العلماء من ناحية ، وبيان
الضعيف والقوي منها من ناحية أخرى ، يقول الدكتور محمد العمري في مقدمة كشف
الهم : " المؤلّف عُنِيَ عنايةً بذكر أقوال المخالفين ، وبيان آرائهم في المسائل ، ففاق في
ذلك أسلافه ممن عُنُوا بالخلاف ، وتوسعوا فيه كأبي حيان والسيوطي والأزهري
وغيرهم ساعده في ذلك اطلاعه النحوي الضخم عند المتقدمين والمتأخرين ، وإسهاب

(١) نزهة الأثبات 9 / أ ، والمسألة : 59 .

(٢) ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلْأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ سورة البقرة ، الآية : 6

(٣) إغراب المنحة 1 / ب ، والمسألة : 10 .

(٤) غرر الدرر 2 / 968 ، والمسألة : 47 .

(٥) ينظر مثلاً المسألة : 26 ، 29 ، 31 ، 41 ، 74 ، 80 .

المؤلف في ذكر أقوال العلماء في موطن الخلاف أمرٌ جليٌّ ظاهرٌ وكثير " (١) .

ولقد كان ابن عنقاء يصرِّح أحياناً بأن بعض مصنفاته استوفت أحكاماً وأقوالاً لا توجد في غيرها إلا مأخوذةً منها ، فحينما تحدث مثلاً عن الواو العاطفة واختار أنها حرف لمطلق الجمع قال : " وهذا من الأحكام التي انفردت بها الواو العاطفة دون سائر أخواتها ، وهي وفاقاً وخلافاً نحو أربعين حكماً ذكرتها مستوفاة مع فوائد ونكت في كتابي تشنيف السمع بشرح شروط التثنية والجمع (٢) ، ولا تراها مجموعة في غيره إلا مأخوذة منه (٣) " .

وحينما تحدّث عن المواضع التي يُحذف فيها الفاعل قال : " الفاعل ونائبه ... لا يطرد عندهم حذفهما إلا في أماكن ذكرتهما في غرر الدرر الوسيطية (٤) وفي غيره ... بما لم يذكره أحدٌ غيري فيما علمت " (٥)

ولك أن تقرأ حديثه عن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، فقد استوفى أقوال العلماء في هذه المسألة قائلاً : " المضاف إلى ياء المتكلم في نحو (غلامي ، وظبي ، ودلوي) بناءً على الصحيح أنه معرب ، وأنه إعرابه مقدّر مطلقاً (٦) " ثم قال : " وقيل : هو مبني ، وقيل : لا معرب ولا مبني وعليه ابن جني وسماه خصياً ، وقيل : حركة الجر ظاهرة وغيرها مقدر وعليه ابن مالك " (٧) .

(١) مقدمة كشف المهم 27 .

(٢) 8 / ب وما بعدها .

(٣) الجواب السامي 46 ، 47 ، والمسألة : 67 .

(٤) 513 / 2 _ 519 .

(٥) 3 / ب .

(٦) الجواب السامي 70 ، 71 ، والمسألة : 55 .

(٧) السابق .

وربما لا يكتفي ابن عنقاء باستيفاء الأقوال فحسب ، بل نجده أحياناً يشفعها بعللها ؛
فعندما تكلم عن المختار في المنادى المبني إذا نُون للضرورة قال :
" إذا اضطرُّ إلى تنوين المضموم علماً أو غيره جاز رفعه ونصبه ،
واختار الخليل وسيبويه الضمَّ مطلقاً ؛ لأنه الأكثر في كلامهم ،
وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد نصبَ مطلقاً ؛ لأنه أصل إعرابه ، والأعلم
وابن مالك ضمَّ العلم ؛ لأنه لا يُنصب مفرداً أصلاً في الاختيار ، ونُصبت النكرة ...
لأنها قد تُنصب مقصودةً ،

والذي أراه نصبُ العلم ؛ لأمن اللبس ، وضمَّ النكرة ؛ لئلا تلتبس بغير المقصودة " ^(١).

2 _ التوسّع في ذكر الأوجه الإعرابية ^(٢) :

فلم يكتفِ ابن عنقاء في سياق إعراباته _ ولا سيما القرآنية منها _ بذكر وجه
إعرابي واحد ، بل تراه يُعمل فكره ، ويُفيد من غيره ، كاشفاً عن براعته ، وسعة ثقافته
، ليسيل مداده بأوجهٍ إعرابيةٍ أخرى قد يقبل بعضها ويرفض بعضها الآخر ؛ معتمداً في
ذلك كله على إمعان الفكر ، وحسن الفهم مع صفاء الذهن والتأمل ، يقول حينما
رجَّح أن تكون جملة ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ ﴾ ^(٣) خبراً وضعف أن تكون صفة : "
لأنك أيها العارف المنصف إذا أنعمت النظر ، وأمعنت الفكر ، مع حسن الفهم ،
وصفاء الذهن وجدت المعنى على الخبر أحسن منه على النعت إذا لم يكن عليه ليس إلا

^(١) غرر الدرر 3/ 1096 ، 1097 ، والمسألة : 80 .

^(٢) ينظر مثلاً : المسألة : 11 ، 98 .

^(٣) ﴿ يَطْنُونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ سورة آل عمران ،

الآية : 154 .

فتأمل" (١).

وكتابه (كشف الهم) حافلٌ بالأوجه الإعرابية المتعددة ، ولك أن تقرأ قوله مثلاً
حينما أعرب جملة ﴿ يَقُولُونَ ﴾ (٢) : " وجملة ﴿ يَقُولُونَ ﴾ ... إلخ : إما بدل من (ما)
الواقعة مفعولاً لـ (يخفون) ... وإما مفسرة لـ (ما) ...

وإما عطف بيان عليها ...

وإما بدل من جملة (يخفون) ...

وإما عطف بيان على جملة (يخفون) ...

وإما مفسرة لها ...

وإما مستأنفة لبيان مضمون الجملة قبلها على الراجح ، وهو بياني على الأقرب ، أو
ليان علتها على الضعيف ، كأنه قيل : (لأنهم يقولون فيما بينهم لو كان لنا ... إلخ)
وهو نحوي على الأرجح فلا محل لها اتفاقاً ، والحق أن الأوجه الثلاثة الأولى باطلة ؛ لأن
المخفي إنما هو (لو كان لنا ... إلخ) . لا (يقولون ... إلخ) فأنعم الفكر

تفهم " (٣).

وقوله حينما أعرب جملة (يقولون) في قوله تعالى : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ
أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ
شَيْءٍ ﴾ (٤)

(١) كشف الهم 44 .

(٢) في قوله تعالى : ﴿ يَخْفَوْنَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا

هَاهُنَا ﴾

(٣) كشف الهم 62 ، 63 ، والمسألة : 98 .

(٤) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

" هذا وجملته (يقولون ... إلخ) إما بدل من جملة (يظنون ... إلخ) فلها حكمها ، وهو بدل اشتمال على الأظهر ؛ لأن القول المذكور مشتمل على سوء الظن به سبحانه أو بدل كل ... أو بدل بعض ... وكلاهما بعيد ... أو بدل إضراب ، ... وإما مستأنفة لإيضاح مضمون ما قبلها فلا محل لها ، والأظهر أنه استئناف بياني كأنه قال سبحانه : **﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ... إلخ﴾** قيل : ماذا يقولون في ظنهم ، فقال تعالى : **﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا ... إلخ﴾** ... وإما عطف بيان على الجملة التي قبلها ... وإما مفسرة لجملة **﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ... إلخ﴾** ... وإما حال من فاعل (يظنون) " (١)

ولقد بين ابن عنقاء سبب إطنابه وتوسّعه في ذكر الأوجه الإعرابية مع ما في بعضها من ضعف وتخارج بعيدة ، سواء أكان ذلك في كشف الهم أم في غيره بقوله قي بعض إعراباته : " كما أنّا ذكرنا بعض الأحيان الوجوه الضعيفة ، والتخارج البعيدة ؛ لتشحيذ الذهن ، وتقوية الطالب ، وإيناسه بالفن ، وتعليمه كيفية التخريج عند ضيق المسالك ، وشدة اضطراره لارتجاج الأبواب عند ذلك " (٢) .

3_ تكرار المسألة في الكتاب الواحد :

فقد يُثبت ابن عنقاء مسألة اختيارية في موطن ، ثم تُقلّب الصفحات ، وتسير بك الخطأ حتى إذا ما وصلت إلى موطن آخر وجدته يُعيد المسألة نفسها ؛ رغبةً منه في التنبيه على المسألة والتأكيد عليها ، وقد تبين لي أن أهم الأسباب التي تدعوه إلى التكرار سببان هما :

أولاً : أن يكون في المسألة مخالفةً منه لرأي مشهور شاع عند كثير من النحويين ويُريد تصويبه وتبيان ما فيه ضعف فيكرر المسألة حرصاً منه على تنفيذ الرأي المخالف

(١) كشف الهم 49 ، 50 .

(٢) الجواب السامي 216 .

وتصويب الرأي الذي يختاره ، ففي المبحث الذي تكلم فيه عن ما ثني من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وهل هي مبنية أو معربة ؟ يرى أن المثنيات من هذين البابين كـ (اللذين ، وتين) مبنية وليست معربة كما هو شائع عند كثير من النحويين ، وفي ذلك يقول : " وكذا المثني موصولاً واسم إشارة ، أي : (اللذان ، والتان ، وذان ، وتان " فإنه مبنيٌ مطلقاً ، وليس تغير آخره عند تعاور العوامل إعراباً — كما توهمه كثيرون — فغلطوا من حيث لا يشعرون ، بل هو اتفاقي ؛ لأن من شروط التثنية والجمع قبول مفردهما الإعراب والتنكير ، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة إلا (أياً) ملازمة للبناء والتعريف فلا يُتصور تثنيها أو جمعها ، وإنما هذه ونحوها أسماء تثنية وجمع ، وتسميتها مثنيات وجمعاً مجاز " (١) .

ثم أعاد هذه المسألة في موطن آخر ناقداً ابن هشام وواصفاً ما جنح إليه بالسهُو وذلك في قوله : " وأما استدلال ابن هشام ... بقوله :

نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ التَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا (٢)

وقوله :

هُمُ اللَّأْوُونُ فَكُّوا الْغِلَّ عَنِي بَمَرِّ الشَّاهِجَانِ وَهَمِ جَنَاحِي (٣)

وقوله :

فَإِمَّا كَرَامٌ مُوسِرُونَ لِقِيَّتِهِمْ فَحَسْبِيَ مَنْ ذِي عِنْدُهُمْ مَا كَفَانَا (٤)

(١) كشف المهم 62 ، 63 ، والمسألة : 9 .

(٢) البيت من مشطور الرجز ، ونسبه أبو زيد في إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعلم ، وتجده في النوادر 47 ، وأوضح المسالك 1/ 131 ، وكشف المهم 53 .

(٣) البيت من بحر الوافر ، عزاه ابن هشام إلى الهذلي ، وتجده في المغني 1/ 71 ، وكشف المهم 53 .

(٤) البيت من بحر الطويل ، هو لمنظور بن سحيم الفقعسي ، وتجده في المغني 1/ 71 ، وأوضح المسالك 1/ 40 ،

فليس بشيء بل سهو ؛ لأن الصحيح الذي عليه ابن هشام ^(١) وغيره أن هذه الأسماء ملازمة للبناء " ^(٢) .

ثانياً : أن تتضمن المسألة رأياً جديداً لم يُسبق إليه ، فيكرّرها ظفراً وفخراً بما توصّل إليه، وقد بدا ذلك واضحاً عند حديثه عن العلة في منع (جُمع) من الصرف إذ أثبت للنحويين أقوالاً ثم أبان أن العلة الحسنى في منعها من الصرف هي العلمية والتأنيث المعنوي بأن تكون وُضعت أعلاماً للإحاطة ، يقول في ذلك : " والصواب أنه معدول عن (الجُمع) بـ (أل) أو عن (جُمعِهِنَّ) بالإضافة ... وقيل شبه العلمية في تعرفه بغير أداة بناءً على أن تعرفه بنية بالإضافة وقيل شبه الصفة ، ويجوز كون منعها للعلمية والتأنيث المعنوي بأن تكون وُضعت أعلاماً للإحاطة وهي مؤنث ، وهذا أحسن وإن لم يذكره " ^(٣) .

ثم ذكر هذه المسألة في موضع آخر قائلاً : " فمَنع ... (جُمع) وتوابعه للعلمية والعدل، وقيل : لشبه العلمية ؛ بناءً على أنها تعرفت بنية بالإضافة ، فأشبهت العلم في التعريف بغير أداة ظاهرة ... " ^(٤) ثم قال : والأحسن ما بحثناه فيما لا ينصرف أن منعها للعلمية والتأنيث المعنوي " ^(٥) .

4_ الإكثار من الشواهد الشعرية في المسألة الواحدة :

وكشف المهم 54 .

^(١) ظاهر مذهب ابن هشام في المغني 1/ 71 ، أن تلك الأسماء معربة ، وفي أوضح المسالك 1/ 127 ، فقد عدّها لغةً لهذيل أو عقيل ، وقد نَبّه إلى ذلك الدكتور محمد العمري في حاشيته على كشف المهم 54 .

^(٢) كشف المهم 53 ، 54 .

^(٣) غرر الدرر 1/ 270 ، والمسألة : 85 .

^(٤) غرر الدرر 2/ 780 .

^(٥) السابق.

ويكون ذلك عادةً حينما يكون الشعر ردًّا على رأي مخالف ، فعندما ذهب بعض النحويين إلى أن (لا) المشبهة بـ (ليس) لا تعمل ، وقال آخرون إنها تعمل دون ذكر خبرها منصوباً ردّ عليهم ابن عنقاء بأنها تعمل عمل (ليس) وأن خبرها ذكر منصوباً ^(١) مستشهداً بالشواهد الآتية :

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزرّ مما قضى الله واقيا ^(٢)

وقول الشاعر :

نصرْتُك إذ لا صاحبٌ غير خاذلٍ فبَوَّت حصناً بالكُماة حصينا ^(٣)

وقول الشاعر :

أنكرْتُها بعد أعوامٍ مضينَ لها لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا ^(٤)

وقول الشاعر :

وحلّت سوادَ القلبِ لا أنا باغياً سواها ولا في حُبِّها متراخيا ^(٥)

5 _ قد يتوسّع في تأويل الشواهد وتخريجها ^(٦):

فابن عنقاء ذو قريحة إعرابية واسعة استثمرها في تخريج الشواهد النحوية التي لا يرتئها ، فحينما يستدلّ معارضه بنصوص لإثبات قاعدةٍ ما نجده يبذل جهده ويستفرغ طاقته في تأويل تلك الشواهد حتى تخرج وفق الصورة التي يريدّها .

^(١) المسألة : 20 .

^(٢) سبق تخرجه في المسألة : 20 .

^(٣) سبق تخرجه في المسألة : 20 .

^(٤) سبق تخرجه في المسألة : 20 .

^(٥) سبق تخرجه في المسألة : 20 .

^(٦) ينظر مثلاً : المسألة : 30 ، 45 ، 87 .

فعندما اختار منع نداء ضمير المخاطب لجأ إلى تخريج ما استُدلَّ به من قول الشاعر :

يا أَبْجَرُ بنِ أَبْجَرٍ يا أَنتَا

أنت الذي طَلَّقْتَ عامَ جُوعَتَا

قد أحسنَ اللهُ وقد أسأتَا^(١)

وقولهم : (يا إياك قد كفيتك)^(٢) تخريجات عدة ذكر منها أنه : " من الشذوذ بحيث لا قياس عليه " ^(٣) ، ثم قال : " ويمكن المانع مطلقاً كأبي حيان أن يؤوِّله على أن (يا)
فيهما حرف تنبيه لا أداة نداء كما هي كذلك _على الأصح_ في نحو : **﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ﴾**^(٤) أو حرف نداء حُذِفَ بعده المنادى ، على رأي من يجيز ذلك مطلقاً والضمير في الأول ^(٥) مبتدأ لا منادى ، و (أنت) في الثاني ^(٦) تأكيد لفظي ، و (الذي) خبر خبر عن الأول ، أي : انتبه أنت أنت الذي ... إلخ ، أو يا أبجر أنت أنت ... إلخ .
ويجوز في (أنت) الثاني كونه مبتدأ ثانياً خبره (الذي) والجملة خبر الأول ، والرابط هو المبتدأ الثاني بنفسه ... و (الذي) خبراً ثانياً ، أي : أنت المعروف الذي طلقت .
والضمير في الثاني ^(٧) مفعول محذوف دلَّ عليه ما بعده أي : انبه إياك قد كفيت قد كفيتك ، فحُذِفَ (قد كفيت) ؛ لدلالة ما بعده عليه .

^(١) سبق تخريج هذه الأبيات في المسألة : 77 .

^(٢) المسألة : 77 .

^(٣) الجواب السامي 30 ، 31 .

^(٤) سورة الأنعام ، الآية : 27 .

^(٥) أي البيت الأول .

^(٦) أي البيت الثاني .

^(٧) وهو (يا إياك قد كفيتك)

أو الأصل : (قد كفيتك قد كفيتك) مكرراً تأكيداً لفظياً ، فحُذف من الأول (كفيت) فانفصل ضمير المفعول .

أو (إياك) تحذير حُذف متعلقه لدلالة ما بعده ، والأصل : (إياك نحّ) أو (حذرّ ألا تكتفي بي) فحُذف الأمر بمرفوعه ، أو أحذرك ألا تكتفي بي ، فأُضْمِر المضارع وفاعله، فانفصل المفعول ، فصار على التقديرين : (إياك ألا تكتفي بي) ، ثم حُذف (ألا تكتفي بي) ؛ لدلالة (قد كفيتك) عليه ، وعلى كل حال حُذف ثاني مفعولي (كفيت) لإفادة التعميم " (١) .

(١) الجواب السامي 30 ، 31 ، وتجذ هذا الكلام مشروحاً وواضحاً في المسألة : 77 .

* المبحث الثاني : طريقته في الاستشهاد

تعددت طرق ابن عنقاء في الاستشهاد ، وإليك ما عن لي من ملاحظات حول ما نهجه لنفسه في تناوله الشاهد :

— كثيراً ما يدلي ابن عنقاء بشواهد القرآنية دون أن يسبقها بما اعتيد عليه من عبارات يذكرها المؤلفون مثل : (كقوله تعالى) ، أو (كقول الله تعالى) ^(١) ومثال ذلك قوله عن فاعل صيغة التعجب (أفعل به) : " لا يجوز حذفه أي : الفاعل إلا في صور ... (أفعل) في التعجب إذا دل عليه متقدم مثله ، نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ^(٢) أي : بهم ، بناءً على الأصح أن المجرور هو الفاعل " ^(٣) .

وكذا الشأن في الحديث الشريف إذ قد يُهمل عبارة (ﷺ) ^(٤) ونحوها ففي سياق حديثه عن الجمل التي لها محل من الإعراب ذكر منها " الجملة الجمالية ، أي : التي مبتدؤها جملة ، نحو " خيرُ الإسلامِ تُطعمُ الطعامَ ، وتقرأُ السلامَ على مَنْ عرفتَ ومن

^(١) ينظر مثلاً : المسألة : 17 ، 19 ، 34 ، 91 .

^(٢) سورة مريم ، الآية : 38 .

^(٣) غرر الدرر 514/1 ، والمسألة : 60 .

^(٤) ينظر مثلاً : المسألة : 40 .

لم تعرف^(١) " (٢) .

وربما يُصدّر الحديث بعبارَة (ﷺ) ومن ذلك قوله عن الفاعل : " والصحيح أنه لا يجوز حذفه ... بل إن ظهر فذاك وإلا فهو ضمير مستتر عائد ... إلى ما دلّ عليه عامله كقوله _ ﷺ _ : " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمنٌ ، ولا يشربُ الخمرَ حين يشربُها وهو مؤمنٌ " (٣) " (٤) .

_ وكثيراً ما يقتصر على موطن الشاهد من الآية^(٥) ؛ رغبةً منه في حصر انتباه القارئ على الشاهد نفسه وجعله أقرب ما يكون إليه ومن ذلك قوله : " من الحروف في النفي والجمود والعمل (ما) الحجازية بشرط ... ألا يقترن على الصحيح خبرها ... بـ (إلا) ... كـ ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^(٦) ، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾^(٧) " (٨) .

وقوله : " (وَيُنْصَبُ المضارع بعد) لام جحد ، كـ ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾^(٩) " (١٠) .

وكان صنيعه هذا سارياً أيضاً في الشعر، فقد لا يُورد البيت كاملاً وإنما يُورد شطراً أو جزءاً منه ، فحينما تحدث عن المرفوع بعد (إذا) الشرطية قال : " ومنها (أي : من

(١) سبق تخريجه في المسألة : 10 .

(٢) غرر الدرر 2/ 596 ، 597 ، والمسألة : 10 .

(٣) سبق تخريجه في المسألة : 34 .

(٤) غرر الدرر 2/ 521 ، 522 ، والمسألة : 34 .

(٥) ينظر مثلاً : المسألة : 10 ، 32 ، 73 ، 74 ، 77 .

(٦) سورة يوسف ، الآية : 31 .

(٧) سورة المجادلة ، الآية : 2 .

(٨) غرر الدرر 2/ 644 ، والمسألة : 19 .

(٩) سورة الأنفال ، الآية : 33 .

(١٠) غرر الدرر 1/ 432 ، 433 ، والمسألة : 91 .

أحكام الفاعل) أنه يصحّ حذف فعله الرفع له ... حيث فسّره فعلٌ متأخر، وحذفه حينئذٍ واجب ، كـ ...

لا تجزعي إنْ منفسٌ أهْلكتُهُ^(١)

ونحو :

فإن أنتَ لم ينفَعكَ علمُكَ^(٢) " (٣)

وفي بعض الأحيان يتطلّب منه المقام ذكر الآية كاملة؛ لأن الشاهد لا يتمّ إلا بتمامها خاصة إذا كانت الآية من القصار ، فمن ذلك قوله : " ومنها : (أي : من أحكام الفاعل) : أنه يصح حذف فعله الرفع له ... حيث فسّره فعل متأخر ، وحذفه واجب كـ **﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾**^(٤) ... أي : إذا انشقت السماء " (٥) .

— والغالب من إيراد ابن عنقاء آيات القرآن هو الاستشهاد بها كما سيأتي في أصوله النحوية غير أنه أحياناً قد يأتي بالشاهد ليكون دليلاً لغيره ثم يردّ عليه بعد ذلك^(٦) ، ومن هذا قوله في معرض حديثه عن مجيء الفاعل جملة : " فقد أجاز مجيئها (أي الجملة) فاعلاً ... قومٌ كسيبويه والفراء وأصحابهما بشرط اشتماهما على استفهام أو لام قسم أو نحوه من المعلقات مع كون العامل قليلاً ، نحو : **﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا**

(١) سبق تخريجه في المسألة : 32 .

(٢) سبق تخريجه في المسألة : 32 .

(٣) غرر الدرر 524/2 ، والمسألة : 32.

(٤) سورة الانشقاق ، الآية : 1 .

(٥) غرر الدرر 524/2 ، والمسألة : 32 .

(٦) ينظر مثلاً : المسألة : 77 .

رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً^(١) ، وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ^(٢) ، فـ
﴿كَيْفَ فَعَلْنَا﴾ فاعل **﴿تَبَيَّنَ﴾** ، و**﴿لَيْسَ جُنَّةً﴾** فاعل **﴿بَدَا﴾** "^(٣) ثم قال راداً
على هذا القول : " والأصح أن فاعلهما ضمير عائد إلى مصدرهما المفهوم منهما ، أي :
(بدا هو ، أي : البداء) و (تبين هو ، أي : التبين) والجملة مفسرة للضمير "^(٤) .
— وحينما يتطلب الشاهد تقديراً أو شرحاً فإن ابن عنقاء لا يتوانى في ذلك غالباً^(٥) ،
فعندما تحدّث عن جازم المضارع الواقع بعد الطلب قال : وقد يُجزم (أي : المضارع)
... بالطلب ... عند الخليل وسيبويه وكثيرين ، والأصح ... أنه بأداة شرط مقدّرة هي
وفعلها ، ومنه **﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾**^(٦) ولكن حُذف
مقول القول؛ لدلالة مابعده ، أي : قل لهم أقيموا إن تقل لهم أقيموا "^(٧) .
وكذا الشأن في كلامه ﷺ فعند حديثه عن الاستثناء التام الموجب قال : " وقد سُمِعَ
الرفع مع توفرّ الشروط كقوله ﷺ : " الدنيا ملعونة ملعونٌ ما فيها إلا ذكرُ الله تعالى
وما والاه أو عالمٌ أو متعلّمٌ " ^(٨) وقُرئ : **﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾**^(٩)
بالرفع "^(١٠) ثم قال موضحاً : " والأصح أن المرفوع مبتدأ ، حُذف خبره لدلالة ما

(١) سورة يوسف ، الآية : 35 .

(٢) سورة إبراهيم ، الآية : 45 .

(٣) غرر الدرر 2/ 506 ، 507 ، والمسألة : 34 .

(٤) غرر الدرر 2/ 506 ، 507 ، والمسألة : 34 .

(٥) ينظر مثلاً : 10 ، 30 ، 34 ، 40 .

(٦) سورة إبراهيم ، الآية : 31 .

(٧) غرر الدرر 1/ 460 ، والمسألة : 92 .

(٨) سبق تخريجه في المسألة : 40 .

(٩) سبق تخريجها في المسألة : 40 .

(١٠) غرر الدرر 3/ 1000 ، والمسألة : 40 .

قبله ، أي : قليلٌ منهم لم يشربوا ، وإلا ذكرُ الله ... إلخ فليس بملعون والجملة استثناء منقطع فمحلها نصب " (١) .

وقد صنع ذلك أيضاً في استشهاده بالشعر ، فحينما اختار أن (لن) تأتي للدعاء واستدل لها بقوله الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ثم لازلْ — ت لكم خالداً خلود الجبال (٢)

قال : " فدعا لهم بالدوام " (٣) .

— وحرصاً من ابن عنقاء على توضيح مراده من الشاهد نجده أحياناً يُعرب بعض كلماته (٤) ظهر ذلك مثلاً حينما تحدّث عن لام الجحود : " (ويُنصب المضارع بعد) لا الجحد ... كـ ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ (٥) ... فما بعد اللام منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً بمحذوف بعدها لا بها على الصحيح ، وهو في تأويل مصدر مجرور باللام ، وهي متعلقة بمحذوف وجوباً ، وهو خبر كان ، والنفي متسلط عليه ، ويلزم من نفيه نفي المجرور ، ويُقدَّر بحسب المقام ، أي : (ما كان الله مريداً لتعذيبهم) (٦) لتعذيبهم " (٦) ولم يقتصر الإعراب عند ابن عنقاء على الشواهد فحسب بل تجاوز ذلك إلى الأمثلة الجارية (٧) فعندما ذكر أن الاسم الذي بعد (كان) مرفوعٌ بها أورد له المثال (كان زيدٌ ذا نصر) ثم أعربه قائلاً : " (كان) فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب

(١) غرر الدرر 3 / 1000 .

(٢) سبق تخريجه في المسألة : 88 .

(٣) غرر الدرر 1 / 424 ، والمسألة : 88 .

(٤) ينظر مثلاً : المسألة : 40 ، 77 .

(٥) سورة الأنفال ، الآية : 33 .

(٦) غرر الدرر 1 / 432 ، 433 ، والمسألة : 91 .

(٧) ينظر مثلاً : المسألة : 23 .

الخبر و (زيد) اسمها مرفوع بها ، لا بما كان مرفوعاً به قبل دخولها خلافاً لأكثر الكوفيين^(١)"

— وإذا كان في الشاهد كلمات غريبة تحتاج إلى شرح فإنه يشرحها ويشير إلى مفرداتها إن كانت جمعاً ، ففي مسألة (نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة) ذكر أن الكوفيين يجيزون نصبه بالفتحة على الأصل ومثّل لذلك بأمثلة منها ما جاء في قوله : " (حفرت أرائك) جمع (أرة) بتشديد الراء : الحفرة يُطبخ فيها ، (وانتزعت علقاتهم) بكسر المهملة : الشيء يُظنُّ به لعلوقته بالقلب ، (واستأصل الله عرقاتهم) بفتح التاء في الثلاثة " ^(٢) .

— وحينما يورد ابن عنقاء أكثر من آية تجده يُهمّل حرف العطف الذي يربط بين الآيات ، وقد وقع في ذلك كثيراً ^(٣) ، فمن ذلك قوله : : " وهي (أي : ثم) والواو والفاء في نحو : ﴿ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ ^(٥) ، ﴿ أُمِّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ ^(٦) عاطفات على ما قبل الهمزة المتقدمة ؛ لأصالتها في التصدير " ^(٧) .

^(١) غرر الدرر 2/ 621 ، والمسألة : 17 .

^(٢) التشنيف 64 / أ ، والمسألة : 5 .

^(٣) ينظر مثلاً المسألة : 19 ، 34 .

^(٤) سورة المائدة ، الآية : 104 .

^(٥) سورة محمد ، الآية : 10 .

^(٦) سورة يونس ، الآية : 51 .

^(٧) غرر الدرر 2/ 762 ، والمسألة : 73 .

*البحث الثالث : طريقته في الأخذ عن غيره

حينما يأخذ ابن عنقاء عن غيره فإنه يسلك في ذلك طريقتين غالباً :

الأولى : أن ينسب الأقوال إلى أصحابها ، ومن ذلك قوله في إعراب (من) في قوله
_﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(١): " ... (مَنْ)
موصولة بدل بعض من الناس ؛ لأن الناس يعم المستطيع وغيره ، فهو عامٌ مخصوص ،
والرابط محذوف، أي : من استطاع منهم ، لأن بدل البعض والاشتمال لابدٌ لهما من
ضمير يربطهما بالمبدل منه ... ، وقال ابن برهان : هو بدل كل ؛ لأن المراد بالناس
المستطيع فقط ، فهو عامٌ أُريد به الخصوص ، وعليه لا حذف ؛ لأن بدل المطابقة لا
يحتاج للربط، و (قال) ابن السَّيِّد : (مَنْ) فاعل (حَجَّ) ، وهو مصدر مضاف إلى
مفعوله، أي : ولله على الناس أن يحجَّ البيت من استطاع منهم ، ورُدَّ بأن قضيته أنه يلزم
الناس عموماً خصوص حجَّ المستطيع ، وهو باطل ، و (قال) الكسائي : (مَنْ)
شرطية حُذف جوابها ، أي : من استطاع فليحجَّ هو ، وضُعِف بدعوى الحذف مع
إمكان تمام الكلام بدونه ، لكن يقوِّيه مجيء الشرط عقبه في قوله : ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ

^(١) سورة آل عمران ، الآية : 97 .

اللَّهِ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ»^(١) ، وحسن المعنى؛ لأن قضيته أن الناس يلزمهم عموماً إحياء البيت كل سنة بالحج ، وهو فرض كفاية ، ويلزم المستطيع خصوصاً أن يحج بنفسه وهو فرض عين والأمر كذلك " ^(٢) .

الثانية : أن يذكر الأقوال دون أن ينسبها إلى أصحابها ، ومن ذلك قوله عن ضمير الفصل : " هو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر أو بين ما هما أصله نحو : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ ^(٣) ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ﴾ ^(٤) ... وهو حرف .

وقيل : اسم لا محل له ، وقيل : محله بحسب ما بعده " ^(٥) .

^(١) سورة آل عمران ، الآية : 97 .

^(٢) غرر الدرر 2/ 798 ، 799 بتصرف يسير ، والمسألة : 11 .

^(٣) سورة آل عمران ، الآية : 62 .

^(٤) سورة الصافات ، الآية : 165 .

^(٥) غرر الدرر 2/ 651 ، 652 ، والمسألة : 16 .

* البحث الرابع : اعتماده على العلة

لا يكاد يُوجد مصنّف نحوي إلا وهو يحوي عدداً من العلل التي يُرسي بها المؤلف أحكامه ، غير أن النحويين متفاوتون في موقفهم من العلة ، فمنهم من يُعوّل عليها دائماً فلا يذكر حكماً إلا وهو متبوع بعلة ، ومنهم من يعتمد عليها في بعض الأحكام ، ويستغني عنها في بعضها الآخر ؛ لاستناده على أدلة وشواهد أخرى ، وابن عنقاء وظّف العلة في مصنفاته حينما يطلق حكماً أو اختياراً يطمئن إليه ، وهو مع ذلك يميل في تعليقاته إلى الوضوح وعدم التكلف ، والأخذ بالتعليقات التعليمية دون الجدلية والكلامية ، فهو لا يتكلف في التعليل بل يذكر ما يؤدّي الغرض ويُبين الرأي في المسألة ، ويعدل عن العلل التعسّفية التي لا تُؤثّر في النطق ، ولذا كان كثيراً ما يضع يده على القول ذي العلة الواضحة ، ويقدمه على غيره ، ويضرب عمّا عداه صفحاً ، وهذا هو شأن كثير من النحويين يقول في ذلك " وإذا صحّ المعنى بدون تعسّف على بعض الوجوه دون غيرها كان هو المقدم إن لم يتعيّن ، بل هم كثيراً ما يجزمون به ، ويضربون

عمّا عداه صفحاً كما يظهر لمن تتبّع كلامهم" ^(١) ومن أمثلة العلة عند ابن عنقاء قوله حينما منع نصب (أجمعين) حالاً : " : " ومنع (أي : الفراء) نصب (أجمعين) ... على الحال ، وأجازه ابن كيسان وتبعه ابن مالك والأصحّ منع ذلك وعدم القياس عليه " ^(٢) وعلّل ذلك في غرر الدرر ^(٣) : بأنها : " ملازمة للتعريف لا تقبل التنكير بحال " .

وحينما تحدث عن الجملة بعد (حتى) اختار أنّها لا محل لها من الإعراب ، معللاً ذلك بأن المفرد لا يحلّ محلّها وفي ذلك يقول : " ولا بدّ أن يحلّ محلّها (أي : الجملة) المفرد ، وهكذا كل جملة لها محل من الإعراب فإنما ذاك لحلولها محلّ المفرد ، وكل جملة لا محل لها فما ذاك إلا لعدم حلولها محلّه " ^(٤) .

وفي سياق حديثه عن صاحب الحال في قول الشاعر :

لمية موحشاً طلل ^(٥)

ذكر أن صاحب الحال ضمير مستتر في الظرف ، وليس صاحب الحال هو (طلل) معللاً ذلك بأن " المبتدأ لا يجيء من الحال " ^(٦) ؛ " لأن الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل يعمل في شيئين " ^(٧) .

وتأخذ العلة عند ابن عنقاء أنماطاً متعدّدة يمكن تصنيف أهمها في ضوء ما يلي :

^(١) الجواب السامي 140.

^(٢) التشنيف 17 / أ ، والمسألة : 65 .

^(٣) 236 / 1 .

^(٤) التشنيف 20 / أ ، والمسألة : 51 .

^(٥) سبق تخريجه في المسألة : 44 .

^(٦) غرر الدرر 964 ، والمسألة : 44 .

^(٧) كشف المهم 26 .

1 _ علة التشبيه :

ومن ذلك قوله عن أسماء الأفعال : " ولا محلّ لها من الإعراب على الصحيح ، فأشبهت (إنّ) وأحواتها ، فإنها نابت عن الفعل في المعنى ؛ لأنها بمعنى (أكّد وشبّه ، واستدرك ، وتمنّى ، وترجّى) وفي العمل ؛ لأنها رفعت ونصبت كالفعل المتعدي ، ولا يعمل فيها عاملٌ أصلاً " ^(١) .

فهو يرى أن أسماء الأفعال لا محلّ لها من الإعراب ، معللاً ذلك بأنها : أشبهت الحرف (إنّ) فكما أن الحرف لا محلّ له فكذلك أسماء الأفعال لا محلّ لها ، وكما أن الحرف يعمل ولا يُعمل فيه فكذلك أسماء الأفعال تعمل ولا يُعمل فيها .

2 _ علة الفرق :

ومن ذلك قوله في علامة جزم الفعل المضارع المعتل الآخر : " ويجب تقدير الحركة فيه وهو الصواب ؛ لأن إعرابه بالحمل على الاسم ، فكما تُقدّر في الاسم حيث لم تظهر تُقدّر فيما ألحق به أيضاً ، فعليه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدّرة كما يُحذف الظاهرة ، وأُبدل بسكون الاستثقال أو التعذر سكوناً آخر وهو سكون الجزم فحصل اللبس في بعض الصور ؛ لأنك إذا قلت : (لا تدعو ، لا ترمي ، لا ترضى) بإثبات آخرها لم يُعرف هل أنت طالب و (لا) ناهية جازمة ؟ أو مجزوم (لا) نافية مهملة ... فحُذف آخره للفرق بين المرفوع والمجزوم دفعاً لهذا اللبس " ^(٢) فابن عنقاء يرى أن الحركة تُقدّر على المضارع الواوي واليائي والألفي إذا جُزم ، وعُلّل ذلك بأن الجازم حينما دخل على المضارع حذف الحركة المقدّرة وهي الضمة ، وكأنه قيل : (لا تدعو ، لا ترمي ، لا ترضى) .

^(١) غرر الدرر 1/ 320 ، 321 ، والمسألة : 84 .

^(٢) غرر الدرر 1/ 320 ، 321 ، والمسألة : 7 .

فلما حدث لبسٌ بين هذا المضارع المجزوم — (لا) الناهية ، وبين المضارع المسبوق — (لا) النافية نحو : (لا تدعو ، لا ترمي ، لا ترضى) في أن كلاً منهما منتهٍ بحرف العلة ، ومسبوق — (لا) ولا يُعلم أنهايةٌ هي أم نافية ، لما حدث ذلك كله حُذف حرف العلة في الجزم ؛ للفرق بين المرفوع والمجزوم ، وقُدِّرت السكون على حرف العلة المحذوف .

3 _ علة التقابل :

ومن ذلك قوله في إعراب (مَنْ) في قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(١) : " و (قال) الكسائي : (مَنْ) شرطية حُذف جوابها ، أي : من استطاع فليحجَّ هو ، وضَعَّف بدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام بدونه ، لكن يقوِّيه مجيء الشرط عقبه في قوله : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٢) " ^(٣) .

فقد رجَّح ابن عنقاء أن تكون (مَنْ) شرطية لمجيء جملة شرطية بعدها ، وكأنه لحظ تقابلاً بين معنى الشرطين .

4 _ علة التخفيف :

ومن ذلك قوله في علامة إعراب فعل الأمر المسند إلى نون التوكيد نحو : (عَيْنٌ) : " وهو أمر من (وعى الحديث وعياً) إذا حفظه ، مؤكِّد بالنون الخفيفة المحذوفة ، مبني معها على الفتح ، والصواب أن الفتح عارض لالتقاء الساكنين وأن الفعل مبنيٌّ على سكون مقدَّر منع من ظهوره اشتغال آخره بحركة التخلص ، وكانت فتحته طلباً

^(١) سورة آل عمران ، الآية : 97 .

^(٢) السابق .

^(٣) غرر الدرر 2/ 798 ، 799 ، والمسألة : 11 .

للتخفيف " (١)

فهو يرى أن فعل الأمر (عَيْنُ) مبني على السكون المقدّر المانع من ظهوره اشتغال آخره بحركة التخلص من التقاء الساكنين إذ الأصل (عَيْنُ)، واختيرت الفتحة طلباً للتخفيف.

5 _ علة الاطراد :

ومن ذلك قوله في فعل الأمر : " والصواب أنه مبني على سكون مقدّر في حرف العلة وتبعاً لمجزومه مطلقاً ، ودفعاً للبس حيث لا قرينة في نحو : (ادْعُ ، وارمِ) ، إذ لو قيل (ادعَوْ) لالتبس بأمر الجماعة أو (ارميْ) لالتبس بأمر المؤنثة ، وحُمِلَ عليهما (ارضَ) وإن لم يلبس طرداً للباب " (٢) فابن عنقاء يرى أن الأصل في (اغزُ ، وارمِ ، وارضَ) : (اغزَوْ ، وارميْ ، وارضيْ) بالبناء على السكون على حرف العلة ، ولما خُشي التباس أمر الواحد (اغزَوْ) بأمر الجماعة في (اغزُوا) ، وخُشي التباس أمر الواحد المذكور (ارميْ) بأمر المؤنثة (ارمي) حُذِفَ حرف العلة ، فكان حذفه دفعاً للبس لا للبناء ، ثم حُمِلَ الفعل (ارضَ) على (اغزُ ، وارمِ) طرداً للباب ليكون على سننٍ واحد .

6 _ علة الاستغناء :

ومنها قوله عن التابع الذي بعد (إلا) في الاستثناء التام غير الموجب : " قال ... البصريون : بدل بعض وهو الصحيح ، فأبدلْ ما بعد (إلا) مما قبلها بدل بعض من كُلٍّ وإن لم يكن فيه ضمير رابط بالمبدل منه ؛ لأن قوة تعلّق المستثنى بالمستثنى به أغنت عن الضمير " (٣) فقد رجّح ابن عنقاء أن يكون ما بعد (إلا) في الاستثناء التام غير

(١) التثنية 28 / ب ، والمسألة : 2 .

(٢) غرر الدرر 1 / 140 ، 411 ، والمسألة : 1 .

(٣) غرر الدرر 3 / 1001 ، والمسألة : 39 .

الموجب بدل بعض من كل نحو : (ما جاء أحد إلا زيد) ولم يشترط في بدل البعض هنا أن يشتمل على ضمير يعود على أحد المبدل منه معللاً ذلك بأن قوة تعلُّق المستثنى بالمستثنى منه أغنت عن الضمير .

7 _ علة أمن اللبس :

ومنها قوله عن المنادى المبني إذا نُؤن للضرورة : " إذا اضْطُرَّ إلى تنوين المضموم علماً أو غيره جاز رفعه ونصبه ... والذي أراه نصبُ العلم لأمن اللبس ، وضمُّ النكرة لئلا تلبس بغير المقصودة " ^(١) . فابن عنقاء يرى أن بقاء النصب _ في العلم المنادى إذ نُؤن للضرورة _ أولى من الضمِّ ، في النكرة المقصودة أولى من النصب ، وعلل ذلك بأن النصب في العلم لا يُلبس بخلاف النكرة المقصودة إذ لو نُصبت لا لبست بالنكرة المقصودة ولذا كان الأولى فيها الضم .

8 _ علة السماع :

ومن ذلك أنه رجَّح نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة جوازاً إذا كان محذوف اللام ولم تُردِّ في الجمع نحو : (ثُبَات ولُغَات وبنات) معللاً ذلك بكثرة ما ورد فيه من شواهد مسموعة ، وهذا المذهب هو مذهب هشام ، يقول في ذلك : " مذهب هشام هو المختار لكثرة شواهد " ^(٢) .

9 _ علة حسن المعنى :

ومن ذلك أنه رجَّح أن تكون جملة ﴿ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ صفة لـ ﴿ طَائِفَةٌ ﴾ ^(٣) وعلل ذلك بقوله : " لأنك _ أيها العارف المنصف _ إذ أنعمت النظر ، وأمعنت

^(١) غرر الدرر 3 / 1096 ، 1097 ، والمسألة : 80 .

^(٢) التشنيف 64 / أ ، والمسألة : 5 .

^(٣) وذلك في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نَاعِسًا يُغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ

الفكر مع حسن الفهم وصفاء الذهن وجدت المعنى على الخبر أحسن جداً منه على النعت " (١) .

10 _ التعليل بذم التكلف :

ومن ذلك أنه حينما تحدّث عن الأسماء التي فيها معنى الفعل نحو : (ما قائم أبوك ، وهل مضروبُ العمران ؟ وزيد جميلٌ وجهه) رجّح أن تكون هي العاملة فيما بعدها لنيابتها عن الفعل " (٢) ، ورفض أن يكون ما بعدها معمولاً لـ " فعل محذوف لما في دعوى الحذف من التكلف " (٣) .

11 _ علة التضمن :

ومن ذلك قوله عن سبب بناء اسم (لا) النافية للجنس : " الأصح في علة بنائه تضمّنه معنى (من) الاستغراقية " (٤) .

12 _ علة عدم الضرورة :

ومن ذلك ردّه على العمريطي حينما أضاف الصفة إلى موصوفها في قوله : " لأن إضافة الصفة إلى موصوفها سماعية على الصحيح ، وكأنه يرى اقتياسها تبعاً لجماعة ، وإلا فلا ضرورة أصلاً " (٥) .

وهذه العلل التي أوردها ابن عنقاء ليست قطعيّة حتميّة ، وإنما هي قائمة على

أَهْمَتُهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴿ سورة آل عمران ، الآية : 154 .

(١) كشف المهم 36 ، 37 ، والمسألة : 15 .

(٢) غرر الدرر 499/1 ، والمسألة : 58 .

(٣) غرر الدرر 499/1 .

(٤) الجواب السامي 106 ، والمسألة : 26 .

(٥) غرر الدرر 250/1 ، والمسألة : 52 .

الاجتهاد والتحرّي ، وقد سُئل الخليل عن العلل ، فقليل له : " عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقتْ على سجيّتها وطباعها ، وعرفتْ مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتلتُ أنا بما عندي أنه علة لما علّته منه ، فإن أكن أُصبتُ العلة فهو الذي التمسْت...فإن سنح لغيري علة لما علّته من النحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها " ^(١)

وإذا كان ابن عنقاء استند على العلة في كثير من مسائل الاختيار فقد تركها في مسائل أخرى فجاءت عاريةً من الأدلة والشواهد ، فمثلاً قال عن (ما) التعجبية "على الأصح أنها نكرة تامة فيها معنى التعجب " ^(٢) .

وقال عن (أيْمُن) : " الصحيح أنه اسم مختص بالقسم " ^(٣) .

وقال عن (سوى) : " وأمّا سوى بلغاتها فقال ... ابن هشام كالرمانى وأبي البقاء وابن عصفور وأكثر الكوفيين : ظرف كثيراً واسم قليلاً وهو الأرجح " ^(٤) .

وقال عن واو الثمانية : " والحق ما عليه الجمهور أنها لا حقيقة لها " ^(٥) .

وقال عن (إذا) الفجائية : " والأصح أن (إذا) الفجائية حرف " ^(٦) .

^(١) الإيضاح للزجاجي 66 .

^(٢) نزهة الأثبات 9 / أ ، والمسألة : 59 .

^(٣) غرر الدرر 1229/3 ، والمسألة : 50 .

^(٤) السابق 3 / 1027 ، والمسألة : 41 .

^(٥) التشنيف 16 / أ ، والمسألة : 68 .

^(٦) غرر الدرر 485 ، والمسألة : 95 .

الفصل الثالث : الأصول النحوية :

المبحث الأول : السماع .

أ _ القرآن الكريم .

ب _ الحديث النبوي .

ج _ الشعر .

المبحث الثاني : القياس .

المبحث الثالث : الإجماع .

* البحث الأول : السماع

وهو أول أصول النحو العربي التي يُحتجُّ بها ، يقول السيوطي : " وأعني به ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله — تعالى — وهو القرآن وكلام نبيه — ﷺ — وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسن بكثرة المولّدين نظماً ونثراً من مسلم وكافر " (١) .

وقد رفع ابن عنقاء راية السماع وعُني به في تقرير كثير من اختياراته وتصويباته وترجيحاته ، فهو يجيز بناء اسم (لا) النافية للجنس وفتحها إذا كان جمعاً بالألف والتاء محتجاً على ذلك بأنه ورد في السماع ، وفي ذلك يقول : " وقيل : يجوز الفتح والكسر بلا تنوين وهو الصحيح ، وبه ورد السماع " (٢) .

وحينما ذهب الزجاج إلى أن (لا) المشبهة بـ (ليس) لا تعمل إلا في الاسم فقط ردّ عليه بأنها تعمل في الخبر بالسماع ، وردّ على من زعم أنها تعمل عمل (ليس) دون

(١) الاقتراح 74 .

(٢) الجواب السامي 97 ، والمسألة : 28 .

أن يُلفظ بخبرها منصوباً فقال : " والغالب حذف خبرها حتى زعم الزجاج _ لما لم يظفر به _ أنها لا تعمل إلا في الاسم فقط وأنها مع اسمها في محل رفع بالابتداء ، والخبر المحذوف مرفوع ، وبعضهم أنه منصوب لكن يلزم حذفه أبداً ، وبعضهم أنه لم يُحفظ فيه النصب ملفوظاً به ، ويردُّ على جميعهم ورود السماع بذكره منصوباً " ^(١) .

وعندما تأوَّل الجمهور نصب المضارع بـ (كما) أشار ابن عنقاء إلى أنه مسموع قائلاً : " وجوز ابن مالك تبعاً للكوفيين وقوم كالمرد (نصب المضارع) بـ (كما) التعليلية ، كـ (زرتك كما تكرمني) وهو مسموع وتأوَّله الجمهور " ^(٢) .

وكان أهم الأصول السماعية التي عوَّل عليها ابن عنقاء القرآن الكريم وإليك الحديث

مفصلاً عنه ، ليتلوه الحديث ثم الشعر :

أ _ القرآن الكريم بقراءاته :

لا خلاف بين العلماء في الاستشهاد بالقرآن الكريم ، ولذا قال السيوطي : " كل ماورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أو آحاداً أم شاذاً " ^(٣) .

وقد اهتم ابن عنقاء بالشاهد القرآني حينما يقرُّ اختياراً نحوياً أو يُفند حكماً لا يوافق رؤيته ، ومن أمثلة ذلك مايلي :

1 _ يرى ابن عنقاء جواز تعدد الخبر دون عاطف ، وفي ذلك يقول : " ويجوز تعدد الخبر المستقل ولو بدون عاطف ، ولو مختلفاً بالإفراد وغيره على الصحيح " ^(٤) ، ثم

^(١) الجواب السامي 154 ، 155 ، والمسألة : 20.

^(٢) غرر الدرر 417/1 ، بتصرف ، والمسألة : 89 .

^(٣) الاقتراح 75 .

^(٤) غرر الدرر 615/2 ، والمسألة : 14.

استشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْعَفُورُ الْوَدُودُ . ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ .
فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ ^(١) .

2 _ جَوَزَ مجيء المستثنى جملة ، وفي ذلك يقول : " ومجيء المستثنى جملة هو ما عليه ابن هشام تبعاً للفراء وابن خروف وغيرهما ، وهو الأصح ، ومنه عنده : ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ . فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ ^(٢) فـ ﴿مَنْ﴾ مبتدأ ، خبره ﴿فَيُعَذِّبُهُ﴾ والجملة استثناء منقطع ، ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تُكْ﴾ ^(٣) فـ ﴿أَمْرًا تُكْ﴾ مبتدأ ، خبره ﴿إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ والجملة استثناء منقطع " ^(٤) .

3 _ يرى أن (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية في الزمان ، قال حينما أعرب قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُعَاسًا﴾ ^(٥) : " و (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان ، ففيه ردٌ على جمهور البصريين حيث أنكروها ، ويمتنع التأويل ؛ لأنه خلاف الأصل ، ولا ضرورة " ^(٦) .

4 _ وافق البصريين في أن المضارع ينصب بـ (أَنْ) مضمرة بعد لام الجحود ^(٧) ، واستشهد لذلك بقوله : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ ^(٨) .

أما القراءات فقد وقف ابن عنقاء منها موقف الملتزم المحافظ ، واحترم ما جاءت به ،

^(١) سورة البروج ، الآية : 14 _ 16 .

^(٢) سورة الغاشية ، الآية : 23 ، 24 .

^(٣) سورة هود ، الآية : 81 ، وقد سبق تخريج القراءة في المسألة : 40 .

^(٤) غرر الدرر 3/ 1000 ، والمسألة : 40 .

^(٥) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

^(٦) كشف الهم 14 ، والمسألة : 48 .

^(٧) ينظر غرر الدرر 1/ 232 ، والمسألة : 91 .

^(٨) سورة الأنفال ، الآية : 33 .

فإن كانت من قبيل المتواتر قبلها قبولاً تاماً ، ولم أره ينحو منحى المنتقدين لحروفها بل كان يقف في خطٍّ مقابل من النحويين الذين سهل عليهم أن يبادروا إلى ردّ القراءة السبعية المتواترة أو تخطئتها عندما يُخَيِّم على أذهانهم أنها لم تجرِ على الصنعة النحوية ، لقد حرّم ابن عنقاء إطلاق اللحن عليها وعده أمراً ممنوعاً ، يقول في كتابه التشنيف ^(١) : " فإن القراءات السبع تثبت عنه — ﷺ — بالتواتر إجماعاً إلا في ما كان من قبيل الأداء كالمَدِّ والإمالة ، فأنكر ابن الحاجب تواتره خارقاً لإجماع من قبله كما قاله عمدة القراء المحدثين الشمس الجزري ، فإطلاق اللحن ونحوه عليها حرام قطعاً ، ولعلّ مراد النحاة بذلك العدول عن الأفصح " .

ومن أمثلة استشهاد ابن عنقاء بالقراءات ^(٢) ما يلي :

1 _ جوّز حذف فعل الفاعل إذا وقع في جواب استفهام مقدّر ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : **﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ (36) رَجَالٌ﴾** ^(٣) ببناء **﴿يُسَبِّحُ﴾** للمفعول ، ثم علّق على هذه القراءة بقوله : " أي : يسبحه رجال ، جواباً لمن قال : من يسبحه ؟ والأصحّ أن هذا مقيس ، وقيل : المحذوف مبتدأ ، أي : المسبح رجال جواباً لمن قال : من المسبّح ؟ " ^(٤) فابن عنقاء ذكر قولين في هذه القراءة ؛ أولهما : أن (رجال) فاعل لفعل محذوف ، واختار هذا القول وجعله مقيساً ، والثاني : أن (رجال) خبر لمبتدأ محذوف .

2 _ حينما تحدث عن الحالات التي يُبنى فيها الاسم ذكر منها مجاورة ما أشبه الحرف ،

^(١) 40 / أ .

^(٢) ينظر مثلاً : المسألة : 40 ، 64 ، 73 .

^(٣) سورة النور ، الآية : 36 ، وقد يبق تخريج القراءة في المسألة : 32 .

^(٤) غرر الدرر 2/ 522 ، والمسألة : 32.

قال : " وهي مجيزة للبناء لا موجهة له ، كاسم الزمان المبهم إذا أُضيف إلى جملة ولو اسمية أو فعلية فعلها معرب خلافاً للبصريين فيهما فقد قرأ نافع في : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ ^(١) والعشرة إلا ابن كثير وأبا عمرو ويعقوب في : ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ^(٢) بفتح ﴿ يَوْمَ ﴾ فيهما على البناء ، والباقون بالرفع على الإعراب " ^(٣) .

3 _ وافق الكوفيين في مجيء عطف البيان في النكرات قائلاً : " هو تابعٌ يشبه النعت الحقيقي في توضيح متبوعه إن كان معرفة ، وتخصيصه إن كان نكرة بناءً على جواز مجيئه في النكرات وهو الأصح ، نحو : ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ ^(٤) في من نَوَّن ﴿ كَفَّارَةٌ ﴾ " ^(٥) .

وقد يورد ابن عنقاء القراءة من باب التنظير ، فمن ذلك : أنه يرى أن (مثل) يجوز بناؤها إذا أُضيفت إلى مبني ، وجعل نظيرها (بين) في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ ^(٦) بفتح النون ، وفي ذلك يقول : " وكالاسم المتوغل في الإبهام ... (مثل) ... إذا أُضيف إلى مبني من اسم أو غيره جاز على الصحيح بناؤه على الفتح ... وقرأ حفص ونافع والكسائي وأبو جعفر : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ بفتح (بين) " ^(٧) .

ولم يقف ابن عنقاء في الاستشهاد بالقراءات على المتواتر منها بل تجاوز ذلك إلى أن

^(١) سورة المائدة ، الآية : 119 ، وقد سبق تخريج القراءة في المسألة : 54.

^(٢) سورة الانفطار ، الآية : 19 ، وقد سبق تخريج القراءة في المسألة : 54.

^(٣) غرر الدرر 1/ 206 ، 207 ، والمسألة : 54.

^(٤) سورة المائدة ، الآية : 95 ، وقد سبق تخريج القراءة في المسألة : 66.

^(٥) غرر الدرر 2 / 737 ، 738 ، والمسألة : 66.

^(٦) سورة الأنعام ، الآية : 94 ، وقد سبق تخريج القراءة في المسألة : 53.

^(٧) غرر الدرر 1/ 208 ، 209 ، والمسألة : 53 .

رأيناه يستشهد بالقراءة الشاذة ، ويصرّح بشذوذها ، انظر إلى قوله مثلاً : عن المضارع المسبوق بـ (لم) : " وقد يُنصب ... على الأصح ... بـ (لم) ومنه ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ^(١) بفتح الحاء في قراءة شاذة " ^(٢) .

وحينما جوّز مجيء صاحب الحال نكرة استشهد لذلك بقراء إبراهيم بن أبي عبلة :
﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا ﴾ ^(٣) وقد أورد ابن خالويه هذه القراءة في الشواذ ^(٤) .

وعندما جوّز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة إذا كان محذوف اللام ولم تُردّ في الجمع ^(٥) استشهد لذلك بقوله _ تعالى _ ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتَ ﴾ ^(٦) بفتح التاء ، ، وهي قراءة شاذة ^(٧) .

من هنا نخلص إلى أن ابن عنقاء وضع القرآن الكريم في أسّ المصادر التي يرجع لها ويعتمد عليها ، لا فرق عنده بين قراءة متواترة وشاذة ، وهو بذلك يُذكرنا بالرازي حينما عاب على النحويين اعتمادهم على بيت مجهول القائل في إثبات قواعدهم وعدم اعتمادهم على القراءات وذلك حينما قال : " وكثيراً أرى النحويين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته

^(١) سورة الشرح ، الآية : 1 ، وقد سبق تخريج القراءة في المسألة : 90 .

^(٢) غرر الدرر 417/3 ، والمسألة : 90 .

^(٣) سورة البقرة ، الآية : 89 .

^(٤) شواذ القراءات 15 .

^(٥) التشنيف 64 / أ ، والمسألة : 5 .

^(٦) سورة النحل ، الآية : 57 .

^(٧) ينظر معجم القراءات 4 / 643 .

فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته كان أولى " (١) .

ب_ الحديث النبوي :

قضية الاستشهاد بالحديث النبوي قضية دار حولها جدلٌ بين النحويين قديماً وحديثاً ، فقد ساد عند المتقدمين رفضُ الاستشهاد به بحجة أن معظم الحديث إنما رُوي بالمعنى فقط ، وأن معظم رواته كانوا أعاجم ، غير أننا نلاحظ بعض المتأخرين يفتحون قلوبهم له ، ويأخذون به في دعم قواعدهم (٢) كابن مالك وأبي حيان وابن هشام وغيرهم ، وسار على نهجهم ابن عنقاء إذ عدّه نوعاً من أنواع السماع الموثوق به ، وبأن ذلك من خلال تعزيز اختياراته النحوية به واتخاذة مادة للبحث والمناقشة في ضوء كتابه الجواب السامي بمفاخره عن إعراب قوله ﷺ : " أحق ما قال العبد ... إلى آخره " .

لقد عُني ابن عنقاء بالحديث وخطأً من غلط رواته ، فحينما تعرض لمسألة تنوين المنادى إذ كان نكرة مقصودة موصوفاً أو شبهها وجب عند البصريين نصبها كقوله ﷺ _ : " يا عظيمًا يُرجى لكل عظيم " (٣) ... ومنع بعضهم النصب اختياراً ، والأصمعيُّ وجمع كوفيٍّ وصفَ المبني مطلقاً " (٤) ثم قال : " فافهم ما ذكرناه ذكرناه عن البصريين واحفظه ، فقد غلط هنا كثيرون حتى مَن يجلُّ قدرهم ، فتارةً غلطوا رواة الحديث وغيرهم ، وتارةً حملوه على ما نُؤن اضطراراً " (٥) .

ومن أمثلة استشهاد ابن عنقاء بالحديث ما يأتي :

(١) مفاتيح الغيب 9 / 45 .

(٢) مدرسة البصرة النحوية 255 .

(٣) سبق تخريج الحديث في المسألة : 82 .

(٤) غرر الدرر 3/ 1088 ، 1089 ، والمسألة : 82 .

(٥) السابق 3/ 1090 .

1 _ ذكر ابن عنقاء أن من الجمل التي لها محل من الإعراب وتقع مبتدأ : " الجملة
الجملية أي التي مبتدؤها جملة ، نحو : «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ
أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ» ^(١) فجملتنا الاستفهام مبتدأ خبره «سَوَاءٌ» ، أي : إنذارك وعدمه
سواء ... وهو الأصح ، ونحو : " خَيْرُ الْإِسْلَامِ تَطْعَمُ الطَّعَامَ ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ
عَلَى مَنْ

عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ ^(٢) " ^(٣) . فابن عنقاء هنا يستشهد بالآية على وقوع المبتدأ
جملة ويجعل الحديث معزلاً ومقوياً لها .

2 _ ذكر ابن عنقاء أن السهيلي وقوماً تبعاً للكسائي يجوزون حذف الفاعل إذا دلّ عليه
السياق مطلقاً ^(٤) ، ولم يرتضِ ابن عنقاء هذا القول ، فردّ عليهم بقوله : " والصحيح
أنه لا يجوز حذفه في غير ^(٥) مأمراً بل إن ظهر فذاك وإلا فهو ضمير مستتر عائد إلى
مذكور كـ (زيدٌ قام) ... أو إلى ما دلّ عليه عامله كقوله ﷺ : " لا يزني الزاني
حين يزني وهو مؤمنٌ ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمنٌ " ^(٦)
ففاعل (يشرب) ضمير عائد إلى (الشارب) " ^(٧) فابن عنقاء يرى أن الفاعل لا يُحذف
يُحذف إلا في مواضع محصورة ذكرها في كتابه (غرر الدرر) ^(٨) و (الجواب السامي

^(١) سورة البقرة ، الآية : 6 .

^(٢) سبق تخريج الحديث في المسألة : 10 .

^(٣) غرر الدرر 2/ 596 ، 597 ، والمسألة : 10 .

^(٤) ينظر غرر الدرر 2/ 522 ، والمسألة : 34 .

^(٥) هي ثلاثة عشر موضعاً ذكرها ابن عنقاء في حذف الفاعل ، ينظر غرر الدرر 2/ 513 _ 519 ، والجواب السامي
176 _ 182 .

^(٦) سبق تخريجه في المسألة : 34 .

^(٧) غرر الدرر 2/ 519 ، والمسألة : 34 .

^(٨) 2/ 513 _ 519 .

(^(١)) ، وماعدا هذه المواضع فالفاعل ظاهر ، فإن لم يكن ظاهراً فهو ضمير مستتر ، وهذا الضمير إما أن يعود إلى مذكور ، وإما أن يعود إلى ما دلّ عليه العامل ، ومن ذلك الفعل (يشرب) ففاعله ليس محذوفاً ، بل هو ضمير مستتر عائداً إلى ما دلّ عليه العامل ، والتقدير : (لا يشرب الشارب) .

3_ ذكر أن المستثنى يقع جملة^(٢) ، واستشهد لذلك بقوله ﷺ: " الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكرُ الله تعالى وما والاه أو عالمٌ أو متعلمٌ " (^(٣))

وإذا كان كثير من النحويين يعمدون إلى الاستشهاد بالأحاديث المشهورة التي يتناقلها العلماء فيما بينهم _ حتى صار الحديث لصيقاً بالقاعدة النحوية وسمّة لها فمتى ذكر الحديث ذاك عُرِف أنه للقاعدة تلك _ فإن ابن عنقاء تجاوز ذلك حتى رأيناه يستشهد بأحاديث ندر أن تُوجد في كتب النحاة ومن ذلك ما يلي :

_ استشهاده على وقوع المبتدأ جملة^(٤) بقوله ﷺ: " لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله كثر من كنوزِ كنوزِ الجنة " (^(٥)) .

_ استشهاده على خروج أفعال التفضيل عن أصل بابهِ ^(٦) بقوله ﷺ: " خيرُ صفوفِ الرجالِ أولُها ، وشرُّها آخرُها ، وخيرُ صفوفِ النساءِ آخرُها ، وشرُّها أولُها " (^(٧)) .

(^(١)) 176 _ 182 .

(^(٢)) المسألة : 40 .

(^(٣)) سبق تخريجه في المسألة : 46 .

(^(٤)) المسألة : 10 .

(^(٥)) سبق تخريجه في المسألة : 10 .

(^(٦)) المسألة : 61 .

(^(٧)) سبق تخريجه في المسألة : 61 .

— استشهاده على إضمار واو العطف ^(١) بقوله ﷺ " تصدّق رجلٌ من دينارِهِ ، من ثوبِهِ ، من صاع بُرِّهِ ، من صاع قمرِهِ " ^(٢).

ج _ الشعر :

يُعَدُّ الشعر العربي رافداً غزيراً أمدّ النحو العربي بمادةٍ أعانته على تعقيده ، وقد عُني علماء العربية بجمعه من البادية ، ونهّموا كثيراً من الشوارد ، فما كان مطّرداً منه قبلوه وقاسوا عليه ، وما كان نادراً أبقوه دون قياس ^(٣) ، وقد رسم ابن عنقاء منهجاً له في تحديد الشعر الذي يُستشهد به، فجعل آخر الشعراء المستشهد بشعرهم ابن هرمة ، وهو منهج سبقه إليه من قبله ، يقول ابن عنقاء : " وآخر الحجج إبراهيم بن هرمة والإمام الشافعي — رضي الله تعالى عنه — لأنه حجة في اللغة — كما قال الإمام أحمد بن حنبل والمازني وعبد الملك بن هشام وغيرهم من الأئمة " ^(٤) وتحدث ابن عنقاء عن الشعراء المولّدين " كأبي نواس وبشار بن برد وأبي تمام والبحثري والصولي " ^(٥) ذاكراً أن الشاعر المولّد " لا يُستشهد بشعره إلا عند الزمخشري ، فإنه يستشهد بكلام علماء العربية يجعل ما يقوله كالذي يرويه ، وربما استشهد بكلام نفسه " ^(٦) وعدّ أول الشعراء المولّدين بشار بن برد كما قال ذلك غيره ^(٧) . يقول ابن عنقاء : " و أول الشعراء المولّدين بشار ، وقيل: وقد استشهد سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرّباً إليه ؛ لأنه كان هجاء لتركة

^(١) المسألة : 72 .

^(٢) سبق تخريجه في المسألة : 72 .

^(٣) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص 18 .

^(٤) غرر الدرر 3/ 1220 ، 1221 .

^(٥) السابق 3/ 1219 ، 1220 .

^(٦) السابق 3/ 1220 .

^(٧) ينظر الاقتراح 147 .

الاحتجاج بشعره ، فإن صحّ هذا عنه فيجب ألا يكون أتى به إلا معزوّاً إليه ليعرف ، أو تمثيلاً فقط لا استشهاداً ، وهو الظاهر " (١) .

ومن يتتبع منهج ابن عنقاء يلحظ أنه يُعوّل على الشعر في دعم ما يقرّره من القواعد النحوية أو إثبات لغة من لغات العرب أو تسويغ وجه من وجوه العربية ، كما يُدرك أيضاً أنه جعله مُعتمداً مهماً في تأييد اختياراته النحوية ، وتبرز عنايته بالشعر في أنه أفراده كتاباً نحويّاً أسماه : (نزهة الأثبات بإعراب الثلاثة الأبيات) جعل الشعر فيه مادةً لأعاريبه واختياراته .

وتتضح إفادة ابن عنقاء من الشعر أيضاً في أنه جعله وسيلة لإثبات بعض الأحكام النحوية التي أنكرها نحويون آخرون ، فهو يجوز حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة مع مخالفة الكوفيين في ذلك يقول : " ويجوز حذف حرف النداء وهو (يا) خاصة إلا في ... مسائل منها : النكرة المعيّنة كـ (يا رجل) خلافاً للكوفيين ... محتجين بما قصره البصريون في السماع والحقّ جوازه مع النكرة ؛ لكثرتة نظماً ونثراً " (٢) .

وحينما ذهب بعض النحويين إلى أن (لن) لا تأتي للدعاء ، أثبت ابن عنقاء أنها قد تأتي لهذا المعنى قائلاً في ذلك : " والأصح أنها قد تأتي للدعاء كقوله :

لن ترألوا كذلكم ثم لا زل — ت لکم خالداً خلود الجبال (٣)

فدعا لهم بالدوام " (٤) .

وقد يجعل ابن عنقاء الشعر أداة من أدوات الردّ على معارضيه ، فيضع أمامهم بعض

(١) غرر الدرر 3/ 1221 .

(٢) غرر الدرر 3/ 1108 ، 1109 ، والمسألة : 79 .

(٣) سبق تخريجه في المسألة : 88 .

(٤) غرر الدرر 1/ 423 ، 424 ، والمسألة : 88 .

هذه الشواهد التي تؤيد رأيه ، فمثلاً قال عن (لا) المشبهة — (ليس) : " والغالب حذف خبرها حتى زعم الزجاج — لما لم يظفر به — أنها لا تعمل إلا في الاسم فقط ، وأنها مع اسمها في محل رفع بالابتداء ، والخبر المحذوف مرفوع ، وبعضهم أنه منصوب لكن يلزمه حذفه أبداً ، وبعضهم أنه لم يحفظ فيه النصب ملفوظاً به ، ويرد على جميعهم ورود السماع بذكره منصوباً ، قال :

تعزّ فلا شيء على الأرضِ باقياً ولا وزرٌ مما قضى الله واقياً^(١)

وقال :

نصرتك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ فبوتُ حصناً بالكُماةِ حصيناً^(٢)

وقال :

أنكرتها بعد أعوامٍ مضينَ لها لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيراناً^(٣)

وقال :

وحلت سوادَ القلبِ لا أنا باغياً سواها ولا في حُبِّها مُتراخياً^(٤) " (٥) .

ومن ذلك قوله عن المفعول لأجله : " ويجوز ... جر المستوفي للشروط ... بقلة إن كان مجرداً من (أل) والإضافة خلافاً للجزولي ، أوجب نصب المجرد منها ، ويرد عليه نحو :

من أمكم لرغبة فيكم جبر..... (١) " (٢)

(١) سبق تخريجه في المسألة : 20.

(٢) سبق تخريجه في المسألة السابقة .

(٣) سبق تخريجه في المسألة السابقة .

(٤) سبق تخريجه في المسألة : 20 .

(٥) الجواب السامي 154 ، 155 ، والمسألة : 20 .

وربما يسوق ابن عنقاء البيت الشعري من باب التنظير وقد بدا ذلك حينما جَوَّز بناء
(مثل) إذا أُضيفت إلى مبني ونظر لها بـ (غير) في قول الشاعر :

لم يمنع الشَّرب منها غيرَ أنْ نطقتْ حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أو قالِ^(٣)

وفي ذلك يقول : " وكالاسم المتوغل في الإيها ... مثل ... إذا أُضيف إلى مبني من اسمٍ
أو غيره جاز على الصحيح بناؤه على الفتح ... وقال :

لم يمنع الشَّرب منها غيرَ أنْ نطقتْ

بفتح (غيرَ) لإضافتها إلى (أنْ) وصلتها " ^(٤) .

وقد يورد ابن عنقاء البيت لا لقصد الاستشهاد به ، وإنما لتصحيح شيء يرى أنه
وهمٌ وقع فيه بعض النحويين ، فمن ذلك أنه يرى أن الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة
مبنية لا معربة حتى وإن لحقتها الواو أو الياء في جمع المذكر ، يقول في ردّه على ابن
هشام : " وأما استدلال ابن هشام ... بقوله :

نحن الذّون صَبَّحُوا الصَّبّاحا يومَ التُّخيلِ غارةً ملحاحا^(٥)

وقوله :

هُمُ اللَّاؤُونُ فَكُّوا الغِلَّ عَنِّي بمرّوا الشاهجانِ وهُم جناحي^(١)

^(١) سبق تخريجه في المسألة : 35 .

^(٢) غرر الدرر 3/ 1124 ، 1125 ، والمسألة : 35 .

^(٣) سبق تخريجه في المسألة : 53 .

^(٤) غرر الدرر 1/ 208 ، 209 ، والمسألة : 53 .

^(٥) سبق تخريجه في مبحث : (أساليبه في اختياراته : الإطناب) .

وقوله :

فإمّا كرامٌ موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا ^(٢)

بالياء ... فليس بشيء بل سهو ؛ لأن الصحيح الذي عليه ابن هشام وغيره أن هذه الأسماء ملازمة للبناء ، فتغيّر آخرها مع اختلاف العامل اتفاقي لا إعراب كما حررته مبسوطاً في تشنيف السمع " ^(٣) .

ومع اعتداد ابن عنقاء بالسماع الشعري نجده يتخذ موقفاً من بعض الأبيات المخالفة للقاعدة المختارة لديه فيؤوّلها بما يتوافق مع وجهته ، يقول في مسألة نداء ضمير المخاطب : " وإنما الخلاف في نداء ضمير المخاطب ، واستدلّ المجيز بوروده نظماً ونثراً ، كقول الأحوص :

يا أبجرُ بن أبجرٍ يا أُنْتَا

أنتَ الذي طَلَقْتَ عامَ جُعتَا

قد أحسنَ اللهُ وقد أسأتَا ^(٤)

... وأجيب بأنه من الشذوذ بحيث لا قياس عليه ويُمكن المانع مطلقاً كأبي حيان أن يؤوّلَه على أن (يا) ... حرف تنبيه لا أداة نداء ، كما هي كذلك على الأصحّ في نحو : **﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ﴾** ^(٥) أو حرف نداء حُذِف بعده المنادى على رأي من يجيز مطلقاً

^(١) السابق .

^(٢) السابق .

^(٣) كشف المهم 54 ، 55 ، والمسألة : 9 .

^(٤) سبق تخريجها في المسألة : 77 .

^(٥) سورة الأنعام ، الآية 27 .

فابن عنقاء يرى أن ضمير المخاطب لا يُنادى، وأوّل قول الشاعر : (يا أنتا) بأن (ياء) فيه تنبيه كما هي كذلك في قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ ﴾ أو أن (يا) حرف نداء ، والمنادى محذوف .

وإذا كان بعض النحويين ^(٢) لا يُجيز الاحتجاج بشعر مجهول القائل خوفاً من أن يكون لمولّد أو لمن لا يُوثق بفصاحته ^(٣) فإن ابن عنقاء كان على العكس من ذلك فقد مثّل بأبيات لم يُوقف على قائلها ولم يرَ غضاضة من ذلك ، فحينما ذهب إلى أن مثل (لا) النافية تعمل عمل (ليس) وأن خبرها ذكر منصوباً ^(٤) استدلّ بقول الشاعر :

أنكرتها بعد أعوامٍ مضين لها لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً ^(٥)

وعندما جوّز بناء الظرف إذا أضيف إلى جملة فعلية مصدرية بفعل معرب ^(٦) ، استشهد لها بقول الشاعر :

على حين يستصين كلّ حلّيم ^(٧)

وقول الشاعر :

(١) الجواب السامي 30 ، 31 ، والمسألة : 77.

(٢) منهم الأنباري في الإنصاف ، المسألة (80) فقد قال عن بعض الشواهد التي احتجّ بها الكوفيون : " إن هذا البيت غير معروف ، ولا يُعرف قائله ، فلا يكون فيه حجة "

(٣) ينظر الاقتراح 149 .

(٤) ينظر الجواب السامي 154 ، 155 ، والمسألة : 20 .

(٥) سبق تخريجه في المسألة : 20.

(٦) ينظر غرر الدرر 1/ 206 ، 207 ، والمسألة : 54 .

(٧) سبق تخريجه في المسألة : 54 .

..... على حين التوصل غيرُ دان^(١)

وقد عزف ابن عنقاء عن الاستشهاد بالشعر المولّد ، ورفضُ الاستشهاد به منهج ساد عند نخاة العربية متقدّمهم ومتأخرهم ، وذلك ناشئ من خشيتهم أن يكون اللحن قد توغلّ فيه ^(٢) ، أما ابن عنقاء فقد كان يعزّز اختياراته بهذا النوع من الشعر؛ استثناساً على سبيل التمثيل لا على سبيل الاستشهاد ، ولا يجد حرجاً في ذلك ، انظر إلى قوله مثلاً في معرض حديثه عن النكرة المقصودة : " وإن وُصفت بجملة أو شبهها وجب عند البصريين نصبُها ... ومنه :

كيف ترقى رُقَيْكَ الأنبياءُ يا سماء ما طاولتها سماءُ ^(٣) " ^(٤)

فابن عنقاء يوجب نصب النكرة المقصودة إذا وُصفت بجملة أو شبهها كما هو مذهب البصريين ، ومثّل لذلك بيت البوصيري^(٥) المضمّن في قصيدته التي مدح فيها النبي ﷺ .

^(١) سبق تخريجه في المسألة : 54 .

^(٢) ينظر الاقتراح 149 .

^(٣) سبق تخريجه في المسألة : 82 .

^(٤) غرر الدرر 1089/3 ، والمسألة : 82 .

^(٥) هو محمد بن سعيد بن حماد بن محسن الصنهاجي ، كان أحد أبويه من (بوصير) والآخر من (دلاص) فرُكّب له نسبةً فصار الدلاصيري ، له قصائد في مدح النبي ﷺ . الوافي بالوفيات 105 / 3 .

* البحث الثاني : القياس

وهو " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه " ^(١) وإذا كان القياس يُؤلف عمود النحو العربي ، ويُشكّل جوهر مادته فقد اهتمّ به ابن عنقاء ، وبنى عليه اختيارات نحوية ، ومن أمثلة ذلك :

قوله حينما ذكر عدّة أقوال في علامة بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان جمعاً بالألف والتاء : " وقيل : يُبنى على الفتح ؛ لأن الحركة ليست له ، بل لمجموع المركّب ، وهو (لا) واسمها ، وإنما حركة مجموعها الفتح ، وعليه المازني والفارسي والرماني وأبو بكر الصقلي ، ورجّحه في المغني ، واستحسنه الأزهري ، وهو جيّد قياساً ؛ لما فيه من الفرق بين حركتي الإعراب والبناء " ^(٢) فابن عنقاء استحسن بناء اسم (لا) النافية للجنس المجموع بالألف والتاء على الفتح ، وجعله جيّداً في القياس ، معللاً ذلك بأن الفتحة على هذا القول تقتضي التفرقة بين حركتي البناء والإعراب ؛ لأن اسم (لا) إذا

^(١) الاقتراح 203 .

^(٢) الجواب السامي 97 ، والمسألة : 28 .

أُضيف أُعرب وصارت الكسرة علامةً للإعراب ، نحو : (لا مسلمات لك) والأصل (لا مسلماتك) فأُفحمت اللام بين المتضايفين ، وإذا فُتح عُلِم أنه مبني.

ومن ذلك قوله عن جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم نحو : (مسلمي) : " ... ومن هذا يُعلم أن علامة رفعه ظاهرة ؛ لأن الواو لم تُحذف بل قُلبت ياءً ، فعلامة رفعه الواو المنقلبة ياءً المدغمة في ياء المتكلم ، فقول ابن الحاجب وابن مالك ومن تبعهما كالناظم والفاكهي إن الواو فيه مقدّرة عجيبٌ منهم ، إذ لا يُقال في نحو واو (قيمة) إنها مقدّرة ، لأن أصله (قِوْمة) " ^(١) فابن عنقاء يرى أن الواو في (مسلمي) ظاهرة ؛ لأن أصلها (مسلمُوي) ، ولكن قُلبت الواو ياءً ، ثم أُدغمت الياء في الياء ، ثم أنكر على من قال إن الواو فيها مقدّرة ، واستدلّ على ذلك بالقياس ، فكما لا يُقال إن الواو في (قِيمَة) مقدرة فكذلك أيضاً لا يُقال إن الواو في (مسلمي) مقدّرة .

وقد يركن ابن عنقاء إلى القياس النظري أي القياس المستند على القاعدة دون السماع ، وهي سمة بارزة من سمات النحو الكوفي ، وقد ظهر ذلك في قياسه (الهنو والحمو والأخو) على (أبي) ، يقول في ذلك : " وسُمع (أبي) بالإدغام على القياس ، فقاسه المبرد والكوفي وهو الأصح ، وكذا ابن مالك وزاد (أخي) وإن لم يُسمع ، ولو قيس به أخوَاهما ^(٢) أيضاً لم يبعد " ^(٣) فالمشهور في (أبو) أن تُحذف لامها عند إضافتها إلى ياء المتكلم ، فيُقال (أبي) دون تشديد ، والقياس فيها هو الإدغام ، فيُقال : (أبي) ، وابن عنقاء رجّح هذا الإدغام ؛ لأنه سُمع عن العرب (أبي) ، ثم رجّح الإدغام أيضاً في (الهنو والحمو والأخو) — وإن لم يُسمع — قياساً على (

^(١) غرر الدرر 1/ 296 ، 297 ، والمسألة : 57 .

^(٢) وهما الخمو والهنو .

^(٣) غرر الدرر 1/ 242 ، والمسألة : 56 .

أبي).

وإذا كان ابن عنقاء اتخذ من القياس معتمداً له في إغناء صناعته وإثراء مباحثه فإننا نجده أحياناً يرفضه ويحكم بالشدوذ لعله يرتئيهما ، فمن ذلك قوله : " وشذ تنكير (كل) وقطعه عن الإضافة ونصبه على الحال في قول الأخفش وابن السراج : (مررت بهم كُلاً) ، أي : جميعاً ، وعليه خرّج بعضهم **«كُلًّا فِيهَا»** ^(١) وأجاز ابن مالك وجعله حالاً من ضمير الاستقرار المستتر في (فيها) ؛ والصواب خلافه ؛ لأن تنكيرها لا ينقاس على الصحيح " ^(٢) وعلل ذلك بقوله : " لأن (كُلاً) منوية الإضافة فهي هنا معرفة " ^(٣) فابن عنقاء رفض تنكير (كل) ونصبه حالاً وعدّ ذلك من الشذوذ الذي لا يُقاس عليه معللاً ذلك بأن (كُلاً) منوية الإضافة فهي معرفة ، والحال لا يكون إلا نكرة .

وحينما أجاز ابن مالك تبعاً لابن كيسان نصب (أجمعين) ... حالاً ردّ عليهما بقوله : " ومنع (أي : الفراء) نصب (أجمعين) حالاً ، وأجاز ابن كيسان وتبعه ابن مالك والأصحّ منع ذلك وعدم القياس عليه " ^(٤) وعلل ذلك في موضع آخر بأن (أجمعين) "ملازمة للتعريف لا تقبل التنكير " ^(٥) .

ولم يكن الشذوذ عند ابن عنقاء حكماً عابراً يلجأ إليه في بعض المسائل فحسب ، بل وقف عليه وقفةً فصلّ فيها أحكامه ، ذاكراً أنّه على ثلاثة أنواع:

^(١) سورة غافر ، الآية : 48 ، وقد سبق تخريج القراءة في المسألة : 64 .

^(٢) التشنيف 18 / أ ، والمسألة : 64 .

^(٣) غرر الدرر 786 / 2 .

^(٤) التشنيف 17 / أ ، والمسألة : 65 .

^(٥) غرر الدرر 236 / 1 .

1_ " ما وافق القياس وخالف الاستعمال " ^(١) وجعل منه قراءة ^(٢) "إنَّ هذانِ
لسَاحِرانِ" ^(٣) ، فاسم الإشارة المثنى مبني عند ابن عنقاء ، وقد جاءت هذه القراءة عنده
على القياس وإن كانت مخالفةً للاستعمال .

2_ " ما وافق الاستعمال وخالف القياس " ^(٤) ، ومنه إضافة الصفة إلى موصوفها ،
فقد جاء مسموعاً في نحو قول الشاعر :

إنا مُحيُّوكِ يا سلمى فحيِّينا وإن سقيتِ كرامَ الناسِ فاسقينا ^(٥)

لكنه جعل ذلك مقصوراً على السماع دون أن يُقاس عليه ^(٦) .

ثم قال ابن عنقاء عن هذين النوعين : " ما سُمع من هذين القسمين فهو مقبول فصيح
لا يحكم عليه بالضعف وإن سُمي شاذاً لأن الشذوذ الانفراد والخروج عن القياس
والاستعمال ، وهذا لا ينافي الصحة والفصاحة والقوة بخلاف الضعف والقبح
والرداءة " ^(٧)

3_ " ما خالف القياس والاستعمال معاً " ^(٨) وقال عنه : " وهذا هو الشاذ المردود ...
الذي لا يقع في القرآن العزيز ولا يخرج شيء منه عليه " ^(٩)

^(١) التشنيف 8 / ب .

^(٢) المسألة : 9 .

^(٣) سورة طه ، الآية : 63 ، وقد سبق تخريج القراءة في المسألة : 9 .

^(٤) التشنيف 8 / ب .

^(٥) سبق تخريجه في المسألة : 52 .

^(٦) المسألة : 52 .

^(٧) التشنيف 8 / ب .

^(٨) السابق .

^(٩) السابق .

* البحث الثالث : الإجماع

والمراد به " إجماع نخاة البلدين البصرة والكوفة ، وإنما يكون حجةً إن لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا " ^(١)

وقد وظّف ابن عنقاء دليل الإجماع في مناقشاته وفي عرضه لآراء العلماء وتحريرها ، وجعله معياراً مهماً يصف به مذاهب النحويين ورؤاهم المتعددة ، كما استند عليه في تبني اختياراته وإصدار أحكامه النحوية ، ومن أمثلة ذلك : أنه رجّح أن تكون جملة **﴿يَقُولُونَ﴾** في قوله تعالى : **﴿يُخَفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾** ^(٢) مستأنفة استئنفاً نحوياً ، وينبني على هذا أنها لا محل لها لها من الإعراب بإجماع العلماء ، يقول في ذلك : " وجملة **﴿يَقُولُونَ﴾** ... إما مستأنفة ... وهو نحوي على الأرجح فلا محل لها اتفاقاً " ^(٣).

^(١) الاقتراح 187 .

^(٢) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

^(٣) كشف المهم 59 ، 60 ، والمسألة : 98 .

وعند حديثه عن (إمّا) الثانية نراه يمنع أن تكون عاطفة ، وإنما هي حرف تفصيل ، يقول : " و الأصح أنها ليست عاطفة ، بل حرف تفصيل أُتي به لإفادة المعاني المذكورة في (أو) كما أن الأولى حرف تفصيل باتفاق وإنما العطف معها بالواو " (١) .

وحينما أراد أن يقرّر صحة عطف الجملة الفعلية أو الاسمية على مثلها قال : " ولا خلاف في صحة عطف الجملة الفعلية أو الاسمية على مثلها حيث اتفقتا خبراً وإنشاءً وإن اختلفتا زماناً " (٢) .

وإذا كان ابن عنقاء يعتدّ بإجماع النحويين فإنه كذلك يُعنى بإجماع الجمهور ، ويركن إليه في بعض أحكامه ، فقد رجّح أن تكون جملة ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ . . . ﴾ (٣) خبراً ثانياً لـ ﴿ طَائِفَةٌ ﴾ بناءً على جواز تعدّد الخبر مطلقاً وفاقاً لجمهور النحويين ، يقول في ذلك : " جملة ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ . . . ﴾ إما خبر بعد خبر ، بناءً على جواز تعدّد الخبر مطلقاً وهو الصحيح ووفقاً للجمهور " (٤) .

وربما يلجأ ابن عنقاء إلى الإجماع حينما يردّ على بعض النحويين ، فيجعل الإجماع حجة عليهم ، يدلّ على ذلك أن ابن الخباز وابن الحاجب حينما ذهبا إلى أن (لو) الشرطية تقتضي انتفاء الشرط لأجل انتفاء الجواب مطلقاً ردّ عليهما بقوله : " ويلزم على زعمهما إما وجوب انتفاء الجواب مطلقاً وهو باطل ؛ لأنه قد ثبت ... وإما وجوب ثبوت الشرط حيث ثبت الجواب وهو أيضاً باطل ، لاتفاقهم على وجوب

(١) غرر الدرر 2/ 770 ، والمسألة : 69 .

(٢) كشف المهم 117 ، والمسألة : 71 .

(٣) وذلك في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ سورة آل عمران ، الآية : 154 .

(٤) كشف المهم 42 ، والمسألة : 14 .

انتفاء شرطها" (١) .

ونظراً لاهتمام ابن عنقاء بالإجماع ، واعتباره دليلاً مهماً في الدرس النحوي تجده يعدُّ الانفراد برأيٍ يجافي ما تمسَّك به النحويون خرقاً للإجماع وخروجاً عنه ، يقول في معرض ردّه على أبي جعفر بن صابر الذي ذهب إلى أن اسم الفعل قسم رابع للكلمة: " لأبي جعفر بن صابر من المتأخرين هو قسم رابع من أقسام الكلمة وليس اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً ، وسماه خالفة لأن (صه) خلف عن اسكت، و(مه) خلف عن اكفف ، وقد خرق إجماع الأولين والآخرين" (٢).

وعندما حكى ابن هشام إجماع النحويين على منع وقوع الجملة الطلبية حالاً استوقفه ابن عنقاء ، وردّ عليه بأن الفراء جوّز ذلك دون تأويل ، وهذا جانبٌ يؤكّد محافظة ابن عنقاء على الأصول النحوية ، ومعرفته ضوابطها ، يقول في ذلك : " وقد أجاز الفراء وقوعها (أي : الجملة الطلبية) حالاً بلا تأويل كما في الارتشاف خلافاً لنقل المغني الإجماع على أن جملة الحال لا تكون إلا خبرية " (٣) .

وهناك أدلة أخرى استند عليها ابن عنقاء في دعم اختياراته النحوية قلّ ورودها في كتبه، منها :

1 _ استصحاب الأصل :

وهو " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل

(١) السابق 56 ، والمسألة : 96 .

(٢) التشنيف 33 / ب ، والمسألة : 84 .

(٣) التشنيف 27 / أ ، والمسألة : 45 .

... وهو من الأدلة المعتبرة " (١) .

ومن أمثلة الاستصحاب عند ابن عنقاء : ترجيحه أن تكون جملة ﴿ يَقُولُونَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ (٢) استثنائية لا محل لها من الإعراب ، معللاً ذلك بأن " الاستئناف ... أكثر فائدة ، ولأنه أيضاً الأصل في الجمل ، إذ الأصل فيها ألا يكون لها محلّ ، وأن تستقلّ بنفسها " (٣) .

وحينما أنكر جمهور البصريين أن تكون (من) لا بتداء الغاية الزمانية وأولوا ما ورد في ذلك من شواهد رفض ابن عنقاء تلك التأويلات بحجة أنها مخالفة للأصل ، وأثبت أن (من) تأتي لهذا المعنى واستدلّ بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُعَاسًا ﴾ (٤) قائلاً : " و (من) لا بتداء الغاية الزمانية ، ففيه ردٌّ على جمهور البصريين حيث أنكروها ، ويمتنع التأويل ؛ لأنه خلاف الأصل ولا ضرورة " (٥) .

2 _ الاستقراء :

وهو " تتبع الجزئيات لإثبات أمرٍ كليّ " (٦) .

ومن أمثلة عند ابن عنقاء قوله في إعراب ﴿ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ (٧) : " ﴿ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ : مفعول ﴿ ظَنَّ ﴾

(١) الاقتراح 374 .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

(٣) كشف المهم 60 ، والمسألة : 98 .

(٤) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

(٥) كشف المهم 14 ، والمسألة : 48 .

(٦) الاقتراح مع حاشيته 394 .

(٧) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

ظنَّ ولا ثاني له البتة ، لا لحذف أو تزييل لها مترلة المتعدي لواحد ، أو استغناءً به عن المفعولين ، بل لأن (الظنَّ) إذا عُذِّي بالحرف إلى اسم فلا يتعدَّى معه إلا (أن) وصلتها ، أو إلى مفرد يشير إلى معنى الجملة ، كما يشهد له الاستقراء ، تقول : (ظننت به أنه على الحق) أو (أنه يفعل الخير) ، و (ظننت به الحق أو الباطل أو الخير أو فعل الخير ، أو القيام مع الحق) ومنه الآية ^(١) .

وحينما ذهب بعض النحويين إلى أن (كلًا) بين الاسم والفعل ردّ عليهم ابن عنقاء في موضع آخر بقوله : " فإذا سُئِلت عن كلمة فاعرض عليها علامات الاسم ، فإن قبلت منها شيئاً حكمت باسميتها ، وإلا عرضت عليها علامات الفعل ، فإن قبلت منها شيئاً حكمت بفعليتها ، وإلا حكمت بحرفيتها إذ لا مخرج عن ذلك عما دلّ عليه الاستقراء " ^(٢) .

3_ عدم النظير :

وهو " إنما يكون دليلاً على النفي لا على الإثبات " ^(٣) .

ومن أمثلته عند ابن عنقاء أنه يرى أن الأمثلة الخمسة تُعرب بالحركات لا بالحروف ؛ لأنه يرى أن الفعل المعتل الآخر ، والأسماء الستة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم تُعرب بالحركات ، وبناءً على ذلك فإنه يرى أن إعراب الأمثلة الخمسة بالحروف يؤدي إلى عدم النظير ، وفي ذلك يقول : " فعلى الصحيح ليس لنا ما يُعرب بالحروف سوى الأمثلة الخمسة ، وبه يقوى القول بأن إعرابها بحركات مقدّرة في اللام ؛ لأنه يلزم

^(١) كشف المهم 37 ، والمسألة : 29 .

^(٢) غرر الدرر 1 / 189 ، والمسألة : 97 .

^(٣) الاقتراح 386 .

من إعرابها بالحرف عدم النظير " (١) .

4 _ خلاف الأولى :

ومن أمثله عند ابن عنقاء أنه ضَعَّف عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس قائلاً : " ... وإنما الخلاف في عطف الاسمية على الفعلية والعكس ، فأجازه الجمهور مطلقاً ، والفارسيُّ بالواو فقط ، ومنعه ابن جني مطلقاً ، ولا ريب أنه خلاف الأولى " (٢) .

الفصل الرابع :

موقفه من النحويين واتجاهه النحوي .

المبحث الأول : موقفه من النحويين .

أ _ موقفه من البصريين .

ب _ موقفه من الكوفيين .

ج _ موقفه من نحويين آخرين .

المبحث الثاني : اتجاهه النحوي .

(١) غرر الدرر 1/ 439 ، والمسألة : 6 .

(٢) كشف المهم 117 ، والمسألة : 71 .

* البحث الأول : موقفه من النحويين

سلك ابن عنقاء في معظم اختياراته أسلوب الاعتدال والاتزان مع النحويين ، فحينما ينتخب رأياً يطمئنُ إليه ، ويتّسق مع علته ، تراه يصفه بالحسن أو القوة أو الصواب ونحو ذلك ، وهذا يعود إلى طبيعة المباحث النحوية التي تفسح المجال للعقل بأن يفتّح وينطلق ويختار ما هو أثبت وأدق وأقرب إلى الصواب .

غير أن ابن عنقاء أحياناً قد يتحمّس للاعتراض على بعض الآراء التي لا تتّسق مع علته فيُبعد النجعة عن الاعتدال ، ويتهمّم على بعض الأقوال بألفاظ فيها شيءٌ من الحدة كأن يقول: "وهو غلط"^(١) ، أو توهمه كثيرون ، فغلطوا من حيث لا يشعرون"^(٢) ، أو : " وهو قول ساقط " ^(٣) .

ويمكن تجلية موقف ابن عنقاء من النحويين في ضوء النقاط التالية :

(١) المسألة : 12 .

(٢) المسألة : 9 .

(٣) المسألة : 37 .

أ _ موقفه من البصريين .

ب _ موقفه من الكوفيين .

ج _ موقفه من نحويين آخرين .

أ _ موقفه من البصريين :

وافق ابن عنقاء البصريين في مسائل منها على سبيل التمثيل :

1 _ أن الضمير في (أنت) هو (أن) فقط ^(١) .

2 _ أن (ليس) فعل ^(٢) .

3 _ أن الفاعل لا يقع جملة سواء أكان الفعل عاملاً قلبياً أو لا ^(٣) .

4 _ أن التمييز لا يتقدم على عامله ^(٤) .

5 _ أن الصفة لا تُضاف إلى موصوفها ^(٥) .

6 _ أن التابع الذي بعد (إلا) في الاستثناء التام غير الموجب بدل بعض ^(٦) .

7 _ أن (ما) التعجبية نكرة تامة بمعنى (شيء) فيها معنى التعجب ^(٧) .

8 _ أن المضارع لا يُنصب بـ (كما) ^(١) .

^(١) المسألة : 8 .

^(٢) المسألة : 18 .

^(٣) المسألة : 30 .

^(٤) المسألة : 47 .

^(٥) المسألة : 52 .

^(٦) المسألة : 39 .

^(٧) المسألة : 59 .

- 9 _ أن المضارع بعد لام الجحود يُنصب بـ (أن) مضمره وجوباً^(٢) .
- 10 _ أن (كيف) لا تجزم الفعل المضارع^(٣) .
- 11 _ أن النكرة المقصودة في النداء إذا وُصفت بجملة أو شبهها وجب نصبها^(٤) .

ب _ موقفه من الكوفيين :

وافق ابن عنقاء الكوفيين في مسائل منها :

- 1 _ أنه يجوز حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة^(٥) .
- 2 _ مجيء الماضي المثب حالياً دون اقترانه بـ (قد)^(٦) .
- 3 _ أن عطف البيان يكون في النكرات^(٧) .
- 4 _ أن المضارع يُنصب بـ (لم)^(٨) .
- 5 _ أن (إذا) الفجائية حرف^(٩) .

ج _ موقفه من نحويين آخرين :

(١) المسألة : 89 .

(٢) المسألة : 91 .

(٣) المسألة : 93 .

(٤) المسألة : 82 .

(٥) المسألة : 79 .

(٦) المسألة : 46 .

(٧) المسألة : 66 .

(٨) المسألة : 90 .

(٩) المسألة : 95 .

اتخذ ابن عنقاء من بعض النحويين موقف القبول والرفض ، وكان من أهمهم الآتون:

• الزجاج (ت 311 هـ)

خالفه في المسائل التالية :

- خالفه في أن (سوى) اسم أبداً كـ (غير) معنىً وتصرفاً^(١) .
- و خالفه في أن الجملة بعد حتى لها محل من الإعراب وأنها في محل جر^(٢) .
- و خالفه في أن (أيمن) حرف جر^(٣) .
- وخالف في أن صيغة التعجب (أفعل به) أمر حقيقة وفاعله مستتر فيه والباء معدية^(٤) .

• ابن السراج (ت 316 هـ)

خالفه في المسائل التالية :

- خالفه في أن فعل الأمر نحو (ادْعُ) مبني على حذف حرف العلة^(٥) .
- وخالفه في أن علامة جزم الفعل المضارع المعتل الآخر حذف حرف العلة^(٦) .
- وخالفه في أن الجملة الطلبية لا تقع خبراً ما لم تُؤول على حذف القول^(١) .

(١) المسألة : 41 .

(٢) المسألة : 51 .

(٣) المسألة : 50 .

(٤) المسألة : 60 .

(٥) المسألة : 1 .

(٦) المسألة : 7 .

— وخالفه في تنكير (كل) وقطعه عن الإضافة ونصبه على الحال ^(٢) .

• الزجاجي (ت 340 هـ)

خالفه في جزم المضارع بـ (كيف) ^(٣) .

• ابن درستويه (ت 347 هـ)

خالفه في أن الجملة التي بعد (حتى) لها من الإعراب وأنها في محل جر ^(٤) .

• أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)

وافقه في أن علامة بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان جمعاً بالألف والتاء هي الفتح دون تنوين ^(٥) .

وخالفه في المسائل التالية :

— خالفه في أن الأخبار لا تتعدد إلا إذا كانت من جنس واحد بأن يكونا جملتين أو ظرفين أو مفردين لا من جنسين كمفرد جملة ^(٦) .

— وخالفه في أن المنصوب في نحو (ما شأنك وزيداً) مفعول معه ، مع كون العامل فيه هو ما في الظرف أو الاستفهام من معنى الفعل ^(٧) .

^(١) المسألة : 12 .

^(٢) المسألة : 64 .

^(٣) المسألة : 93 .

^(٤) المسألة : 51 .

^(٥) المسألة : 28 .

^(٦) المسألة : 14 .

^(٧) المسألة : 37 .

— وخالفه في أن ناصب المنادى هو الحرف بنيابته عن الفعل المحذوف ^(١) .

• الرماني (ت 384 هـ)

وافقه في المسائل التالية :

— وافقه في أن علامة بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان جمعاً بالألف والتاء الفتحة ^(٢) .

— وافقه في أن (سوى) تكون ظرفاً كثيراً واسماً قليلاً ^(٣) .

— وخالفه في أن (أيمن) حرف جر ^(٤) .

• ابن جني (ت 392 هـ)

خالفه في المسائل التالية :

— خالفه في أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني ^(٥) .

— وخالفه في أن ناصب المنادى هو الحرف ^(٦) .

— وخالفه في أن واو العطف لا تُضمَر وما ورد في ذلك من شواهد تُحمل على الندرة أو الضرورة ^(٧) .

• ابن برهان (ت 456 هـ)

^(١) المسألة : 76 .

^(٢) المسألة : 28 .

^(٣) المسألة : 41 .

^(٤) المسألة : 50 .

^(٥) المسألة : 55 .

^(٦) المسألة : 76 .

^(٧) المسألة : 72 .

خالفه في أن (مَنْ) في قوله تعالى
: ﴿ وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(١)

بدل كل ^(٢) .

• الأعم الشنتمري (ت 476 هـ)

خالفه في أن (الرحمن) في البسمة بدل أو عطف بيان بحجة أنه علم غالب لا وصف ^(٣) .

• الحريري (ت 516 هـ)

— خالفه في أن واو الثمانية لها أصل ^(٤) .

• الزمخشري (ت 538 هـ)

وافقه في المسائل التالية :

— وافقه في أن جملة (يقولون) استئنافية ^(٥) في قوله تعالى : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللّٰهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ ^(٦) .

— وافقه في أنه يجوز أن تكون الفاء في نحو قوله تعالى : عاطفة على محذوف ﴿ أَفَلَمْ

^(١) سورة آل عمران ، الآية : 97 .

^(٢) المسألة : 11 .

^(٣) المسألة : 63 .

^(٤) المسألة : 68 .

^(٥) المسألة : 98 .

^(٦) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

يَسِيرُوا ﴿^(١) بعد همزة الاستفهام ^(٢) .

— وخالفه في أن صيغة التعجب (أَفْعِلْ بِهِ) أمر حقيقة وفاعله مستتر فيه والباء معدية والهمزة للضرورة ^(٣) .

السهيلي (ت 583 هـ)

— خالفه في خبر (إِنَّ) مرفوع بما كان به قبل دخولها ^(٤) .

— وخالفه في أن واو العطف لا يجوز إضمارها ^(٥) .

• الرازي (ت 604 هـ)

— خالفه في أن الواو في نحو قوله تعالى ﴿ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ ^(٦) للحال ^(٧) .

• الجزولي (ت 605 هـ)

— خالفه في أن المفعول لأجله إذا كان مجرداً من (أل) والإضافة ومستوفياً للشروط لا يُجر ^(٨) .

• ابن خروف (ت 609 هـ)

^(١) وردت في سورة محمد ، الآية 10 ، وقبلها : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَاحْبَطُوا أَعْمَالَهُمْ ﴾

^(٢) المسألة : 73 .

^(٣) المسألة : 60 .

^(٤) المسألة : 23 .

^(٥) المسألة : 72 .

^(٦) سورة المائدة ، الآية : 104 ، وقبلها ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا

حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ... ﴾

^(٧) المسألة : 73 .

^(٨) المسألة : 35 .

— وافقه في أن المستثنى يجيء جملة ^(١).

• العكبري (ت 616 هـ)

— وافقه في أن (سوى) تكون ظرفاً كثيراً واسماً قليلاً ^(٢).

• ابن مالك (ت 672 هـ)

وافقه في المسائل الآتية :

— وافقه في أن (لا) النافية تعمل عمل (ليس) ولا يختص ذلك بالشعر ^(٣).

— وافقه في أن الأسماء الستة إذا أُضيفت إلى ياء المتكلم نحو (أبيّ و أخيّ) يجوز ردّ لامها معها حال إضافتها إلى الياء ^(٤).

وخالفه في المسائل التالية :

— خالفه في مجيء (كل) حالاً ^(٥).

— وخالفه في أن (من) لا تُزاد في الواجب ^(٦).

— وخالفه في أن المضاف إلى ياء المتكلم تكون حركة جرّه ظاهرة وغيرها مقدرة ^(٧).

^(١) المسألة : 40

^(٢) المسألة : 41 .

^(٣) المسألة : 20 .

^(٤) المسألة : 56 .

^(٥) المسألة : 64 .

^(٦) المسألة : 49 .

^(٧) المسألة : 55 .

— وخالفه في إجازة حذف المنادى مع إبقاء حرف النداء قبل الأمر والدعاء فقط نحو :
(يا كرم الله وجهه علي) ^(١) .

— وخالفه في نصب المضارع — (كما) ^(٢) .

• ابن هشام (ت 761 هـ)

— وافقه في جواز مجيء المستثنى جملة ^(٣) .

— وخالفه حينما عدّ ابن هشام عبارة الجمهور (إن) (لو) حرف امتناع لامتناع (من قبيل الإطلاق مصححاً هذا الفهم بأن عبارة الجمهور هي الأصل حتى يأتي دليل ^(٤) .

• العمريني (ت 989 هـ)

— خالفه في أن الصفة لا تُضاف إلى موصوفها ^(٥) .

* البحث الثاني : اتجاهه النحوي

ابن عنقاء في مجمل ما يقرّر من اختيارات أو يبيّنه من رؤى يميل إلى أقوال البصريين أكثر بدون تحيز أو تعصّب وإن لم يكن يصرّح ببصريته ، فإذا عرض المسألة وضمّنها رأي المدرستين نجده يخلد غالباً إلى رأي المدرسة البصرية وينضوي تحت لوائها، فحينما

^(١) المسألة : 83 .

^(٢) المسألة : 89 .

^(٣) المسألة 40 .

^(٤) المسألة : 96 .

^(٥) المسألة : 52 .

ذهب البصريون إلى وجوب نصب المنادى في حال كونه نكرة مقصودة موصوفاً بجملة أو شبهها قال : " فافهم _ ما ذكرناه عن البصريين واحفظه ، فقد غلط هنا كثيرون حتى ممن يجلّ قدرهم ، فتارةً غلّطوا رواة الحديث ، وتارةً حملوه على ما تُؤنّ اضطراراً " (١) .

وتتجلى التزعة البصرية عند ابن عنقاء في عنايته بالسماع، ومن ثمّ القياس عليه وفق الأطر التي بناها البصريون وأصلّوها في كتبهم ، والتي تعتمد على كثرة الشواهد الواردة في المسألة النحوية لترسيخ القاعدة المنوطة بها ففي مسألة (نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة) رجّح نصب هذا النوع من الجمع بالفتحة إذا حُذفت لامه ولم تُردّ في الجمع كـ (بنات ، ولغات ، وظيفات) معللاً ذلك بقوله : " لكثرة شواهد ، فيُقاس عليه " (٢) .

يُضاف إلى ذلك أن ابن عنقاء وظّف كثيراً من المصطلحات البصرية في عرض مسائل الاختيار كالضمير (٣) والعلم (٤) والظرف (٥) والحال (٦) والتمييز (٧) وحرف الجر والصفة (٨) والبدل (٩) والمنادى

(١) غرر الدرر 1090/3 ، والمسألة : 82 .

(٢) التشنيف 64 / أ ، والمسألة : 5 .

(٣) المسألة : 77 ، ويُسمى عند الكوفيين : المكنّي ، ينظر دراسة في النحو الكوفي 279 .

(٤) المسألة : 78 ، ويُسمى عند الكوفيين : الاسم الموضوع ، ينظر السابق 260 .

(٥) المسألة : 13 ، ويُسمى عند الكوفيين المحلّ ، ينظر السابق 222 .

(٦) المسألة : 43 ، 44 ، 45 ، ويُسمى عند الكوفيين : القطع ، ينظر السابق 243 .

(٧) المسألة : 47 ، ويُسمى عند الكوفيين : التفسير ، ينظر السابق 226 .

(٨) المسألة : 15 ، ويُسمى عند الكوفيين النعت ، ينظر السابق 230 .

(٩) المسألة : 74 ، ويُسمى عند الكوفيين : الترجمة والتكرير ، ينظر السابق 223 .

والمنادى ^(١) والممنوع من الصرف .

وحيثما يستشهد معارضه بشواهد لا تتفق مع رؤيته نجده يصنع صنيع البصريين ،
فُيُخَرَّجُ تلك الشواهد ويؤوّلها بما يتفق مع وجهته ، وربما يطنب في تلك التأويلات
ويتوسّع بشكل كبير ، ولك أن تتأمّل مسألة نداء ضمير المخاطب ^(٢) وكيف أوّل
الشواهد الواردة في ذلك .

ولما كان علم النحو يسير في طريق واسعة شقتها أذهان بشرية لُحِظَ أن ابن عنقاء
يُخَرِّجُ عن دائرة البصريين ليأخذ بما يقوله الكوفيون ، وقد ذكرت سابقاً أن ابن عنقاء
وافق الكوفيين في عدد من المسائل .

الفصل الخامس : التقويم :

المبحث الأول : الاستقلال والتبعية .

المبحث الثاني : الدقة في النقل .

المبحث الثالث : الاتساع والحفاظة .

^(١) المسألة : 79 ، ويُسمى عند الكوفيين : المدعو ، ينظر السابق 281 .

^(٢) المسألة : 77 .

المبحث الرابع : الوضوح وعدمه .

*** المبحث الأول : الاستقلال والتبعية**

ذكرت سابقاً أنّ مصنفات ابن عنقاء تُمثّل المرحلة الأخيرة من مراحل النحو العربي، ومن المعلوم أن كثيراً من الكتب المتأخرة تعتمد على النقول ، وتعدّها رافداً أساسياً لمضامينها ، فلا تجد فيها اجتهادات إلا النزر اليسير ، وابن عنقاء وإن كان من العلماء

التأخرين الذين وقفوا على تراث القدامى منذ ما يزيد على تسعة قرون لم يقف على مرحلة النقل والجمع فحسب ، بل تجاوز ذلك بكثير واستقلّ في كثير من الآراء حتى سُمّي بـ (سيبويه اليمن) ، ولم يبلغ هذه المترلة إلا وهو على قدر كبير من العلم فهو يملك أدوات النظر ، ووسائل الفهم والعمق والموازنة بين النصوص ، فلهذا لا نجده يخضع لكل آراء المتقدمين مهما كانت مشهورة ، وأياً كان صاحبها دون النظر فيها وفي أدلتها وعللها ، فكانت ثمرة ذلك أنه لم يتحيّز لمذهب معيّن أو يتعصّب لعالم ما — كما أشرت إلى ذلك من قبل — بل كان يختار من تلك الأقوال ما يرى أنه أوفق بالدليل وأصح عند النظر والتأمل .

ويمكن تصنيف مظاهر استقلاليتها في الأمور الآتية :

أولاً : آراء انفرد بها :

استوعب ابن عنقاء جهود السابقين وكانت هذه الجهود مختلفة متنوعة فلم يقتصر على آراء البصريين والكوفيين فقط كما لم يقتصر على عرض آراء القدامى ، بل استوعب آراء النحويين قديماً وحديثاً حتى استطاع أن يخرج بعد ذكر هذه الآراء برأي جديد انفرد به أو استنباط حكم لم يُسبق إليه .

ومن أمثلة ما انفرد به ابن عنقاء ما يلي :

1 _ علامة بناء فعل الأمر المسند إلى نون التوكيد سكون مقدّر^(١) :

عدّ ابن عنقاء الأمر المُسند إلى نون التوكيد مبنياً على سكون مقدّر منع من ظهوره الفتح العارض ، ولم يُبنَ على الفتح كالمضارع منه ؛ لأن فعل الأمر مبني ، وحركة البناء لازمة لا تنفك عنه حتى وإن عرض لها عارض ، ذكر ذلك حينما تكلم عن فعل الأمر

(١) المسألة : 2 .

(عَيْنٌ) في قوله : " وهو أمرٌ من (وعى الحديث وعياً) إذا حفظه مؤكِّد بالنون الخفيفة المحذوفة ، مبني معها على الفتح ، والصواب أن الفتح عارض ؛ لالتقاء الساكنين ، وأن الفعل مبنيٌّ على سكون مقدَّر منع من ظهوره اشتغال آخره بحركة التخلُّص ، وكانت فتحته طلباً للتخفيف ^(١) " ثم علَّل ذلك بقوله : " وإنما لم نقلُ : مبني معها على الفتح كمضارعه في هذه الحالة على الأصحَّ فيه ؛ لأنها لحقت المضارع وهو معرب ، وحركة الإعراب وسكونه جائزان ؛ لأنهما عرضة للتحويل والتبديل فيزيلهما البناءُ وغيره ، ولحقت الأمر وهو مبني ، وحركة البناء وسكونه لازمان ؛ لأن وضعهما على الدوام وعدم التغير ، فلا يزيلهما بناء حادث ولا غيره إلا ما يتبقَّيان معه في التقدير كحركة التخلُّص وسكون الوقف " ^(٢) .

2 _ تسمية الجملة الواقعة مبتدأً ^(٣) :

سمَّى ابن عنقاء الجملة الواقعة مبتدأً بالجملة الجُمليَّة ، وذلك حينما تحدَّث عن الجمل التي لها من الإعراب وذكر منها : " الجملة الجُمليَّة أي : التي مبتدؤها جملة " ^(٤) .

3 _ (ظنَّ) إذا عُديت بالحرف فلا مفعول لها ثانٍ البتة ^(٥) :

قال ذلك حينما أعرب ﴿ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ و ﴿ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ ^(٦) : يقول ابن عنقاء : " ﴿ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ : مفعول مطلق، و ﴿ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ مفعول ﴿ ظَنَّ ﴾ ولا ثاني له البتة ، لا

^(١) التشنيف 28 / ب .

^(٢) السابق .

^(٣) المسألة : 10 .

^(٤) غرر الدرر 2/ 956 ، 957 .

^(٥) المسألة : 29 .

^(٦) سورة آل عمران ، الآية : 154 .

لحذف أو تزييل لها منزلة المتعدي لواحد ، أو استغناءً به عن المفعولين ؛ بل لأن الظنّ إذا عُذّي بالحرف إلى اسم فلا يتعدّى معه إلا إلى (أن) وصلتها ، أو إلى مفرد يشير إلى معنى جملة كما يشهد له الاستقراء ، تقول : (ظننت به أنه على الحق) ، أو (أنه يفعل الخير) ، و (ظننت به الحقّ أو الباطل) أو (الخير أو فعل الخير) أو (القيام مع الحق) ، ومنه الآية .

ولا تقول : (ظننت بزيد أخاه قائماً) وهذا من الفوائد الفرائد التي عشر عليها فكري الفاتر ، ولم أرَ مَنْ حام عليها ، وهو أحسن الوجوه في الآية " (١) .

4 _ العلة في منع (جُمع) من الصرف: العلمية والتأنيث (٢) :

جعل ابن عنقاء العلة الفضلى في منع (جُمع) من الصرف العلمية _ لدلالاتها على الإحاطة _ مع التأنيث المعنوي ، وفي ذلك يقول : " ويجوز كون منعها للعلمية والتأنيث المعنوي بأن تكون وُضعت أعلاماً للإحاطة وهي مؤنث ، وهذا أحسن وإن لم يذكره " (٣) .

وربما يبالغ ابن عنقاء في اعتداده بنفسه حينما يصل إلى فائدة لم يُسبق إليها ، أو يشير إلى رأي لم يذكره أحد قبله ، فعندما ذهب إلى أن لفظة (أحق) _ في قوله ﷺ " أحقُّ ما قالَ العبدُ _ وكُلُّنا لك عبدٌ _ لا مانع لما أعطيت " _ خرجت عن باب التفضيل قال: " خاتمة : أسأل الله _ تعالى _ لنا وللمسلمين حسنهما ، نشير فيها إلى فائدة لم يشر أحد إليها ، ولا رأيت من حام طائرُ فكره عليها ، فإن قلت : ظاهر هذا الحديث فيه إشكال ؛ لأن قضيته أن قوله " لا مانع لما أعطيت " إلخ هو أحقّ الأقوال ، وما

(١) كشف المهم 37 .

(٢) المسألة : 85 .

(٣) غرر الدرر 270/1 .

عدها حقّ فقط لا أحقّ ، كما هو شأن اسم التفضيل من الدلالة على المشاركة والزيادة مع أن منها كلمتي الشهادة التي عليها مدار الإسلام ، وألفاظ القرآن، وغير ذلك مما هو من الأحقّ ، أو أحقّ مطلقاً ، على ما يتبادر على الأذهان عند النظر.

قلت : لا إشكال أصلاً ؛ فقد أشار — ﷺ — إلى جواب ذلك بالإسناد إلى (العبد) في قوله : (أحق) من حيثية أخرى إذ للأحقية اعتبارات مختلفة ، وهذه نكتة بديعة منيعة ترشدك إلى دقة أسرار ما صدر من صور النبوة الكريم عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم، ويحقّق لك أنه ما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى ، علّمه شديد القوى .

... فالأصح أن اسم التفضيل قد يخرج عن أصل بابه" ^(١) .

وقد يزعم ابن عنقاء أنه توصّل إلى رأي لم يُسبق إليه ، وليست الحقيقة كذلك ، فحينما ذهب بعضهم إلى أن الحال تقع جملة طلبية واستدلوا بقول الشاعر :

اطْلُبْ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبٍ فَاثْفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَا ^(٢)

خرّج ابن عنقاء هذا البيت عدة تخريجات ، وجعل أحسن تخريج له أن يُقال : إن (لا) نافية ، والواو للمعية ، و (تضجر) منصوب — (أن) مضمرة بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر ثم قال : " وهذا أظهر الوجوه وأحسنها خالٍ من التعسّف مطلقاً بل هو الصواب الذي لا ينبغي العدول عنه وإن لم يذكروه فيما علمت " ^(٣) وفاته أن ابن هشام ذكر هذا الوجه في (مغني اللبيب) ^(٤) في الجهة السادسة عندما عدّ الفتحة في

^(١) الجواب السامي 217 ، 218 ، والمسألة : 61 .

^(٢) سبق تخريجه في المسألة : 45 .

^(٣) التشنيف 29 / أ .

^(٤) 242 / 2 .

(ولا تضجر) فتحة إعراب ، مثلها في قولهم : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) " .

ثانياً : حقيقة البديع لبعض الآراء المشهورة :

فقد يشيع رأي بين النحويين ، ويرى ابن عنقاء أنه خلاف الصواب ، فيُدلي حينئذٍ برأيه المختار مع تحقيق بديع وجميل ، ولا أدلّ على ذلك من تحقيقه لأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، فقد اشتهر بين النحويين أنها معربة ، وعدّ ابن عنقاء ذلك منهم نزعةً كوفيةً سرت إليهم من غير قصد ، ثم حَقَّق رأيه المختار في (التشنيف) ^(١) بقوله : " ومنه يُعلم أن اختلاف آخرها ظاهراً عند اختلاف العامل ليس إعراباً كما توهمه كثيرون فزعموا أنها معربة إعراب المثني ، وهي منهم نزعة كوفية سرت إليهم من غير قصد ، كيف وعلّة البناء موجودة فيها ؟! ودعوى أنها عارضها ما يقتضي الإعراب وهو التثنية التي هي من خصائص الأسماء مردودة بأن جواز تثنيها يستدعي سبق إعرابها وهو متعذر فيها إذ لا حالة لها سوى ما هي عليه من البناء ، وإن جعلنا حالتها الثانية هي التثنية لزم الدور إذ لا تثني إلا إذا أُعربت ولا تعرب إلا إذا تُثِّيت وهو محال ، وبأن الاسم لا يثنى إلا إذا قبل التنكير ... وهذه لا تقبله البتة ... فتثنيتهما إذن بمثرتلتهما في قولك (هما ، وأنتما ، وإياهما ، وإياكما) وليست حقيقة ولهذا لا يجوز دخول (أل) المعرّفه عليها كما لا يصح دخولها على نحو : أنتما " .

وحينما اشتهر بين النحويين أن علامة جزم الفعل المضارع المعتل الآخر حرف العلة عدّ ابن عنقاء ذلك منهم في (كشف الهم) ^(٢) نزعة سراجيّة ذهلوا عنها ، ثم حَقَّق رأيه المختار في (غرر الدرر) ^(٣) بقوله : " وكل فعل معرب إذا لم يتصل به ضمير

^(١) 8 / أ ، والمسألة : 9 .

^(٢) 23 ، والمسألة : 7 .

^(٣) 320 / 1 ، 321 ، والمسألة : 7 .

بارز إذا كان آخره معتلاً جُزم بحذف حرف العلة من آخره نيابةً عن السكون كـ (لم يدعُ ، لم يرمِ ، لم يخشَ ...) بناءً على رأي ابن السراج فإنه زعم أن الحركة لا تقدر البتة في نحو (يدعو ، يرمي ، يرضى) فعليه لما دخل الجازم ولم يجد حركة يحذفها حذف حرف العلة نفسه فكان حذف بالجازم . وقال غيره من الأولين ، والآخرين : يجب تقدير الحركة فيه وهو الصواب ؛ لأن إعرابه بالحمل على الاسم ، فكما تُقدّر في الاسم حيث لم تظهر تقدّر فيما ألحق به أيضاً فعليه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة كما يحذف الظاهرة ، وأُبدل بسكون الاستثقال أو التقدير سكوناً آخر هو سكون الجزم فحصل اللبس في بعض الصور؛ لأنك لو قلت : (لا تدعو ، لا ترمي ، لا ترضى) بإثبات آخرها لم يُعرف : هل أنت طالب ، و(لا) ناهية جازمة ، أو مخبر و(لا) نافية مهملة ؟ ... فحذف آخره للفرق بين المرفوع والمجزوم دفعاً للبس ، وحُمل عليه ما لا لبس فيه فكان حذفها عند الجازم لا به " .

ثالثاً : تمحيص آراء القدامى ونقدها :

فمع أن القدامى كانوا مصدرراً لابن عنقاء في اختياراته إلا أنه لم يأخذ بجميع آرائهم كما هي ، بل كان يعرضها على ميزان النقد النحوي لمناقشتها وتمحيصها ، فما كان قوياً رجّحه وأخذ به ، وما كان ضعيفاً ردّه وأعرض عنه ، ولك أن تنظر مثلاً إلى قوله عن ابن الأنباري وابن السراج : " ومنع ابن الأنباري وقوع الطلب خبراً ... وابن السراج ما لم يؤوّل على حذف القول ... وهو غلطٌ منهم نشأ من التباس خبر المبتدأ ، بالخبر مقابل الإنشاء " ^(١) .

وعندما ذهب أبو علي الفارسي إلى أن نحو قولهم : " (سمعت لغاتهم) مفرد رُدّت إليه لامه قال : " وليس الوارد من ذلك مفرداً مردود اللام خلافاً لأبي علي في زعمه أن

^(١) نزهة الأنبات 8 / ب ، والمسألة : 12 .

نحو : (سمعتُ لغاتهم) بالفتح مفرد رُدَّت إليه لامه ، وأصله (لُغِيَّة أو لُغَوَة) تحرَّك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً فصار (لُغَاة) " ^(١) ثم علَّل ردّه على الفارسي بأنه " يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه " ^(٢) ثم سوَّغ لأبي علي ما زعمه بقوله : " ولأبي علي أن يُجيب بأن التاء حينئذٍ إنما أُتي بها لمجرد الدلالة على التأنيث لا التعويض " ^(٣) .

رابعاً : عدم تمسُّكه بآراء أحد العلماء المتأخرين :

مع إفادة ابن عنقاء من العلماء المتأخرين كابن الحاجب وأبي حيان وابن هشام والأزهري والفاكهي وغيرهم إلا أنه لم يكن متَّبِعاً لهم في جميع آرائهم ، بل نجده يوافقهم في بعضها ويخالفهم في بعضها الآخر ، ولو رجعت إلى المبحث الذي عنوانه " موقفه من نحويين آخرين " ^(٤) لرأيت مخالفته لأولئك النحويين واضحة الكثرة ، ولك أن تنظر إلى قوله مثلاً عن (لو) الشرطية وكيف انتقد ابن الحاجب وابن هشام : " فشرطها منتفٍ دائماً ، وهل يمتنع جوابها أيضاً معه ؟ ... هذا هو التحقيق ، لكن لما كان الغالب انتفاؤه أيضاً لانتفاء شرطه — كما هنا — صحَّ قول الجمهور (إنها حرف امتناع لامتناع) أي : تقتضي انتفاء الجواب لأجل انتفاء الشرط ، لا انتفاء الشرط لأجل انتفاء الجواب ، خلافاً لابن الحاجب وابن الخباز ، ويلزم على زعمهما إما وجوب ثبوت انتفاء الجواب مطلقاً ، وهو باطل ؛ لأنه قد يثبت ، ... وإما وجوب ثبوت الشرط حيث ثبت الجواب وهو أيضاً باطل ؛ لاتفاقهم على وجوب انتفاء شرطها فتأمل .

وبما قرَّرناه اندفعت دندنة ابن هشام وموافقيه على عبارة الجمهور ؛ لأن ما ذكره هو

(١) التشنيف 6 / أ ، والمسألة : 5 .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

(٤) ينظر ص 617 .

الأصل ، وما خالفه فلدليل... إلخ " (١) .

أما التبعية عند ابن عنقاء فتتجلى مظاهرها في أمرين :

1 _ اقتصاره على الرأي المختار دون تعليل (٢) أو مناقشة أو عرض لآراء العلماء .

2 _ نسبة بعض الآراء إلى علماء لم يقولوا بها (٣) تبعاً لما فعله بعض النحويين .

وبهذا يمكن القول بأن ابن عنقاء كان يغدو ويروح في كل أحواله بين الاستقلالية والتبعية ؛ فهو في سرد الأقوال واختياره واحداً منها يُعدّ تابعاً للنحويين مرسخاً معهم أصول هذا الفن وأسسها ، وهو في ابتكاره واستقلاله مستقل مبدع .

وهذا الحكم الذي أحكم به لا يجري على ابن عنقاء وحده بل ينصبُّ على كثير من النحويين حتى الأئمة الذين علا صيتهم وشاع صداهم، إذ الأمر عند كل واحد من هؤلاء لا ينحصر في التقليد المطلق للمدرسة التي ينتمي إليها وإنما هو مزيج من هذا وذاك فهو تابعٌ تارةً ، ومبتكرٌ ومستقلٌ تارةً أخرى .

* البحث الثاني : الدقة في النقل

نجد في مؤلفات ابن عنقاء نصوصاً عديدة نقلها عن علماء العربية ، وهذا أمرٌ يضيف بُعداً جديداً إلى مذهب معين أو رأيٍ ما ، ويعين في الوقت نفسه على استكمال صورة البحث أو تعديل النتائج والنظرات والترجيحات ، وتأخذ طرق النقل عند ابن عنقاء صوراً عدة ؛ فربما يذكر صاحب النص عند نقله ، كقوله مثلاً عن (لا) الحجازية : "

(١) كشف المهم 56 ، والمسألة : 96 .

(٢) تنظر الأمثلة في مبحث (اعتماده على العلة 587) و(الوضوح وعدمه : الاختصار في عرض اختياره 659)

(٣) تنظر الأمثلة في مبحث (الدقة في النقل 641) .

وقول أبي حيان : (أكثر من أجاز إعمالها شرط ألا يُفصل بينها وبين مرفوعها)^(١)
محمول على الفصل بالخبر ونحوه " ^(٢) وقوله عن (مع) ساكنة العين قال النحاس : "
أجمعوا على حرفيتها حينئذ . انتهى " ^(٣) .

وقد تقرأ نصاً لابن عنقاء نقله عن غيره دون تصريح ، لكنك تستشعر فيه روح النقل
من خلال بعض العبارات ، ومن أمثلة ذلك قوله عن الظرف الواقع خبراً : " وقيل :
مجموع الظرف ومتعلقه وكل واحد منهما جزء الخبر ، واختاره الرضي والسيد عبد
الله " ^(٤) فأنت حينما تقرأ هذا الكلام يلوح في ذهنك كلام الأزهري حينما قال : " وقيل
: هما ومتعلقهما ، والمتعلق جزء من الخبر ، واختاره الرضي والسيد عبد الله " ^(٥) .

وانظر إلى قوله أيضاً حينما تحدث عن علامة بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان
جمعاً بالألف والتاء : " وقيل : يُبنى على الفتح ؛ لأن الحركة ليست له بل لمجموع
المركّب وهو (لا) واسمها وإنما حركة مجموعها الفتح ، وعليه المازني والفارسي ...
ورجّحه في المغني ... وهو جيّد قياساً " ^(٦) أو لا يذكركَ هذا النص بكلام الأزهري
حينما قال : إنه : " يُفتح ؛ لأن الحركة ليست له ؛ بل لمجموع المركّب ، وهو (لا)
والاسم ، قاله المازني والفارسي ، وهو حسن في القياس ، ورجّحه ... في المغني " ^(٧) ؟
؟

^(١) ارتشاف الضرب 110/2 — باختصار .

^(٢) الجواب السامي 100 ، والمسألة : 26.

^(٣) غرر الدرر 1223/2 ، والمسألة : 36.

^(٤) الجواب السامي 108 ، والمسألة : 13.

^(٥) التصريح 1 / 534 .

^(٦) الجواب السامي 97 ، والمسألة : 28.

^(٧) التصريح 116/2 .

والغالب أن ابن عنقاء يُورد النص بتصرّف كالأمثلة السابقة ، وربما ينقله بلفظه كقوله حينما أعرب جملة **﴿ يَقُولُونَ ﴾** ^(١) استثناءً : " وإنما قال الرّمخشري : (والأجود أن يكون استثناءً) ^(٢) لأنه ... إلخ " ^(٣) .

ومما يُحسب لابن عنقاء أنه قد يُحسن الدقة في تحقيق نسبة بعض الأقوال والنقول، فرمما يعزو نحويّ قولاً إلى نحويّ آخر ، فيدفع ابن عنقاء هذه النسبة ويُصحّحها معتمداً في ذلك على التأمل الشديد والتروّي الأكيد ؛ فحينما اختار أن (من) الزائدة لا تدخل على المعارف نَبّه إلى أن المراد بالزائد هو المهمل الذي لا معنى له ^(٤) وإنما أُتي به لمجرد التقوية والتوكيد ثم نقل ^(٥) كلام ابن هشام : " ينبغي للمعرب ألا يقول في شيء من كتاب الله تعالى زائد ؛ تعظيماً له ؛ لأنه يسبق للذهن أن الزائد ما لا معنى له ، وكلامه سبحانه منزّه عنه ... وقد وقع هذا الوهم للإمام فخر الدين الرازي " ^(٦) ثم اعترض ابن عنقاء على ما عزاه ابن هشام إلى الرازي من إطلاقه لفظ الزائد على الذي لا معنى له في كتاب الله بقوله : " كلامٌ (أي : كلام ابن هشام) يدلّ على عدم اطلاعه على كلام الرازي أو عدم تأمّله ... وإلا فالذي لاح لي من متفرّقات كلامه في تفسيره بعد التأمل الشديد والتروّي الأكيد أن له اصطلاحاً مستقلاً ، وهو أنه لا يُطلق اسم الزائد إلا على ما كان حشواً لا فائدة فيه ، ومأّتي به ولو لفائدة التأكيد لا يُسميه زائداً ؛ نظراً

^(١) من قوله تعالى **﴿ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾** سورة

آل عمران ، الآية : 154 .

^(٢) الكشف 201 .

^(٣) كشف المهم 60 ، والمسألة : 98 .

^(٤) ينظر المسألة : 49 .

^(٥) ينظر كشف المهم 47 ، والمسألة : 49 .

^(٦) ينظر الإعراب عن قواعد الإعراب 108 .

إلى خصوص المقصود ، وأنه مع ذلك لا يحمل اللفظ على التأكيد إلا إذا لم يمكن حمله على غيره ولو بتكلف أو تعسف ؛ طلباً لكثرة الفائدة إذ فائدة التأكيد أقل من فائدة التأسيس ، وأنه يُنكر إطلاق لفظ الزيادة على شيء مما في كتابه سبحانه ولو بالمعنى السابق ؛ رعايةً لكمال الأدب ، على أن في ظاهر كلامه تارة ما قد يُعارض ما قد ذكرته لكن من أمعن النظر وأنعمه اهتدى للجواب ، فعلم أن الذي فهمته عنه هو— إن شاء الله تعالى لا سواه— الصواب " (١) .

وبالرجوع إلى تفسير الرازي وجدتُ قول ابن عنقاء عن الرازي _ : " وأنه ينكر إطلاق لفظ الزيادة على شيء مما في كتابه سبحانه رعايةً لكمال الأدب " _ قولاً في محله فقد قال الرازي في أحد المواضع : " وليس لقائل أن يقول : الكاف في ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ ﴾ (٢) حرف زائد لا فائدة فيه ؛ لأن حمل كلام الله على اللغو والعبث وعدم الفائدة بعيد " (٣) .

وقال في موضع آخر عن هذه الكاف : " فإن قالوا : إن الكاف زائدة قلنا : هذا الكلام معناه أن هذا الحرف من كلام الله تعالى لغوٌ وعبث وباطلٌ ومعلومٌ أن هذا الكلام هو الباطل " (٤) وقال عن الباء في البسملة : " ولا يجوز أن يُقال الباء صلة زائدة ؛ لأن الأصل أن يكون لكل حرف من كلام الله تعالى فائدة " (٥) .

وقول ابن عنقاء _ : " على أن في ظاهر كلامه تارة ما قد يُعارض ما قد ذكرته " _ واقعٌ أيضاً ، فقد وجدت الرازي يطلق لفظ الزيادة على بعض حروف القرآن ومن ذلك قوله

(١) كشف المم 48 .

(٢) سورة الشورى ، الآية : 11 .

(٣) مفاتيح الغيب 15 / 57 .

(٤) السابق 102 / 1 .

(٥) مفاتيح الغيب 163 / 1 .

عن اللام في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ ^(١) : " ... اللام في قوله ﴿ لِمَنْ تَبِعَ ﴾ صلة زائدة فإنه يُقال : صدقت فلاناً ، ولا يُقال : صدقت لفلان ، وكون هذه اللام صلة زائدة جائز كقوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ ^(٢) ، والمراد : (ردفكم) " ^(٣) .

ومما يؤخذ على ابن عنقاء أنه قد يختصر النص أثناء نقله اختصاراً مُخلّاً ، فمن ذلك قوله عن المختار في المنادى المبني إذا نُونٌ للضرورة : " والذي أراه نصب العلم ؛ لأمن اللبس ، وضمُّ النكرة ؛ لئلا تلتبس بغير المقصودة ، وظاهر كلامهم أن النصب إعراب ، فلا يُتبع إلا بالنصب فقط ، فنحو (يا فتى) منوناً إن نُوي نصبه نُصب تابعه ، أو ضمُّه فالوجهان ، ويخالفه قول الارتشاف : " يجوز في تابع المضموم المنون رفعه ونصبه بشرطه ، وكذا في تابع المنصوب إن اعتقدت ضمُّه وإلا فالنصب ^(٤) . انتهى " ^(٥) فقد اختصر كلام أبي حيان اختصاراً جعله يحكم بمخالفته لظاهر كلام النحويين ، وحينما تقرأ نص أبي حيان بتمامه تجده موافقاً لهم لا مخالفاً كما زعم ابن عنقاء _ وهذا هو نص أبي حيان بتمامه : " وإذا نُعت المضموم المنون في الضرورة بالمفرد جاز في النعت الرفع والنصب ، وإذا نُعت به المنصوب لم يجز في النعت إلا النصب ، ولو نونت مقصوراً نحو : (يا فتى) فإن اعتقدت أنه منصوب لم يجز في النعت إلا النصب وإن اعتقدت أنه مضموم جاز في نعته الرفع والنصب " ^(٦) .

^(١) سورة آل عمران ، الآية : 73 .

^(٢) سورة النمل ، الآية : 72 .

^(٣) مفاتيح الغيب 8 / 85 .

^(٤) ارتشاف الضرب 3 / 125 .

^(٥) غرر الدرر 3 / 1096 ، 1097 ، والمسألة : 80 .

^(٦) ارتشاف الضرب 3 / 125 .

والأكبر من ذلك أن ابن عنقاء قد ينسب آراء لبعض النحويين ، فإذا ما رُوجعت مصادر تلك الشخصيات ، وقُلبت صفحاتها ، وفُليت سطورها وُجد فيها كلامٌ يُخالف ما نُسب إليهم ، وقد وقع ابن عنقاء في هذا المزلق كثيراً حتى صار ذلك أمراً لافتاً ، وسمّة بارزة في منهجه ، بل من الظواهر الكبرى في مؤلفاته ، ويمكن ردُّ ذلك إلى أن ابن عنقاء كان يكتب مصنفاته مما تُملي عليه ذاكرته دون أن يكون أمامه كتب أو مراجع ، وقد صرّح بذلك في مواضع وقال معتذراً : " وليعذر الناظر ... فإني عديم العدد ، لا أملك منها أدنى العدد ، وإنما غالب رجوعي على ذهني ، وما عسى أن يكون أو يغني ، والله سبحانه أرجو التسديد والقبول ، إنه خير ولي ومأمول " ^(١) ، وأبان في موضع آخر أنه منقطع عن الكتب منذ ثلاثين سنة ، قال ذلك حينما سألته سائل عن إعراب بعض الآيات وأراد الاعتذار عن الإجابة ؛ لانقطاع مداده ، وقلة عُدته ، يقول في ذلك : " وقد حاولتُ الاعتذار عن الجواب ، لما أنا فيه من الهموم والغموم والأوصاب ، ولم تنزل تُمضي المُدد ، وأنا منقطع المدد ، لا أجِد من العدد ولو مالا يُسمّى بالعدد ، ولا سيما التفسيرُ وأدواته فلي عنها نحو ثلاثين سنة ، حتى لقد صرتُ عنه في آية سنة ، لكن لما رأيته غير مُسعف البتة بالإقالة أسعفته بما سنح في بديهة الفكر الصدي من المقالة " ^(٢) .

ويمكن ردُّ ذلك أيضاً إلى أن بعض العلماء المتأخرين كأبي حيان وابن هشام والأزهري كانوا يعزّون بعض الآراء إلى غيرهم فيأخذ ابن عنقاء بما قالوه ويثبته على علّاته دون تحقيق أو تدقيق منه .
وربما يكون للعالم رأيان متباينان فيثبت ابن عنقاء أحدهما .

^(١) الجواب السامي 219 .

^(٢) كشف المهم 9 .

ومن أمثلة ما نسبته ابن عنقاء إلى بعض النحويين وهو مخالف لما في كتبهم :

1_ الخلاف في الظرف إذا وقع خبراً نحو : (القتالُ يومَ الجمعة)^(١) :

نسب ابن^(٢) عنقاء إلى ابن السراج أن الظرف هو الخبر أصالة ، ولا متعلق له البتة ، وليس هناك حذف ، وما في كتاب الأصول^(٣) لابن السراج مُغاير لما نُسب إليه ، فقد جعل للظرف متعلقاً ، وعدّ المتعلّق المحذوف هو الخبر ، ولمّا حُذف المتعلق ناب الظرف منابه ، وفي ذلك يقول : " وأما الظروف من الزمان فنحو قولك : (القتالُ يومَ الجمعة) (والشخصُ يومَ الخميس) ، كأنك قلت : (القتالُ مستقرُّ يوم الجمعة ، أو وقع في يوم الجمعة ، والشخصُ واقعٌ في يوم الخميس) فتحذف الخبر ، وتُقيم الظرف مقام المحذوف " .

2 _ إعمال (لا) النافية عمل (ليس)^(٤) :

نسب ابن^(٥) عنقاء إلى المبرد أن (لا) النافية لا تعمل عمل (ليس) ، وما في المقتضب^(٦) يُخالف ما عُزي إليه ، فهو يرى أنها تعمل عمل (ليس) ، وفي ذلك يقول : " وقد تُجعل (لا) بمترلة (ليس) ؛ لا اجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النكرة فتقول : (لا رجلٌ أفضل منك) ، ولا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه " .

(١) المسألة : 13.

(٢) الجواب السامي 108 .

(٣) 63 / 1 .

(٤) المسألة : 20.

(٥) الجواب السامي 154 ، 155 .

(٦) 382 / 4 .

ونسب إلى الأخفش أيضاً أنها لا تعمل عمل (ليس) ^(١) ، والأخفش في معاني القرآن ^(٢) جوّز الإعمال بشرط التنكير يدلّ على ذلك أنه حينما تعرّض لقوله تعالى : **﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾** ^(٣) قال : " أدخل (لا) لمعنى النفي ، ولكن لا يُنصب ما بعدها إلا أن يكون نكرة " .

3 _ إعمال (لات) ^(٤) :

نسب ابن ^(٥) عنقاء إلى الأخفش أن (لات) تعمل عمل (إن) فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، والأخفش في معاني القرآن ^(٦) يراها عاملةً عمل (ليس) يدلّ على ذلك أنه حينما أورد قوله تعالى : **﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾** ^(٧) قال : " شبّهوا (لات) بـ(ليس)، ورفع بعضهم **﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾** فجعله في قوله مثل (ليس) كأنه قال : (ليس أحدٌ) وأضمر الخبر " .

4 _ واو الجمع الصحيح عند الإضافة إلى ياء المتكلم ^(٨) :

نسب ابن ^(٩) عنقاء إلى ابن الحاجب أن الواو تُقدّر عند إضافة الجمع الصحيح إلى ياء

^(١) الجواب السامي 154 ، 155 .

^(٢) 488 / 2 .

^(٣) سورة يس ، الآية : 40 .

^(٤) المسألة : 21 .

^(٥) غرر الدرر 394 / 1 .

^(٦) 492 / 2 .

^(٧) سورة ص ، الآية : 3 ، والقراءة مُخرّجة في المسألة : 21 .

^(٨) المسألة : 57 .

^(٩) غرر الدرر 297 / 1 ، 298 .

ياء المتكلم نحو : (مسلميّ) وابن الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية ^(١) يرى أن الواو في الجمع الصحيح تُقلب ياءً ثم تُدغم في ياء المتكلم فهي ليست مقدرة ، وفي ذلك يقول : " وإن كان آخر الاسم واواً ، وذلك لا يكون إلا في رفع جمع المذكر السالم ، كقولك : (جاء مسلميّ) وأصله : (مسلموَيَ) اجتمعت الواو والياء بعد حذف النون للإضافة ، وُقلبت الواو ياءً ، وأُدغمت في ياء المتكلم على القياس " .

5 _ نوع (سوى) ^(٢) :

نسب ابن ^(٣) عنقاء إلى ابن عصفور أن (سوى) ظرف كثيراً ، ومثل (غير) قليلاً ، قليلاً ، وابن عصفور في شرح الجمل ^(٤) ومُثل المقرب ^(٥) يرى أن (سوى) ظرفٌ غير غير متصرف ، يقول في شرح الجمل : " وسِوى وسُوى وسواء بمثلة (غير) في المعنى إلا أنها أبداً تكون في موضع نصب على الظرفية ، فإذا قلت : (قام القوم سِواك وسُواك وسِواءك) فكأنك قلت : (قام القوم مقامك وبدلك) ، ولا تُستعمل بعد عامل مفرغ ، فلا تقول : (ما قام سِواك) ... وكذلك لا تقول : (ما ضربتُ سِواك) ، ولا (مررتُ بسِواك) " لأنها ألزمت الظرفية " .

6 _ ناصب المنادى ^(٦) :

نسب ابن ^(٧) عنقاء إلى المبرد أن ناصب المنادى هو حرف النداء ، والمبرد في

^(١) 252 .

^(٢) المسألة : 41 .

^(٣) غرر الدرر 3 / 1027 .

^(٤) 319 / 2 .

^(٥) 202 .

^(٦) المسألة : 76 .

^(٧) الجواب السامي 25 / 26 .

المقتضب^(١) يرى أن ناصبه فعل مضمر ، وفي ذلك يقول : " اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : (يا عبدَ الله) ؛ بدلٌ من قولك: (أدعو عبدالله) فكلامه ينصّ على أن ناصبه فعل محذوف جاءت (يا) بدله .

7 _ عطف الجملة الفعلية على الاسمية والعكس^(٢) :

نسب ابن^(٣) عنقاء إلى ابن جني منع عطف الجملة الفعلية على الاسمية بالعكس مطلقاً وابن جني في الخصائص^(٤) حينما أورد قول الشاعر :

عاصها الله غلاماً بعدما شابت الأصداغ والضرسُ نقدُ

قال : " عطفَ جملةً من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل أعني قوله : " والضرسُ نقدُ " أي : ونقد الضرس " فهذا الكلام ينصُّ صراحةً على جواز العطف ، وقد جاء العطف في هذا البيت بالواو ، وفي سر الصناعة^(٥) ذكر أنه يجوز عطف إحدى الجملتين الجملتين على الأخرى مع اختلاف التركيب بالواو دون الفاء ، ومثّل لذلك بنحو : (قام زيدٌ وأخوك خرج) " ويُستنتج من هذا أن ابن جني يُجيز عطف الجملة الفعلية على الاسمية والعكس كما مثّل لذلك في البيت السابق ونصّ عليه في النص الآخر فيكون بذلك موافقاً لشيخه أبي علي الفارسي^(٦) .

^(١) 202 / 4 .

^(٢) المسألة : 71 .

^(٣) كشف المهم 117 .

^(٤) 433 / 1 .

^(٥) 272 ، 271 / 1 .

^(٦) ينظر المسألة : 71 .

8 _ دلالة واو العطف ^(١) :

نسب ابن ^(٢) عنقاء إلى الفراء وثعلب أن الواو العاطفة للترتيب مطلقاً عند عدم القرينة ، نحو : (زرت عبد الله وزيداً) ، وكلام الفراء في معاني القرآن ^(٣) يدلّ على أنّها لمطلق الجمع عند عدم القرينة ، وفي ذلك يقول : " فأما الواو فإن شئت جعلت الآخر هو الأول ، والأول هو الآخر ، فإذا قلت : (زرت عبد الله وزيداً) فأَيُّهُمَا شئت كان هو المبتدأ بالزيارة ، وإذا قلت : (زرت عبد الله ثم زيداً) أو (زرت عبد الله فزيداً) كان الأول قبل الآخر "

والناظر في مجالس ثعلب ^(٤) يجده موافقاً لما قاله الفراء أيضاً فقد قال : " إذا قلت : (قام زيد وعمرو) فإن شئت كان (عمرو) بمعنى التقديم على (زيد) وإن شئت كان بمعنى التأخير ، وإن شئت كان قيامهما معاً " .

* البحث الثالث : الاتساع والمحافظة

^(١) المسألة : 67 .

^(٢) كشف المهم 66 ، 67 .

^(٣) 266 / 1 .

^(٤) 386 / 2 .

أ _ الاتساع :

جوّز ابن عنقاء أموراً منعها بعض النحويين فكان بذلك متسعاً ، واستدلّ لكثير مما جوّزه بالسماع أو القياس ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

1 _ جوّز وقوع المبتدأ جملة ، ومنعه أبو علي الفارسي ^(١) ، واستدلّ ابن عنقاء بقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ^(٢) وبقوله ﷺ " خَيْرُ الْإِسْلَامِ تَطْعَمُ الطَّعَامَ ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ " ^(٣) .

2 _ جوّز إعمال (لا) النافية عمل (ليس) مع ذكر الخبر خلافاً للزجاج ^(٤) ، واستدلّ ابن عنقاء على ذلك بأربعة أبيات من الشعر ^(٥) .

3 _ جوّز جرّ المفعول لأجله المجرد من (أل) ، ومنعه الجزولي ^(٦) ، واستدلّ ابن عنقاء بقول الشاعر :

من أمكم لرغبة فيكم جبر ^(٧) .

4 _ جوّز وقوع الماضي المثبت حالاً دون اقترانه بـ (قد) ومنعه الجمهور ^(٨) ،

^(١) المسألة : 10 .

^(٢) سورة البقرة ، الآية : 6 .

^(٣) سبق تخريجه في المسألة : 10 .

^(٤) المسألة : 20 .

^(٥) ينظر المسألة : 20 .

^(٦) المسألة : 35 .

^(٧) سبق تخريجه في المسألة : 35 .

^(٨) المسألة : 46 .

واستدلّ ابن عنقاء على ذلك بقوله تعالى : **﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾** ^(١) وقوله تعالى : **﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾** ^(٢) وقوله تعالى : **﴿ حَتَّى إِذَا أَتَى أَهْلَ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلَهَا ﴾** ^(٣)

5 _ جوّز بناء (مثل) إذا أُضيفت إلى مبني خلافاً لابن مالك ^(٤) ، وقاس ابن عنقاء بناءها على (مثل) في قول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقتُ حمامةً في غُصونٍ ذات أوقالٍ ^(٥)

6 _ جوّز حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة ، ومنعه الكوفيون ، واستدلّ بكثرته نظماً ونثراً ^(٦) .

7 _ جوّز إضمار واو العطف مع إبقاء المتعاطفين عند أمن اللبس ، ومنعه ابن جني والسهيلي وغيرهما ، واستدل ابن عنقاء بما حكاه أبو زيد : (أكلتُ لحماً تَمراً سمكاً) ^(٧) .

8 _ جوّز محيى عطف البيان في النكرات ، ومنعه البصريون ^(٨) ، واستدلّ ابن عنقاء على ذلك بقوله تعالى : **﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾** ^(٩) بتنوين

^(١) سورة يوسف ، الآية : 65 .

^(٢) سورة النساء ، الآية : 90 .

^(٣) سورة الكهف ، الآية : 77 .

^(٤) المسألة : 53 .

^(٥) سبق تخريجه في المسألة : 53 .

^(٦) المسألة : 79 .

^(٧) المسألة : 72 .

^(٨) المسألة : 66 .

^(٩) سورة المائدة ، الآية : 95 .

كفارة^(١).

9 _ جوّز مجيء (لن) للدعاء ، ومنعه ابن مالك وغيره^(٢) ، واستدلّ ابن عنقاء على ذلك بقول الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلْ — ست لكم خالداً خلُودَ الجبالِ^(٣)

ب _ المحافظة :

وفي المقابل منع ابن عنقاء أموراً جوّزها بعض النحويين ، فكان بذلك محافظاً ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

1 _ منع نصب خبر (ما) الحجازية مع دخول (إلا) عليه ، وجوّزه يونس وغيره^(٤).

2 _ لا يرى أن الفاعل يقع جملة ، وجوّز مجيئه كذلك جماعة من الكوفيين ، وخرّج ابن عنقاء النصوص الواردة في ذلك بما يجعل الجملة في تأويل المفرد^(٥) .

3 _ منع مجيء (كل) حالاً وقطعه عن الإضافة ، وجوّزه الأخفش وابن السراج ، وجعل ابن عنقاء نصبه على الحال من الشذوذ ؛ لأنه منوي الإضافة^(٦) .

4 _ منع وقوع الحال جملة طلبية ، وجوّزه الفراء ، وقدّر ابن عنقاء بعد الواو في نحو :

^(١) سبق تخريجها في المسألة : 66.

^(٢) المسألة : 88.

^(٣) سبق تخريجه في المسألة : 88 .

^(٤) المسألة : 19 .

^(٥) المسألة : 30 .

^(٦) المسألة : 64 .

(اطلب ولا تضجر) ضميراً مبتدأ خبره جملة الطلب ^(١) .

5 _ يرى أن ضمير المخاطب لا يجوز نداؤه ، وجوز سيويه ، وحكم ابن عنقاء على ما ورد في ذلك بالشدوذ أو أن هناك منادى محذوفاً بعد حرف النداء ^(٢) .

^(١) المسألة : 45 .

^(٢) المسألة : 77 .

* البحث الرابع : الوضوح وعمده

حرص ابن عنقاء على أن يُقدّم عبارته في كتبه بشكل واضح ، فجاء أسلوبه في عرض المسألة بلغة سهلة بعيدة عن التعقيد والغموض ، ولذا كان من اليسير أن يقف القارئ على مباحث كتبه بما فيها مسائل الاختيار دون أن يشعر بجفاف ، أو التواء ، أو غموض في الألفاظ ، وغرابة في الأساليب ، فيشده ذلك إلى الرغبة في الاستزادة وطلب الفائدة ، وقد وصف ابن عنقاء سهولة عبارته وجمالها بوصف لافت للنظر، منه ما قاله عن غرر الدرر : " فشرحته شرحاً يحلّ ألفاظها ، ويحلّ في الطلب حفاظها ؛ لأي أودعته فوائد نفيسة منها ما لم يُودع قبله في كتاب ، وبالغت في تسهيل العبارة ، وتنقيح القشر عن اللباب حتى صار واسطة عقد الدرر ، وغرة فرائد القلائد الغرر ، فحقّ أن تُضرب إليه أكبادُ اليعامل من الإبل " ^(١) .

وقال عن إغراب المنحة ^(٢) : " فإن فيه بحمد الله تعالى ما تشتهيهِ الأنفس وتلذّ الأعين وتكلّ دون وصفه الأقلام والألسن " .

ومما جعل أسلوبه واضحاً أن مصنفاته جاءت جواباً لسؤال ^(٣) ، ومن الطبيعي أن يختار المسؤول أسهل العبارات أثناء تقديم الجواب للسائل حتى تصل الفكرة المرادة والغاية المرجوة ، ثم يأتي بعد ذلك اهتمام ابن عنقاء بمراعاة أفهام المتلقّي ، فمنهم المبتدئ ومنهم المنتهي كما صرّح بذلك في " إغراب المنحة " ^(٤) .

^(١) غرر الدرر 1 / 83 .

^(٢) 1 / ب .

^(٣) ينظر التمهيد: (آثاره)

^(٤) 1 / ب .

ويمكن أن تتجلى مظاهر الوضوح عند ابن عنقاء في الأمور الآتية :

1 _ كثرة ضرب الأمثلة لإدراك المسألة وفهمها :

ويأتي الإكثار من ضرب الأمثلة عند ابن عنقاء حرصاً منه على ترسيخ القاعدة النحوية من جهة _ خاصة إذا كان لها معارض _ ورغبةً منه في التوضيح وإزالة الإبهام من جهة أخرى، سواء كانت تلك الأمثلة من الشارع الحكيم أم من شواهد الشعر العربي ^(١) أم من اجتهاد المؤلف نفسه ، فحينما اختار مثلاً صحة وقوع الماضي المثبت المتصرف حالاً دون اقترانه بـ (قد) قال : " وشرط المصدر بماضٍ مثبت متصرف عند الجمهور اقترانه بـ (قد) ولو مقدرة ، والأصح منع اشتراطه كـ : ﴿ هَذِهِ بَضَاعُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ ^(٢) ، ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ^(٣) ، (جاء زيدٌ وقام أبوك) ... ومنه على الأرجح : ﴿ حَتَّى إِذَا أَتِيَ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلَهَا ﴾ ^(٤) فـ ﴿ اسْتَطْعَمَ ﴾ حال من ألف ﴿ أَتَيَا ﴾ ، أي : (أتينا مستطعمين أهلها) " ^(٥) .

2 _ شرح الرأي الذي يختاره :

فابن عنقاء يُدرك أن أفهام المتلقين متباينة ؛ فمنهم المبتدئ ومنهم المنتهي، يقول عن إغراب المنحة ^(٦) : " وجعلته إن شاء الله بحيث ينتفع به المبتدئ ولا مندوحة عنه أصلاً

^(١) من أمثلة الشعر : المسألة : 20 .

^(٢) سورة يوسف ، الآية : 65 .

^(٣) سورة النساء ، الآية : 90 .

^(٤) سورة الكهف ، الآية : 77 .

^(٥) غرر الدرر 2/ 960 ، والمسألة : 46 .

^(٦) 1 / ب .

للمنتهي المهتدي " لذا كان كثيراً ما يحرص على شرح الرأي الذي يختاره ^(١) حتى وإن كانت فكرته جليلة ظاهرة لا تحتاج إلى تفسير أو توضيح، ومن أمثلة هذا الجانب عند ابن عنقاء قوله عن (حيث) : " وقد تقع مفعولاً به ، كـ ﴿ اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ ^(٢) ، وناصبه محذوف ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ... أي : يعلم الموضع الذي يجعل رسالته فيه ، والصحيح أنها ظرف مجازاً ، وضُمّن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف ، أي : الله أنفذ علماً ، أي : نافذ العلم في محل الرسالة ، وهو الأنبياء _ صلى الله عليهم وسلم _ أي : هو سبحانه عالم بالفضل فيهم " ^(٣) . ولعلّ القارئ يلحظ أنّ المؤلف كرّر (أي) التفسيرية أربع مرات حتى يظهر ما كان خفياً وينجلي ما كان غامضاً . وقد يبالغ ابن عنقاء في شرح اختياره فنجدّه يُعرب الأمثلة التي يسوقها للقاعدة ^(٤) وهو في ذلك لا يقتصر على طريقة المتقدمين مكتفياً بنحو فعل وفاعل ومفعول أو مبتدأ أو خبر ، بل كثيراً ما يفصّل ويبين ؛ أملاً منه في أن يفتح القارئ عينيه على التشابهات من الأبواب فيفرّق بينها كما صنع في (إن) وأخواتها و (كان) وأخواتها وغيرهما من المسائل ، انظر إلى ما قاله عن (كان) : " ارفع بـ (كان) المبتدأ غير الرفع الذي كان له على الصحيح " ^(٥) . ثم مثّل بنحو : (كان زيدٌ ذا ذا نظر) وقال : " كان : فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وزيدٌ : اسمها مرفوع بها لا بما كان مرفوعاً به قبل دخولها خلافاً لأكثر الكوفيين ... " ^(٦) وقال عن (

^(١) ينظر مثلاً المسألة 26 ، 40 ، 61.

^(٢) سورة الأنعام ، الآية : 124 .

^(٣) غرر الدرر 2/ 923 ، 924 ، والمسألة : 62.

^(٤) ينظر مثلاً : المسألة : 10 ، 40 ، 77.

^(٥) غرر الدرر 2/ 620 ، والمسألة 17.

^(٦) السابق .

(إن) : " تنصب (إن) ... المبتدأ ويُسمى اسماً لها بعد ما كان يُسمى مبتدأ والخبر ترفعه غير الرفع الأول على الصحيح ويُعرب خبراً لها بعدما كان يُسمى خبر المبتدأ ، كـ (إنَّ زيداً ذو نظر) فـ (إنَّ) حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر و (زيداً) اسمها منصوب بها ، و (ذو) خبرها مرفوع بها ، لا بما كان مرفوعاً به قبل دخولها خلافاً للكوفيين والسهيلي " (١) .

ولا شك أن الإعراب التفصيلي يُعين القارئ ولا سيما المبتدئ على " أن يفتح عينيه على المتشابهات من الأبواب ... ، ويوقفه على المشكلات الخفيات فيتأمل فيها ، ويسأل عنها ، ويحتمل أن يضع لنفسه قواعد في التفريق بين الأبواب ، أو يبحث عن الفروق ، كما أنه يعودّه على التأمل في المعاني والتدقيق فيها ، وذلك مفتاح الإعراب وغاية العلم " (٢) .

3_ ضبط حروف الكلمة :

وهو مظهر يكشف لنا دقة ابن عنقاء ، ومدى عنايته بما تخطّه يده من محبرته الدفّاقة، ذلك أن اختلاف الحركة قد يؤثّر على المعنى فضلاً عن تغيير الحرف ، وتعود أسباب العناية بالضبط إلى الأمور التالية :

أ_: أن تلبس قراءةً بأخرى ، ومن ذلك قوله حينما تحدّث عن الاستثناء التام الموجب :

" وقد سُمِع الرفع مع توفّر الشروط ... وقرئ : ﴿ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (٣)

(١) غرر الدرر 2/ 647 ، والمسألة 23.

(٢) طريقة الإعراب 9 .

(٣) سورة البقرة ، الآية : 249 .

بالرفع ^(١) والأصح أن المرفوع مبتدأ حُذِف خبره لدلالة ما قبله " ^(٢) .

ب —: أن يختلط حكم نحوي بآخر ، ومنه قوله عن (ظن) :

" واعلم أن (ظن) مما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ... ولك حذفهما اقتصاراً — بالقاف — أي لغير دليل على الأصح من أربعة مذاهب " ^(٣) فالأقتصار والاختصار حكمان نحويان ضدّان متشابهان في الحروف والوزن ولا يفرق بينهما إلا القاف والخاء لذلك نبّه ابن عنقاء إلى ذلك .

ج — : أن يشتبه وزن بوزن ، ومن ذلك قوله عن (فُعَل) :

والصواب أنه معدول عن (الجُمُع) — (أل) أو عن (جُمَعِهِنَّ) بالإضافة ، لا عن ... (فُعَل) بضم فسكون كـ (صفراء وصُفُر) " ^(٤) .

رابعاً : إيراد بعض الافتراضات النحوية في أسلوب تعليمي على هيئة سؤال وجواب:

وهو ملمح من ملامح اجتهاداته يكشف لنا عن جوانب أخرى من شخصيته ويعبر عن قدرته العقلية وطول نفسه وفرض الأسئلة والإجابة عنها ؛ تحقيقاً لما يريد أن يصل إليه، وإزالة لما في نفس المتلقي من إشكال يطراً عليه ، ومن أمثلة ^(٥) ذلك قوله في علة بناء اسم (لا) النافية للجنس : " في علة بنائه أقوال : لتضمنه معنى (من) الاستغراقية ... ويدلّ له ظهورها في نحو قوله :

^(١) سبق تخريج القراءة في المسألة: 40.

^(٢) غرر الدرر 1000/3 ، والمسألة : 40.

^(٣) كشف الهم 34/33 ، والمسألة: 29.

^(٤) غرر الدرر 270/1 ، والمسألة: 85.

^(٥) وينظر مثلاً المسألة: 61.

فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه وقال ألا من سبيلٍ إلى هند^(١)

فأبرز (مِنْ) في الشعر ، فدلّ على تضمّنها حيث لم تبرز ...

نعم ، لك أن تقول : ما الدليل على أن (لا) في البيت المذكور هي (لا) التبرئة ؟ ...
إن قيل : هو دلالتها على الاستغراق نصاً .

قلنا : النكرة في سياق النفي تعمّ ، وإذا زيدت عليها (مِنْ) حينئذٍ أفادت التنصيص
على العموم والاستغراق ، كما في ﴿ مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾^(٢) ، ﴿ هَلْ مِنْ
خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾^(٣) هذا موجودٌ هنا ، فلا حاجة إلى دعوى أن (لا) هي المفيدة
لذلك .

وإن قيل : هو حذف الخبر ؛ لأن خبر (لا) هو الغالب حذفه.

قلنا : حذف خبر المبتدأ أيضاً لقرينة لفظية أو معنوية جائز مطلقاً ، فليكن الجرور مرفوع
المحل بالابتداء ، لا منصوب المحل بـ (لا) ، بل قد يمكن رفعه بـ (لا) على أنها
حجازية ؛ لأن حذف خبرها غالب ، ولم نرَ من منع اقتران اسمها بـ (مِنْ) هذه " ^(٤)

خامساً : إدراج تعريف بعض المصطلحات :

فقد يُدرج ابن عنقاء في مسألة الاختيار تعريفاً لمصطلح من المصطلحات النحوية ^(٥) ؛

^(١) سبق تخريجه في المسألة : 26 .

^(٢) سورة المائدة ، الآية : 73 .

^(٣) سورة فاطر ، الآية : 3 .

^(٤) الجواب السامي 98 ، 99 ، 100 ، والمسألة : 26 .

^(٥) ينظر مثلاً المسألة : 16 ، 91 .

؛ لإزالة ما قد يطرأ من لبس أو إشكال ، فحينما عدّ جملة **﴿ يَقُولُونَ ﴾** ^(١) تابعة لجملة **﴿ يَظُنُّونَ ﴾** بأن تكون بدلاً ونحوه ، نبّه إلى أن الجملة الأولى إذا لم يكن لها محل فتسمية الثانية تابعاً أو بدلاً مجاز علاقته الشبه الصوري ؛ لأن المتبوع لا بُدَّ أن يكون ذا محل ثم عرّف التابع بأنه (كل تالٍ أعرب بإعراب ما قبله مطلقاً) وفي ذلك يقول : " هذا وجملة **﴿ يَقُولُونَ ... إلخ ﴾** إما بدل من جملة **﴿ يَظُنُّونَ ... إلخ ﴾** فلها حكمها ، وهو بدل اشتمال على الأظهر ... أو بدل كل ... أو بدل بعض ... أو بدل إضراب ... لكن حيث كانت الأولى لا محلّ لها فتسمية الثانية تابعاً أو بدلاً أو نحوه مجاز علاقته الشبه الصوري ، إذ التابع : (كل تالٍ إعراب بإعراب ما قبله مطلقاً) فلا بُدَّ من كون المتبوع ذا محلّ " ^(٢) .

سادساً : بيان موضع الشاهد ل يتم معرفة وجه الاستشهاد :

فقد لا يكتفي ابن عنقاء بذكر الشاهد فقط بل يضع عين القارئ على موضع الشاهد، ليفتح عينيه على وجه الاستشهاد ، ومن أمثلة ذلك : أنه عندما اختار صحة وقوع المبتدأ جملة واستشهد له بقوله تعالى : **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾** ^(٣) قال : " فجملنا الاستفهام مبتدأ ، خبره سواء ، أي : إنذارك وعدمه سواء " ^(٤) .

وعندما اختار صحة وقوع المستثنى جملة واستشهد له بقوله تعالى : **﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى**

^(١) في قوله تعالى : **﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾**

^(٢) كشف المهم 49 ، 50 ، والمسألة : 75.

^(٣) سورة البقرة ، الآية : 6 .

^(٤) غرر الدرر 2/ 596 ، 597 ، والمسألة : 10.

وَكَفَرَ (23) فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ﴿^(١)﴾ قال : " فـ ﴿مَنْ﴾ مبتدأ ، خبره : ﴿ فَيُعَذِّبُهُ ﴾ والجملة استثناء منقطع " ^(٢) .

سابعاً : حثه على تجنب المصطلحات الغريبة :

فابن عتقاء يرى أن النحو رسالة علمية ، لا بد أن تُقدَّم بأسلوب يتسم بالوضوح والحقيقة ، بعيدٍ عن المجاز والغرابة ، يدلُّ على ذلك أنه حينما اختار أن العلة في بناء اسم (لا) النافية للجنس هي تضمُّنه معنى (من) الاستغراقية ذكر رأياً للسيوطي ، وهو تضمُّنها (من) الجنسية ثم قال: " وهو مشكل جداً ؛ لأنهم إنما يطلقوا الجنسية على التي لبيان الجنس ، وهي لا بد أن يصحبها اسم مبهم يكون مجرورها بياناً له نحو : ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(٣) ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(٤) ... وهذا مفقودٌ هنا فلا يصح أن تكون جنسية البتة اللهم إلا أن يكون أراد بها الاستغراقية، وإنما سماها جنسية مجازاً لإفادتها التنصيص على استغراق الجنس ، وهذا هو الظاهر لكن كان ينبغي له اجتناب هذه العبارة لغرابتها في الاصطلاح " ^(٥) .

وإذا كان ابن عتقاء عني بالوضوح في اختياراته فإن الغموض قد يحثُّه أحياناً على بعضها ، وسأمرصد فيما يلي أهم مظاهره :

1_ التعميم في نسبة الأقوال :

^(١) سورة الغاشية ، الآية : 23 ، 24 .

^(٢) غرر الدرر 3/ 1000 ، والمسألة : 40 .

^(٣) سورة البقرة ، الآية : 106 .

^(٤) سورة الأعراف ، الآية : 132 .

^(٥) الجواب السامي 101 ، 102 . والمسألة : 26.

فقد يستقي ابن عنقاء مادة اختياره من أشخاص لم يُعَنَ بذكر أسمائهم، وإنما يذكر الآراء فينسب بعضها إلى ذويها ويغفل عن كثير منها، مكتفياً بقوله: " وزعم ... بعضهم" ^(١) أو " قال غيره من الأولين والآخرين " ^(٢) أو " توهمه كثيرون " ^(٣) أو " خلافاً لبعضهم " ^(٤) أو " قيل ... وقيل " ^(٥) .

ويمكن ردُّ هذا إلى أن الرجل كان يكتب مؤلفاته من محفوظه لانعدام مصادره ومراجعته أو لندرقتها كما سبق، وقد صرَّح بذلك في مواضع فقال في (الجواب السامي): " وليعذر الناظر ... فإني عديم العدد، ولا أملك منها أدنى العدد، وإنما غالب رجوعي إلى ذهني، وما عسى أن يكون أو يُغني، والله سبحانه أرجو التسديد والقبول، إنه خير ولي ومأمول "، وقد بيّن في كشف الهم سبب تعذُّر وصوله إلى الكتب قائلاً: " وأما الاعتذار فأقول: ... هذا ما سنح للخاطر الفاتر والقريحة الجامدة الخاملة في هذا المقام من غير مراجعة كتاب أصلاً إلا عند التبييض قليلاً، بل تسويداً من رأس القلم بحسب الفتح الإلهي؛ لتعذر وصولي إلى الكتب ولو بالعارية أو الشراء؛ لركة الحال وصوله المعاندين على من يواصلني صولة أسد الشرا، فما زال أبناء الجنس في سائر القطر بخصوصهم وسائر أهل المظاهر بعمومهم يرموني بسهام الغي والبغي والحسد حتى صرت الأحق بقول من جلب عليه الدهر وحشد:

رماني الدهر بالأرزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال

^(١) الجواب السامي 154، والمسألة: 20 .

^(٢) غرر الدرر 1 / 320، 321، والمسألة: 7 .

^(٣) كشف الهم 62، 63، والمسألة: 9 .

^(٤) كشف الهم 48، 49، والمسألة: 31 .

^(٥) الجواب السامي 71، 72، والمسألة: 55.

فصرتُ إذا أصابني سهامٌ تكسّرت النصالُ على النصالِ^(١)

... وإنما قصدي بها تمهيد عذري عند الناظر فيه ؛ لئلا يؤاخذني بالقصور والتقصير ...
لأن غالب رجوعي في كل مصنفاتي إلى حفظي أو ذهني وما عسى أن يكونا أو يغنيا
عني ، ولا سيما مع اشتغال القلب والقلب بهموم وغموم تُذيب وتُضيئي ،
فليستحضر هذا كل ناظر في مؤلفاتي ليقيم عذري ، ويقبل مني مع اعترافي بغاية قصور
باعي وإنما ألجأ إلى التأليف بالتكليف والتعني " ^(٢) .

فلهذا السبب جاء كثير من الآراء التي يستقيها غُفلاً من أسماء ذويها ، وكون ابن
عنقاء يورد هذا الكمّ الهائل من الآراء والمسائل في مصنفاته معتمداً على ذاكرته يدلّ
على أنه يكتنز ثروة علمية هائلة ، ولا غرابة في ذلك فهو سيبويه اليمن كما ذكر
مترجموه .

2_ الاختصار في عرض اختياره :

ومما يؤخذ عليه في الغموض الاختصار في المسألة على الرأي المختار ^(٣) دون أن يكون
هناك نقاش أو جدل أو عرض لأقوال العلماء ومن ذلك قوله عن (إمّا) : " والأصحّ
أنها ليست عاطفة ، بل حرف تفصيل أُتي به لإفادة المعاني المذكورة في (أو) ... " ^(٤)
وقوله عن (كأنّ) : " (كأنّ) بالتشديد ... الأصح أنه حرف بسيط لا مركب " ^(٥) .

3 _ ورود رأي في كتاب يتباين مع رأي في كتاب آخر :

^(١) ديوان المتنبي 441/3 .

^(٢) كشف المهم 121 ، 122 .

^(٣) ينظر مثلاً : المسألة : 36 ، 90 ، 95 .

^(٤) غرر الدرر 2/ 770 ، والمسألة : 69 .

^(٥) غرر الدرر 2/ 649 ، والمسألة : 24 .

ومن ذلك حديثه عن ضمير الفصل ، فقد اختار في (غرر الدرر) ^(١) أنه حرف جاء على صيغة ضمير منفصل مرفوع ، وفي ذلك يقول : " هو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر ، أو بين ما هما أصله نحو : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ ^(٢) ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ﴾ ^(٣) ... وهو حرف ... " مع أنه صرح في (التشنيف) ^(٤) بأنه اسم لا محل له ، وفي ذلك يقول : " ضمير الفصل ... الأصح أنه اسم وأنه لا محل له " ومن ذلك أيضاً حديثه عن (ظن) ، فقد ذكر في (الجواب السامي) ^(٥) أن من مزايا الفعل القلي اختصاصه " بجواز حذف مفعوليه أو أحدهما اختصاراً ، لا اقتصاراً لأحدهما بالإجماع ، ولا لهما خلافاً للجمهور " .

فالمفهوم هنا أنه اختار منع حذف مفعولي (ظن) اقتصاراً مع إجازته ذلك في (كشف الهم) ^(٦) قائلاً : " واعلم أن (ظن) هذه مما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ... ولك حذفهما اقتصاراً _ بالقاف _ على الأصح من أربعة مذاهب " .

ومن ذلك أنه جوّز عطف الجملة الفعلية على الاسمية في (الجواب السامي) ^(٧) قائلاً: " والصحيح عطف الجملة الفعلية على الاسمية بكل الحروف وأجازه الفارسي بالواو فقط ومنعه ابن جني مطلقاً ، وهو (أي : رأي ابن جني) ضعيف جداً " ، لكنه ما

^(١) 651 / 2 ، 652 ، والمسألة : 16 .

^(٢) سورة آل عمران ، الآية : 62 .

^(٣) سورة الصافات ، الآية : 165 .

^(٤) 33 / ب ، والمسألة : 16 .

^(٥) 131 ، والمسألة : 29 .

^(٦) 33 ، 34 .

^(٧) الجواب السامي 185 ، والمسألة : 71 .

لبث حتى تراجع عن ذلك في (كشف الهم) ^(١) بقوله : إنما الخلاف في عطف الاسم على الفعلية والعكس ، فأجازه الجمهور مطلقاً ، والفارسي بالواو فقط ، ومنعه ابن جني مطلقاً ، ولاريب أنه خلاف الأولى "

4 _ ربما يختار حكماً لورده في السماع ولا يمثل ^(٢) :

ومن ذلك قوله عن علامة بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان جمعاً بالالف والتاء: " ... يجوز الفتح والكسر بلا تنوين وهو الصحيح وبه ورد السماع " ^(٣) .

5 _ قد لا ينسب القراءات إلى أصحابها :

فعندما جَوَّز مجيء عطف البيان في النكرات قال : " وهو الأصح نحو : ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ ^(٤) في من نَوَّن كفارة " ^(٥) وحينما اختار صحة وقوع المستثنى جملة جملة قال : " ... ومنه ... ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾ ^(٦) فـ ﴿امْرَأَتُكَ﴾ مبتدأ ، خبره ﴿إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ والجملة استثناء منقطع " ^(٧) ولم يصرِّح بذكر اسم صاحب القراءة .

6 _ قد لا يعزو الأبيات إلى قائلها :

وهذا كثير جداً ^(٨) ومنه قوله عن (كأن) المخففة من الثقيلة : " وإذا خُففت

^(١) كشف الهم 117 .

^(٢) ينظر مثلاً : المسألة : 79 ، 89 .

^(٣) الجواب السامي 97 ، والمسألة : 28 .

^(٤) سورة المائدة ، الآية : 95 ، وسبق تخريج القراءة في المسألة 66 .

^(٥) غرر الدرر 737/2 ، 738 .

^(٦) سورة هود ، الآية : 81 ، وسبق تخريج القراءة في المسألة : 40 .

^(٧) غرر الدرر 1000/3 ، والمسألة : 40 .

^(٨) ينظر مثلاً : المسألة : 20 ، 30 ، 45 .

فالأصح أن إعمالها واجب ، وأن اسمها يكون ضمير شأن أكثر ، ومضمراً آخر كثيراً ، ومظهراً قليلاً ، نحو :

..... كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم^(١) " (٢)

ومن ذلك قوله عن (عسى) : " ومثلها (أي : مثل لعل) (عسى) إذا اتصل بها ضمير النصب كـ ...

..... عساها نارُ كأسٍ^(٣) " (٤)

وقوله : " ومثله (أي : لعل) على الأصح (عسى) الناصبة للضمير المتصل فقط ... وقد كثر حذف خبرها ... نحو :

..... تنازعني لعلي أو عسائي^(٥) " (٦)

ومن ذلك قوله : " وأما نحو :

(١) سبق تخريجه في المسألة : 25.

(٢) غرر الدرر 666/2 ، والمسألة : 25.

(٣) سبق تخريجه في المسألة : 22.

(٤) غرر الدرر 649/1 ، والمسألة : 22 .

(٥) سبق تخريجه في المسألة : 22.

(٦) غرر الدرر 671/1 ، 272 ، والمسألة : 22 .

لمية موحشاً طلل^(١)

فالأصح بل الصحيح أن الحال من الضمير المستتر في الظرف
لا من (طلل) " ^(٢) .

ومن ذلك قوله: : عن النكرة المقصودة : " وإن وُصفت بجملةٍ أو شبهها وجب عند
البصريين نصبها ... كقوله :

ألا يا نخله من ذاتِ عرقٍ عليك ورحمةُ اللهِ السلام^{(٣)»(٤)}

^(١) سبق تخريجه في المسألة :44.

^(٢) غرر الدرر 964 والمسألة : 44.

^(٣) سبق تخريجه في المسألة : 82.

^(٤) السابق 3 / 1089. والمسألة : 82 .

الخاتمة : وفيها نتائج البحث وتوصياته

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد :

فما سبق كان دراسةً لابن عنقاء : سيرته ، وآثاره ، واختياراته النحوية ، ومصادره فيها، ومنهجه الذي توخّاه ، بالإضافة إلى الأصول النحوية التي اعتمد عليها، وموقفه من النحويين واتجاهه النحوي ثم تقويم اختياراته .

وقد بذلتُ الجهد لمعرفة الفكر النحوي عند ابن عنقاء من خلال اختياراته التي ظهرت فيها ملامح شخصيته واتسمت بالقوة وإيراد العلة أو الدليل أو نحو ذلك من الأمور التي تُبرز لنا اجتهاداته ، ذلك أن ثمة نصوصاً أخرى ليس فيها _ بنص المؤلف الذي وردت فيه _ كبير فائدة يُمكن أن يُخرج بها فاستغنيت بما أثبتّه عنها ،
وخلصت إلى النتائج الآتية :

1_ أشارت كتب التراجم إلى ابن عنقاء، غير أنها لم تقدّم سيرة مبسّطة عن الرجل، وقد كشفت هذه الدراسة معالم من شخصيته من خلال تتبّع ما حكاه ابن عنقاء عن نفسه في مؤلفاته ومخطوطاته بالإضافة إلى ما قدّمه الدكتور محمد بن حسن العمري في ضوء رحلاته إلى اليمن والتصاقه بعلمائها ، كما أفصحت الدراسة عن جوانب من مؤلفاته ومضامينها ومنهجه فيها .

2_ لُقّب ابن عنقاء بـ(سيويو اليمن) ، ولم يبلغ هذه الميزة إلا وهو على قدر عالٍ من غزارة العلم وسعة الاطلاع ، فقد كان إماماً لعلوم اللغة في عصره ، وحسبُك أن مؤلفاته كانت إجابةً عن أسئلة تلاميذه وشيوخه .

3_ كثيراً ما كان ابن عنقاء يجزم بترجيح قولٍ على آخر ، ويصرّح باختياره ، ومن الأسس المهمة التي دفعته إلى ذلك نزعتُه الاجتهادية ، ومحاولة ابتعاده عن التقليد ، ولهذا كان يقرّر الرأي المختار ، وربما يردُّ على المخالف .

4_ حرص ابن عنقاء على استيفاء آراء العلماء وإيراد أقوالهم في المسألة الواحدة حتى صار ذلك أمراً جلياً وظاهراً ، كما ضمّن مصنفاته أحكاماً لم تُوجد في غيرها إلا

مأخوذةً منها .

- 5_ لم يكن ابن عنقاء بمنأى عن مؤلفات العلماء ، بل ركن إلى جُملة منها مما كان يحفظه في ذاكرته ؛ لتكون مصدراً مهماً له في اختياراته ، وكان من أهم مصادره ارتشاف الضرب لأبي حيان ، ومغني اللبيب لابن هشام ، والتصريح للأزهري وغيرها.
- 6_ عمد ابن عنقاء كثيراً إلى السماع ؛ لترجيح ما اختاره من آراء ، وحكم على بعض الأحكام بالكثرة ، وعلى بعضها بالقلة أو الندرة والشذوذ .
- 7_ إذا كان بعض النحويين كابن مالك يقرُّ الاستشهاد بالحديث في الدرس النحوي فقد توخَّى ابن عنقاء هذا المنهج ، واثَّكأ على عدد من الأحاديث لتكون دليلاً وحجّةً له فيما اختاره من آراء .
- 8_ إذا كان بعض العلماء يرفض الاستشهاد بالقراءات فقد أخذ ابن عنقاء بها ، ولم يكتفِ بالمتواتر منها فحسب بل أخذ بالشاذ أيضاً .
- 9_ اهتم ابن عنقاء بالاحتجاج بالشعر مما قيل في عصور الاحتجاج ، وجوّز إيراد الشعر المولّد إذا كان الغرضُ منه التمثيل لا الاستشهاد .
- 10_ احتجّ ابن عنقاء بالقياس ، فصحّح بعض الأقوال احتجاجاً به ، وردّ بعضها لمخالفتها إياه ، كما حرص على تقعيد الشاذ وذكر أنواعه .
- 11_ مال ابن عنقاء إلى الاستطراد كثيراً ، ولا سيما في كتب الإعراب ، فكان يتخذ من الكلمة الواحدة باباً يدخل من خلاله إلى تفرّيعات ونقاشات أخرى ، ولو التزم بظاهر عنواناتها ما كانت نتيجة كلّ واحد منها إلا أوراقاً معدودة .
- 12_ وافق ابن عنقاء الكوفيين في بعض المسائل ، وكانت أكثر موافقاته للبصريين .
- 14_ عُني ابن عنقاء بالوضوح ، فجاءت أساليبه وعباراته سهلةً واضحةً لا يلفّها وعورة

أو غموض .

15_ انفرد ابن عنقاء بجملةٍ من الآراء ، وأتى بآراء لم يُسبق إليها ، وهذا ملمحٌ يُعبّر عن نزعتِه الاجتهادية ، وقدرته على الإبداع والابتكار ، ومن ذلك :

- علامة بناء فعل الأمر المسند إلى نون التوكيد سكون مقدّر .

- تسمية الجملة الواقعة مبتدأ بالجملة الجمالية .

-(ظنّ) إذا عُديت بالحرف فلا مفعول لها ثانٍ البتة .

- العلة في منع (جُمع) من الصرف العلمية والتأنيث .

16_ كان ابن عنقاء يكتب من محفوظه لقلة مراجعته ؛ نظراً لرقّة حاله ، وخوفه من حُسّاده ، ونتج عن ذلك بعض الهنات العلمية، كنسبة الآراء إلى بعض النحويين وهم لم يقولوا بها ، والقصور في عزو القراءات إلى أصحابها ، والأبيات إلى قائلها .

وبعد فإني أقدم التوصيات الآتية :

أولاً : أن ثمة شخصياتٍ ما زالت مجهولةً عند دارسي النحو وتاريخه ، ومن هنا أحثُّ الدارسين على التنقيب عنها والبحث عن مؤلفاتها ؛ لتكون مجالاً للدراسة في هذا الميدان.

ثانياً : الوقوف على الأحكام النحوية التي لا تُوجد مُجمعةً إلا في كتب ابن عنقاء، كمواضع حذف الفاعل ، وأحكام واو العطف ، والجمل التي لها محلّ من الإعراب، وغير ذلك كثير .

ثالثاً : الإفادة من الأوجه الإعرابية التي أجازها ابن عنقاء ، وأثبتها عن غيره من العلماء في التعليم بوصف تلك الأوجه تمريناتٍ تساعد في إتقان القواعد النحوية .

ومسك الختام: أسأل الله أن يقبل هذا العمل ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن
يختتم بالصالحات أعمالنا ، إنه أجود مسؤول ، وأرجى مأمول ، وهو المستعان ، وعليه
التكلان ، والحمد لله رب العالمين .